الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد تطبيقي

دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة ـ اختبار قانون أوكون(Okun) ـ

دراسة قياسية لاقتصاديات عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA) الفترة 1990-2019

من إعداد الطالب: مانه الأمجد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ...../...../2022

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د.لبزة هشام	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
أ.د. ريمي رياض	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د. حميداتو محمد الناصر	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مساعدا ومقررا ثانيا
د.العبسي علي	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا
د.بقاط حنان	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا
د.عبادة عبد الرؤوف	أستاذ محاضر–أ–	جامعة غرداية	ممتحنا
أ.د.طويطو محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر3	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

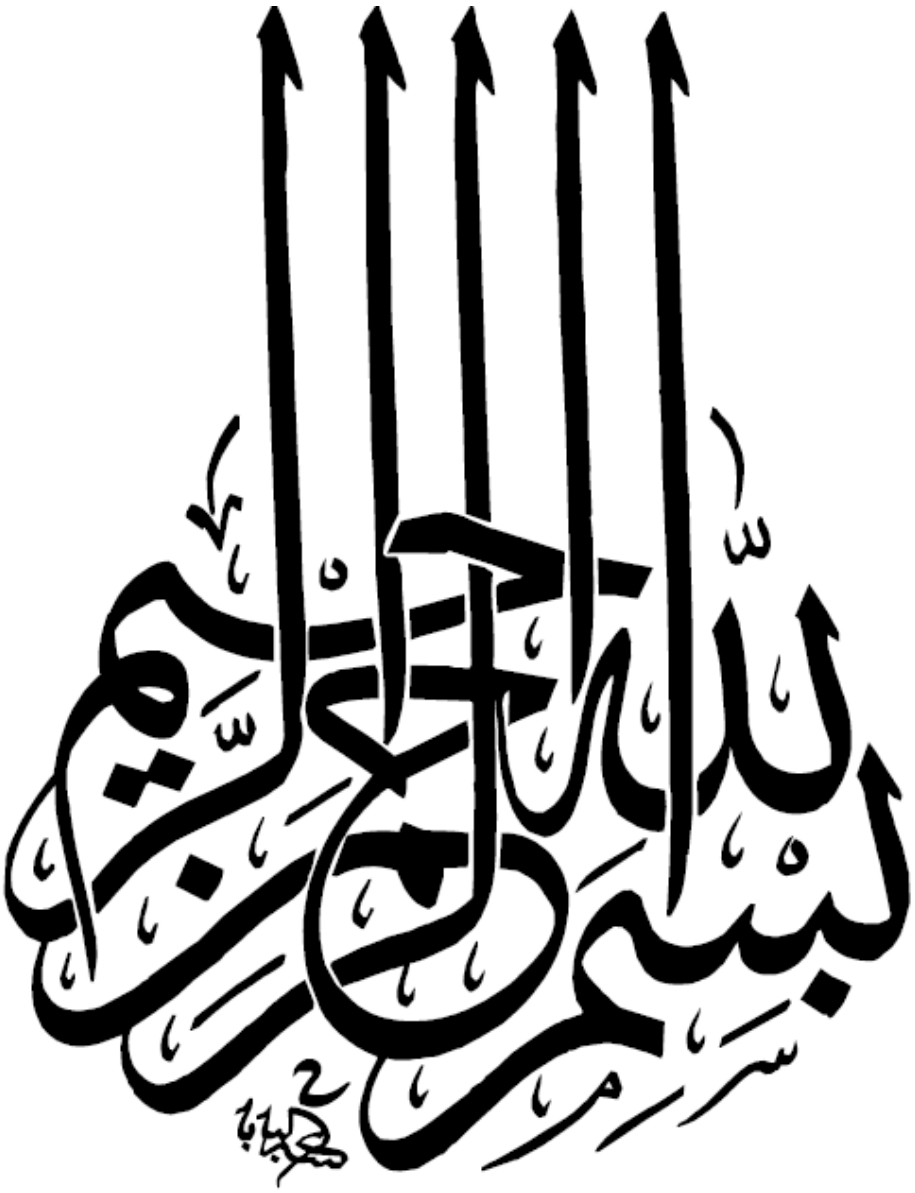
بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا المجهود العلمي:

- إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي.
- إلى من هي مؤنستي وشريكة حياتي زوجتي الغالية
- إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي.
- إلى من يسعد قلبي بلقياهم إلى من آنسني في دراستي وشاركتي همومي تذكاراً وتقديراً زملائي وأصدقائي.
- إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين إلى كل من علمني حرفا أساتذتي الكرام.

ماني الأمجد

شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا و نستعينه ونستهديه سبحانه وتعالى، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، راجينا منه عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتنا، ونصلي ونسلم على نبيه المصطفى صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الدين كما تحب وترضى.

أتقدم بأحر عبارات الشكر والتقدير إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا، ومن وقف على المنابر وأعطانا حصيلة فكره لينير سبيلنا، خاصة الأستاذ الدكتور الفاضل بإشرافه على هذا المجهود العلمي "**رياض ريمي** " نشكره شكرا جزيلا على توجيهاته ونصائحه، وعلى كل ما قدمه لنا من دعم وإرشاد طوال فترة إعداد هذه الدراسة العلمية، وتشجيعه المتواصل وملاحظاته القيمة التي تضمنت تقويم وتصويب ما يجب تصويبه، جزاك الله عنا خير الجزاء، كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور "**حميداتو محمد الناصر**" بصفته كمساعدا ومقررا ثانيا على مجهوداته الجبارة بغية إنتاج هذا المولود العلمي الجديد.

وتحياتي إلى كافة أساتذة **كلية العلوم الاقتصادية** بجامعة حمه لخضر بالوادي بصفة عامة، والى أعضاء **لجنة التكوين** في الطور الثالث دكتوراه بصفة خاصة.

وأخيرا أشكر كل من ساعدني على إنجاز هذه الأطروحة ولو بكلمة من قريب أو بعيد.

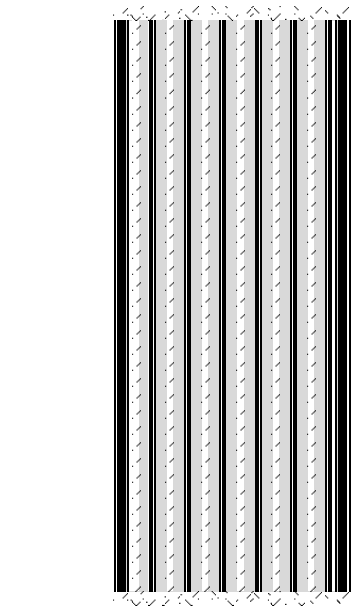

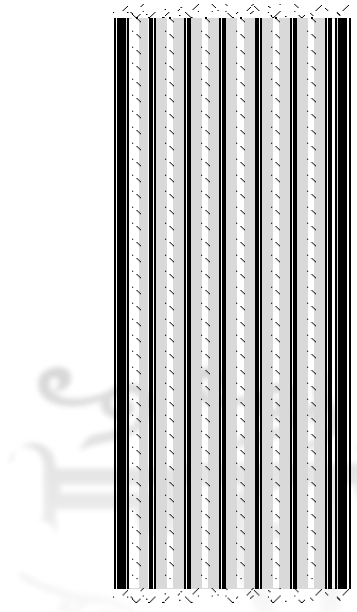

دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة ـ اختبار قانون أوكون(Okun) ـ
دراسة قياسية لاقتصاديات عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA) الفترة 1990-2019

ملخص:

تناولت هذه الدراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة لعينة من مجموعة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط الـ (MENA) ومدى توافقها مع اختبار قانون اوكون(Okun's Law) خلال الفترة 1990- 2019، إذ تم الأخذ بعين الاعتبار اختبار لاخطية هذه العلاقة الناجمة عن اللاتماثل في تأثير معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة، مما يستلزم بناء نموذج قياسي ملائم لتفسير هذه الظاهرة الاقتصادية، بحيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا اللاخطي (NARDL)، فبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (NUECM) تم التوصل الى أن هناك علاقة معنوية سلبية بين النمو الاقتصادي والبطالة في جميع عينة بلدان الدراسة – الجزائر، تونس، المغرب، السودان، مصر، العراق، الأردن، الكويت، تركيا، وكذا منطقة الكيان الصهيوني– لكن أظهرت حسابات معامل اوكون(Beta) في جميع العينة أنها لا تتطابق مع ما جاء به قانون اوكون، أما عن اختبارات اللاتماثل في العلاقتين قصيرة وطويلة الأجل و كذا اختبارات التكامل المشترك، فقد تباينت النتائج بين قبول ورفض الفرضية الصفرية –وجود تماثل/ وجود تكامل مشترك–من بلد لآخر.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، بطالة، قانون اوكون، نموذج الـ (NARDL)، اللاتماثل.
تصنيف JEL: C01 ؛ C10

Study of the relationship of economic growth to unemployment rates - Okun's Law Test

A standard study of the economies of a sample of North African and Middle Eastern countries (MENA) 1990-2019

Abstract:

This study examined the relationship of economic growth with unemployment rates for a sample from the group of North African and Middle Eastern countries (MENA) and its compatibility with Okun's Law test during the period 1990-2019, as a test of the linearity of this relationship resulting from the asymmetry in the impact of Economic growth rates based on unemployment rates, which necessitates building a suitable standard model to explain this economic phenomenon, by relying on Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) was relied upon. After estimating the Nonlinear Unrestricted Error Correction Model (NUECM), it was concluded that there is a significant relationship. Negativity between economic growth and unemployment in all the sample of the study countries - Algeria, Tunisia, Morocco, Sudan, Egypt, Iraq, Jordan, Kuwait, Turkey, as well as the Zionist entity region - but the Okun coefficient (Beta) calculations in all the sample showed that they do not match what Okun's law came to him. As for the asymmetry tests in the short and long-term relationships, as well as tests of Cointegration, the results varied between acceptance and rejection of the null hypothesis - the existence of symmetric / the existence of Cointegration - from one country to another

Keywords: Economic growth, unemployment, Okun's Law, (NARDL) Model Asymmetry

(JEL) Classification: C01, C10

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
– الاهداء.....	
–شكر وتقدير.....	
– ملخص.....	
– قائمة المحتويات.....	II -I
– قائمة الجداول و الاشكال.....	IV - III
– قائمة الملاحق.....	V
– قائمة الاختصارات و الرموز.....	VI
– مقدمة.....	أ– ث
الفصل الأول	
مقاربة نظرية للبطالة والنمو الاقتصادي	
– تمهيد.....	02
المبحث الأول : التأصيل النظري للبطالة.....	03
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البطالة.....	03
المطلب الثاني : البطالة حسب المدارس الاقتصادية.....	08
المبحث الثاني : الأسس النظرية للنمو الاقتصادي.....	18
المطلب الأول : نظرة مفاهمية للنمو الاقتصادي.....	18
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند المدراس الاقتصادية الأساسية.....	25
المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.....	32
المطلب الأول : قانون اوكون ونمو البطالة (Okun's Law and jobless growth).....	32
المطلب الثاني : الدراسات التجريبية السابقة.....	37
– خلاصة الفصل الأول	43

الفصل الثاني

واقع البطالة و النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)

- تمهيد..... 45

المبحث الأول : واقع البطالة لعينة من دول الـ (MENA)..... 46

المطلب الأول : تحليل سيرورة ظاهرة البطالة لعينة من دول شمال إفريقيا..... 46

المطلب الثاني : تحليل سيرورة ظاهرة البطالة لعينة من دول الشرق الأوسط..... 52

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي لعينة من دول الـ (MENA)..... 57

المطلب الأول : تحليل سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا..... 57

المطلب الثاني: تحليل سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط 63

- خلاصة الفصل الثاني..... 69

الفصل الثالث

الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة من دول الـ (MENA)

- تمهيد..... 71

المبحث الأول : المنهج والأدوات القياسية المستعملة..... 72

المطلب الأول : عرض لأهم الاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة 72

المطلب الثاني : النموذج اللاخطي للانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا (NARDL)..... 77

المبحث الثاني : : تحليل النتائج ومناقشتها..... 82

المطلب الأول : نتائج الدراسة القياسية لعينة دول شمال إفريقيا..... 82

المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية لعينة دول الشرق الأوسط..... 87

- خلاصة الفصل الثالث..... 92

- خاتمة..... 95

- قائمة المراجع..... 99

- الملاحق..... 106

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

جدول 1:الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 20

جدول 2: الخصائص الإحصائية لسيرورة معدلات البطالة لعينة من دول شمال إفريقيا 1990–2019 47

جدول 3: الخصائص الإحصائية لسيرورة معدلات البطالة لعينة من الشرق الوسط1990–2019 52

جدول 4: الخصائص الإحصائية لسيرورة معدل النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا 1990–2019 57

جدول 5: الخصائص الاحصائية لسيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط خلال الفترة 1990–2019 63

جدول 6: الحالات الرئيسية لاختبار عدم التماثل في نموذج (NARDL) 81

جدول 7:نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات البطالة 82

جدول 8نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات النمو الاقتصادي 83

جدول 9:نتائج تقدير نموذج (NUECM) 84

جدول 10:نتائج تطبيق اختبار (اللا)تماثل (A)symmetric Test 85

جدول 11:نتائج حساب معامل اوكون المقدر 86

جدول 12: نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات البطالة 87

جدول 13:نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات النمو الاقتصادي 88

جدول 14 نتائج تقدير نموذج (NUECM) 89

جدول 15:نتائج تطبيق اختبار (اللا)تماثل (A)symmetric Test 90

جدول 16:نتائج حساب معامل اوكون المقدر 91

قائمة الأشكال

الشكل 1 شروط الشخص البطال 4
الشكل 2: توازن سوق العمل عند الكلاسيك 8
الشكل 3: مخطط تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي 9
الشكل 4: آلية التوازن الاقتصادي لدى المدرسة الكنزية 11
الشكل 5: سيرورة معدلات البطالة في الجزائر 1990–2019 47
الشكل 6:سيرورة معدلات البطالة في تونس 1990-2019 48
الشكل 7: سيرورة معدلات البطالة في المغرب 1990-2019 49
الشكل 8: سيرورة معدلات البطالة في مصر 1990-2019 50
الشكل 9:سيرورة معدلات البطالة في السودان الشمالية 1990-2019 51
الشكل 10:سيرورة معدلات البطالة للعراق 1990-2019 53
الشكل 11:سيرور معدلات البطالة للاردن 1990-2019 54
الشكل 12: سيرورة معدلات البطالة للكويت 1990-2019 54
الشكل 13: سيرورة معدلات البطالة لتركيا 1990-2019 55
الشكل 14: سيرورة معدلا ت البطالة للكيان الصهيوني 1990- 2019 56
الشكل 15: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر 1990-2019 58
الشكل 16: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لتونس 1990-2019 59
الشكل 17: سيرورة معدلا النمو الاقتصادي للمغرب 1990-2019 60
الشكل 18: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لمصر 1990-2019 61
الشكل 19: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لسودان الشمالية 62
الشكل 20: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي للعراق 1990-2019 64
الشكل 21: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي للاردن1990-2019 65
الشكل 22: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي للكويت 1990-2019 65
الشكل 23: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لتركيا 1990-2019 66
الشكل 24: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي للكيان الصهيوني 1990-2019 67

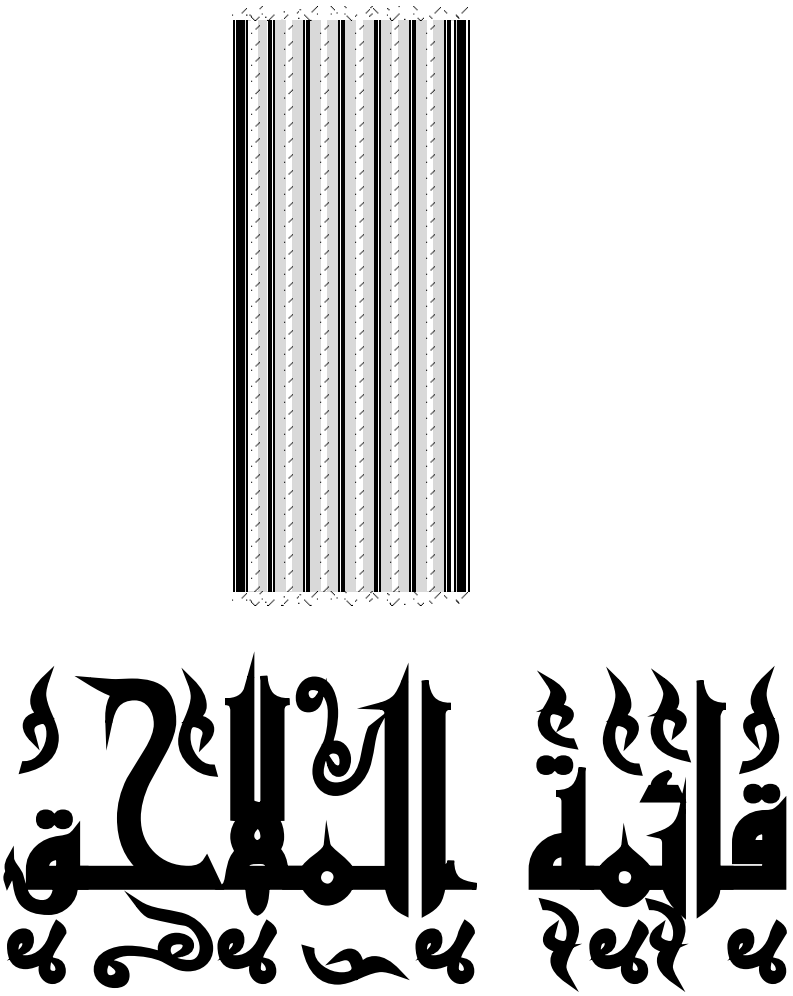
قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق 1 الخصائص الاحصائية لسلاسل معدلات البطالة لعينة بلدان شمال افريقيا 106
ملحق 2الخصائص الإحصائية لسلاسل النمو الاقتصادي لعينة بلدان شمال افريقيا 107
ملحق 3الخصائص الإحصائية لسلاسل معدلات البطالة لعينة بلدان الشرق الأوسط 108
ملحق 4الخصائص الإحصائية لسلاسل النمو الاقتصادي لعينة بلدان الشرق الأوسط 109
ملحق 5: نتائج تقدير نموذج NUECM لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة لعينة دول شمال افريقيا 110
ملحق 6:نتائج تقدير نموذج NUECM لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة لعينة بلدان الشرق الأوسط 111

قائمة المختصرات والرموز

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز– الاختصار		الشرح
MENA	<<.....	مجموعة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط
NARDL	<<.....	الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا اللاخطي
NUECM	<<.....	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد اللاخطي
ADF	<<.....	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة
PP	<<.....	اختبار فيليبس– بيرون لجذر الوحدة
KPSS	<<.....	اختبار جذر وحدة يخص أربع باحثين
ADF-GLS	<<.....	اختبار ديكي فولر الموسع بتطبيق المربعات الصغرى المعممة
ARCH	<<.....	اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء
SR	<<.....	المدى القصير
LR	<<.....	المدى الطويل
Δ U/ DU	<<.....	التغير في معدل البطالة
G_N	<<.....	جزئية للتغيرات السلبية لمعدل النمو الاقتصادي
G_P	<<.....	جزئية التغيرات الإيجابية لمعدل النمو الاقتصادي
DG_P	<<.....	الفروقات الجزئية للتغيرات الإيجابية لمعدل النمو الاقتصادي
DG_N	<<.....	الفروقات الجزئية للتغيرات السلبية لمعدل النمو الاقتصادي
I(0) / I(1)	<<.....	السلسلة الزمنية مستقرة في المستوى/في الفرق الأول
CUSUM	<<.....	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة
CUSUMSQ	<<.....	اختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي المعاودة

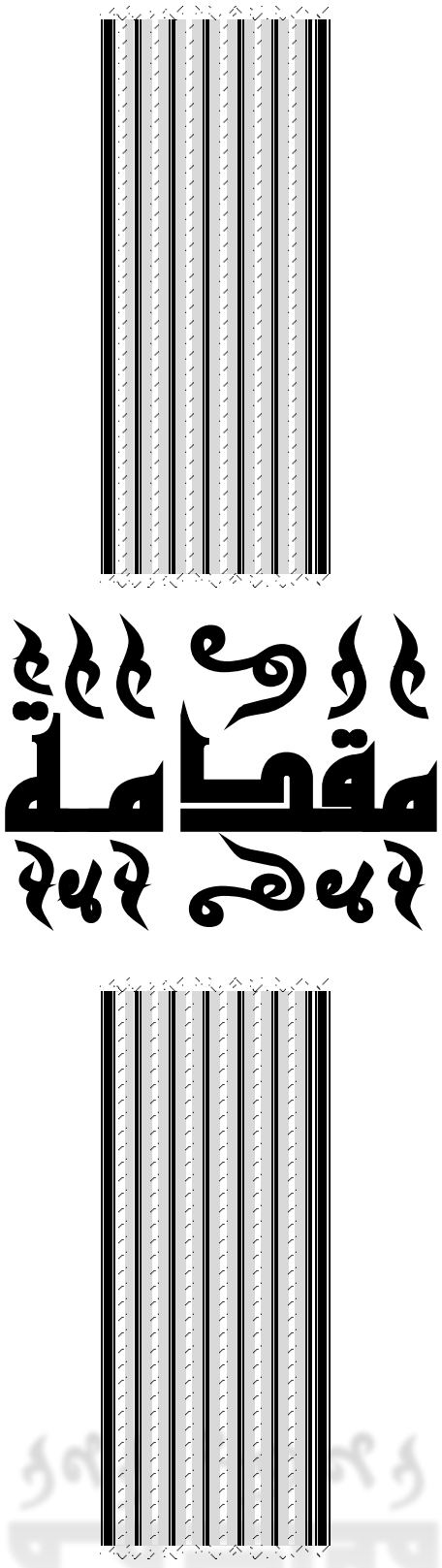

1- توطئة:

إن ظاهرة البطالة من أقدم المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية، فلا يكاد بلد من البلدان عبر الزمن يخلو من هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، إذ أنها تعد في العصر الراهن من بين أهم المشكلات الاقتصادية حدة وتفاقما، والتي تشكل في أساسها عائقا يحول دون الوصول الى الأهداف الاقتصادية المنشودة، وهي على العموم في توسعها تشمل جميع الدول سوى أكانت متقدمة أو متخلفة خاصة ما يصيبها بعد الأزمات العالمية المعاشه وما يترتب عنها من تأثيرات اقتصادية تساهم في رفع معدلات البطالة نظير فقدان عدد كبير من العمال لمناصبهم ووظائفهم التي يشغلونها.

إن هذا الاهتمام الكبير والحرص الشديد للعديد من الحكومات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية بظاهرة البطالة، يرجع مآله الى التبعات التي تترتب على تفاقم هذه الظاهرة ومالها من سلبيات تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولذى كان لزاما على الدول رسم سياسات اقتصادية ناجعة تستطيع من خلالها التصدي لأزمة البطالة، فقد سعت الأبحاث والدراسات في المجال الاقتصادي الى دراسة العديد من المتغيرات الكلية التي قد تؤثر في البطالة وتتأثر بها من بينها التضخم، النمو الاقتصادي، حجم الاستثمارات ...الخ.

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تسعى الأنظمة الاقتصادية الى تحفيزه ومحاولة رفعه الى مستويات مقبولة، كونه مؤشر يدل على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، وكذلك ما يترتب عليه من تحقيق تراكم لرأس المال، وما يفضي اليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج.

كما يحظى النمو الاقتصادي بسمة مهمة في علم الاقتصاد، باعتباره آداه معبرة بصورة مباشرة وملخصة للوضعية العامة الاقتصادية لأي بلد، فالدول التي تسجل معدلات نمو مرتفعة ومتزايدة تتموقع في قالب الاقتصاديات الصحية، وإذا كانت معدلات النمو الاقتصادي متدنية فإن هذا دليل على حجم الوضعية المزرية والمضطربة التي يعيشها هذا الاقتصاد.

تتميز بنية الاقتصاد وخاصة على المستوى الكلي، بتشابك روابط التأثير والتأثر فيما بين المتغيرات الكلية ومن بين هذه العلاقات التي لها أبعاد اقتصادية واجتماعية جد مهمة، نجد علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة، فمن خلال هذه الدراسة، سنتناول تفاصيل هذه العلاقة، بتسليط الضوء على عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مع اختبار فرضية قانون اوكون خلال الفترة محل الدراسة.

2- طرح الإشكالية العامة:

هل توجد علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي والبطالة لاقتصاديات عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط وفقا لما جاء به قانون اوكون ؟

3- الأسئلة الفرعية :

ولدراسة الموضوع بشكل أكثر تفصيلا؛ فإننا نطرح الأسئلة الفرعية على النحوي الآتي:

- ما نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة الدراسة؟
- هل هناك تماثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط؟
- هل قانون اوكون محقق لاقتصاديات عينة الدراسة؟

4- الفرضيات:

الفرضية الأولى: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في عينة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط علاقة سلبية؛ أي أنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي في هذه البلدان سيصاحبه انخفاض في معدلات البطالة.

الفرضية الثانية: لا يوجد تماثل في تأثير النمو الاقتصادي على البطالة؛ أي أن أثر الزيادة في النمو الاقتصادي على البطالة لا يصاحبه نفس الأثر عند انخفاضه.

الفرضية الثالثة: لا ينطبق قانون اوكون على اقتصاديات عينة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

5- أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع البحث وفق جملة من الاعتبارات، يمكن سردها على النحو الآتي:

- كون أن ظاهرة البطالة في العالم بأسره، تعتبر قضية جوهرية وهامة، تبقى مطروحة للبحث المستمر عن مسبباتها وأليات علاجها.
- كون أن النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف الاقتصادية على المستوى الكلي، تسعى العديد من الأبحاث تناوله ودراسته بشكل دقيق.
- مدى أهمية العلاقة الرابطة بين النمو الاقتصادي والبطالة، والتي لها أبعاد اقتصادية واجتماعية في غاية الأهمية.
- كما يعتبر هذا البحث اللبنة الأولى على خطى دروب البحث العلمي، التي نسعى للعمل عليها مستقبلا في قضيا التنمية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
- أخذ عينة من مجموعة دول لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، بدل الاقتصار على اقتصاد بلد بعينه، يزيد من توسع أفكار البحث والمقارنة بين هذه البلدان.
- تغيير الوعاء التجريبي لاختبار قانون اوكون الى اقتصاديات عينة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

6- أهمية الموضوع:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة، كونها أداة مفصلية تبين أهم السياسات الاقتصادية، التي من شأنها أن تساهم في تقليص شبح البطالة؛ وذلك من خلال تفعيل النشاط الاقتصادي لرفع معدلات النمو الاقتصادية عن طريق فهم ميكانيزمات علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وفق قانون اوكون، فمن خلال هذا المبدأ يمكن إعطاء استراتيجية ناجعة لصناع القرار، تسهل من مهامهم في كيفيات اتخاذ القرارات السليمة، التي تساعد على تدنية معدلات البطالة الى مستويات مقبولة.

7- أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة الى محاولة ادراك الأهداف التالية:

- تبيان أهم المفاهيم الأساسية والنظريات التي تطرقت الى متغيرتي البطالة والنمو الاقتصادي.
- تحليل واقع البطالة والنمو الاقتصادي لعينة الدول المختارة من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
- الوصول الى نتائج قياسية تشرح وتفسر (اللا)تماثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة البلدان محل الدراسة، من خلال دراسة النموذج اللاخطي للانحدار الذاتي للفجوات الموزعة زمنيا الـ (NARDL)
- اختبار مدى صلاحية وتطابق قانون اوكون على اقتصاديات بلدان الـ (MENA).

8- حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة إحدى جوانب الاقتصاد الكلي لفهم علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة اعتمادا على اختبار تطبيق قانون اوكون، حيث تناولت هذه الدراسة الحدود المكانية المقتصرة على عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أما فيما يخص الحدود الزمانية، فقد تم أخذ بعين الاعتبار الفترة التي تمتد من 1990 – 2019.

9- منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وكذلك المنهج القياسي، فقد اقتصر المنهج الوصفي على تناول التعريفات والمفاهيم، وتوصيف الظاهرة من وجهت نظر المدارس والنظريات الاقتصادية المفسرة لكل من البطالة والنمو الاقتصادي، أما بالنسبة للمنهجين التحليلي والقياسي فقد كانا بمثابة تطبيق عملي على المعطيات والبيانات المتحصل عليها في شكل سلاسل زمنية، يتم تحليلها ومعالجتها وتفسيرها استعانة بالأدوات الإحصائية والبرامج الجاهزة – Eviews 12 –

10- مصادر الدراسة:

في مجملها تشتمل هذه الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة؛ حيث نجد الكتب بنوعيها، منها ما هو عربي ومنها ما يحتوي على لغات أجنبية مختلفة، كذلك نجد المقالات والمذكرات والمداخلات، أما فيما يخص مصادر البيانات الإحصائية فقد تم الاعتماد على موقعي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

11- صعوبات الدراسة:

خلال إعداد هذه الدراسة، ومحاولة منا الإلمام بجميع جوانبها النظرية والعملية، واجهتنا العديد من العراقيل التي كانت عائقا يحول دون الوصل الى الأهداف العلمية المرجوة، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- عدم توفر الإحصائيات اللازمة لكل من النمو الاقتصادي والبطالة، حسب فترة الدراسة من 1990-2019 لبعض عينة دول الـ MENA.
- عدم توفر البيانات في عدة سنوات (بيانات مفقودة) من بعض دول عينة الـ MENA.
- ضعف التحكم الجيد في اللغة الإنجليزية؛ صعب لنا فهم بعض المعاني والموضوعات المتعلقة بالدراسة هذا ما أحالنا للاستعانة بالترجمة في الكثير من الحالات.
- تضارب المراجع وخاصة العربية منها في بعض المعلومات الجزئية لفحوى هذه الدراسة.

12- هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول رئيسية؛ منها فصل نظري وفصلين تطبيقيين، ففي الفصل الأول الذي يندرج تحت عنوان مقاربة نظرية للبطالة والنمو الاقتصادي، ارتأينا الى تقسيمه لثلاث مباحث، وكل مبحث يندرج تحته مطلبين، فقد تناولنا في المبحث الأول، التأصيل النظري للبطالة، وتطرقنا للأسس النظرية للنمو الاقتصادي في المبحث الثاني، كما تم تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في المبحث الثالث، وفيما يخص الفصل الثاني، فقد تحدثنا فيه عن واقع البطالة والنمو الاقتصادي لعينة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والذي تم تقسيمه الى مبحثين، يندرج تحت كل منهما مطلبين، فقد درسنا واقع البطالة لعينة من دول الـ MENA في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه واقع النمو الاقتصادي لعينة من دول الـ MENA، أما فيما يخص الجزء التجريبي القياسي، فقد كان الفصل الثالث يتمحور حول الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة من دول الـ MENA، وقد اندرج تحت هذا الفصل مبحثين لكل منهما مطلبين، فقد تناولنا في المبحث الأول المنهج والأدوات القياسية المستعملة، في حين تطرقنا في المبحث الثاني لتحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

مقاربة نظرية للبطالة والنمو الاقتصادي

تمهيد

إن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي والوصول الى مستوى التشغيل التام، الذي يضمن كبح شبح البطالة، هما من بين أهم الأهداف المرجوة على مستوى الاقتصاد الكلي، أين نجد تنافسا كبيرا لاقتصاديات دول العالم حول تحقيقها، أو حتى البلوغ الى مستويات متقاربة تدنو منها، وذلك لكون أن انخفاض مستويات البطالة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لبلد ما، تنبئ بصحة سيرورة الاقتصاد ومدى قوته وقدرته التنافسية في ظل المنظومة الاقتصادية العالمية، هذه الأهمية الكبرى التي يحتويها كل من النمو الاقتصادي والبطالة في مجال الاقتصاد أدى بالعديد من الباحثين والدارسين وحتى المدارس المتنوعة في التاريخ الاقتصادي باختلاف أفكارها الى الإسهام في البحث والتنظير وفق هذه المجالات، حيث تم من خلال هذه المدارس المختلفة التعريف بالنمو الاقتصادي والبطالة، وبلورت بعض القواعد والقوانين والتفسيرات التي تعمل على شرح كل منهما بتوجهات وآراء متنوعة وعليه من خلال هذا الفصل الأول سيتم الإلمام بالجوانب النظرية التي من شأنها أن توضح جليا النمو الاقتصادي والبطالة والعلاقة بينهما في الفكر الاقتصادي، ولهذا سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث بالشكل التالي:

- المبحث الأول: التأصيل النظري للبطالة.
- المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

المبحث الأول: التأصيل النظري للبطالة

لقد تم تناول ظاهرة البطالة في مجال التحليل الاقتصادي بشكل عميق ومكثف، لمدى أهميتها في الفكر الاقتصادي، كما أنها من بين أكثر الإشكالات التي تعاني منها الدول على المستوى الكلي؛ كونها تمس جميع الاقتصاديات عبر العالم، حتى البلدان المتقدمة لم تسلم من وجودها، ولو بمعدلات منخفضة، مما أدى بالدارسين الى تعميق البحث في فروعها المختلفة، وعليه سيتم تفريع هذا المبحث الى المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة
- المطلب الثاني: البطالة حسب النظريات الاقتصادية

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة

أولا: ماهية البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، ولقد احتلت جزءا كبيرا في عدد من الفروع المعرفية، من بينها علوم الاقتصاد، حيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلون عن العمل، وهم قادرون عليه ويبحثون عنه، إلا انهم لا يجدونه ومن اهم هذه التعريفات ما يلي:

– تعرّف البطالة بأنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج، رغم قدرته عليه، وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه، نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع، سوآء أكانت إنتاجية أم خدماتية (**عامرطارق عبد الرؤف محمد، 2019، صفحة 12**).

– كما تعرّف على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل، مع وجود الرغبة والقدرة على ممارسته، والمقصود بالقوة العاملة، هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، مع استبعاد الأطفال (دون سن الثامنة عشر)، والعجزة، وكبار السن (**مجيدحسين، 2008، صفحة 286**).

– كما عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) البطالة بأنها حالة الفرد العاطل عن العمل، والقادر عليه والراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى (**طارق عبد الرؤوف محمدعامر، 2016، صفحة 12**).

– كما يمكن القول انه يعتبر الشخص متعطلا (بطالا)؛ اذا لم يكن لديه عملا، ويسعى جاهدا للبحث عنه ، ولكنه لا يجده (**محمودحامد، 2017، صفحة 16**).

- أما في معجم مصطلحات التاريخ عن البطالة، فقد أعتبر على أنه مصطلح اقتصادي، يعني تعطيل الشخص عن العمل (**نبهان يحي، 2008، صفحة 85**).
- وتم تعريفها أيضا على أنها زيادة القوى البشرية، عن فرص العمل المتاحة في المجتمع، سوآء أكانت هذه الفرص اقتصادية أو غير اقتصادية (**عزب محمدعلي، 2015، صفحة 201**).
- بصيغة أخرى أكثر تفصيلا، المكتب الدولي للعمل (BIT)، يرى انه تتكون فئة الأفراد العاطلين عن العمل من كل شخص يتراوح سنه من 16 – 65 سنة، وتتوفر فيه الشروط التالية:
  - أن يكون بدون عمل؛ أي أنه لم يزاول أي نشاط مقابل أجر نقدي أو عيني، ولو ساعة واحدة في الأسبوع السابق لليوم من التعداد أو البحث.
  - متاح للعمل؛ أي الذين يتمتعون بالقدرة على القيام بالعمل.
  - باحث عن العمل؛ أي أنه قام بالبحث عن العمل مرة أو عدة مرات، قصد الظفر بعمل مأجور (**المدهون حسن، 2016/2015، صفحة 7**).
- أما فيما يخص الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS)، فانه يعتبر العاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين يبلغون 16 سنة، خلال الفترة المرجعية، وكانت تتوفر فيهم الشروط التالية :
  - لا يتوفر عن عمل مأجور.
  - مؤهل للعمل سوى لحسابه الخاص، أو كعامل خلال الفترة المرجعية.
  - أن يكون باحثا عن العمل، بحيث اتخذ أساليب وترتيبات محددة للبحث عن العمل من خلال تسجيله في مكتب التوظيف العام أو الخاص...الخ (**l'office national des statistiques, 2014, p. 15**).

اعتمادا على جل التعريفات التي تم التطرق إليها آنفا، يمكن القول بأن الشخص يكون بطالا، اذا كان قادرا راغبا راضيا بالأجر السائد، وباحثا عن العمل ولم يجده.

الشكل 1 شروط الشخص البطال

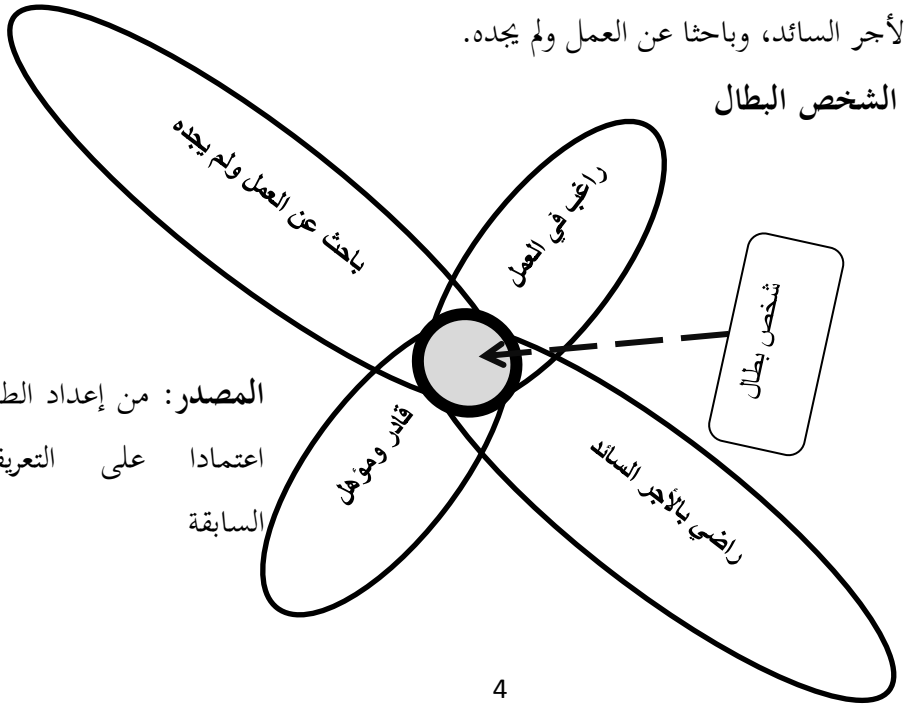

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التعريفات السابقة

ثانيا: قياس البطالة

للتعرف على ظاهرة البطالة اكثر، لزم معرفة آلية قياسها، ولهذا يجب التفرقة بين المقياس الرسمي والمقياس العلمي للبطالة كالتالي :

1- المقياس الرسمي للبطالة :

إن معدل البطالة حسب هذا المقياس: هو نسبة بين عدد العاطلين، على العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية محددة، وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوةالعمل}} \times 100$$

و تتكون قوة العمل، من الأفراد الذين هم في سن العمل، والقادرين و الراغبين فيه، سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، وعليه فان قوة العمل تعبر عن مجموع الافراد العاملين والعاطلين، ويقصد بالعاملين؛ هم الفئة التي تشغل عملا بدوام كامل أو جزئي، مقابل أجرا عند الغير أو مؤسسة ما، أما العاطلين؛ هم الفئة التي لا تجد فرصا لعمل متاح، رغم توفر القدرة و الرغبة و البحث عنه (**علي أحمد جابرحسينين، 2013، صفحة 183**) .

وهناك فئات تستبعد من قوة العمل، والتي تتمثل في الأفراد دون سن معين، و كذلك الأفراد فوق سن معين وتختلف من دولة إلى أخرى، والأفراد من فئات معينة الى أخرى، منها غير القادرين على العمل؛ لأسباب مختلفة مثل: المرض والعجز وطلبة المدارس وربات البيوت، أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل، ولا يرغبون فيه، و ذلك بسبب الأجر السائد (**مجيدحسين، 2008، صفحة 286**) .

2- المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس، تتحقق العمالة الكاملة، عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد، مساويا للناتج المحتمل وعليه يكون معدل البطالة الفعلي*، مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي +،فإذا كان معدل البطالة الفعلي أكبر من المعدل الطبيعي، في هذه الحالة، نقول أن المجتمع؛ يعاني من وجود بطالة، حسب المفهوم العلمي بسبب عدم الاستخدام الكامل أو عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل (**علي عبد السلام الجروشي، 2017، الصفحات 81-92**).

* معدل البطالة الفعلي هي نسبة الأفراد الذين يرغبون في العمل ولم يتحصلوا عليه لدرجة اليأس وتخليهم عن البحث عن العمل .

+ يقصد بمعدل البطالة الطبيعي غير تضخمي أو معدل البطالة الهيكلي بالمعدل الذي لا يسبب أي ضغوطات تضخمية.

ويتم حساب معدل البطالة، وفق هذا المقياس كالآتي :

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{انتاجية متوسطة فعلية}}{\text{إنتاجية متوسطة محتملة}}$$

الإنتاجية المتوسطة الفعلية: أي متوسط الإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع المحقق فعلا.
الإنتاجية المتوسطة المحتملة: أي أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع والمتوقع.

ثالثا: أنواع البطالة

لا يكفي تعريف البطال في شكله التقليدي الاقتصادي، على أنه ذلك الشخص العاطل عن العمل، بل تعدى الى مفاهيم أوسع وأكثر شمولية، نجدها في الأصناف المختلفة للبطالة، حيث تم إدخالها ضمن تعريفات البطالة، ومن بين هذه الأنواع نذكر ما يلي:

- **البطالة الدورية:** كما يوحى لنا من الاسم أن هذا النوع من البطالة ينجم عن تباطؤ الاقتصاد، وهي ما يطلق عليها أحيانا بطالة "قصور الطلب"، لان الطلب يهبط – أثناء فترة الكساد أو التباطؤ-؛ مما يؤدي بالشركات الى إنتاج سلع وخدمات أقل، وهذا ما يجبرها قصرا على التخلي عن جزء من العاملين، وبالمثل عندما ينمو الاقتصاد بمعدل اقل من المستوى المطلوب؛ فإننا نتوقع ان نرى زيادة في البطالة الدورية، لكن عكس ذلك عندما ينمو الاقتصاد الى مستوى أعلى من المطلوب لابد أن تهبط البطالة الدورية (**جورج باكلي، 2013، صفحة 84**) وعليه يمكن أن نرى بأنها نتيجة تذبذب للدورات الاقتصادية بين فترات الرواج والركود، بحيث يرى بعض الاقتصاديين ان هذا التذبذب في الدورة الاقتصادية، ناتج إما من ظروف لصدمات خارجية مثل الصراعات والحروب وأزمات دولية، أو من سياسات مقيدة تفضي الى الانكماش، أو الى ارتفاع معدلات التضخم ينخفض معها الطلب على العمل، وبالتالي تظهر البطالة الدورية (**أشرف عبد العزيزعبدالقادر، 2011، الصفحات 1-766**).

- **البطالة الهيكلية:** بصفة عامة تكون نتيجة التغير الهيكلي الإنتاجي الذي يمس الاقتصاد في العديد من المجالات، نظرا للتقدم التكنولوجي والعلمي (**خالدالزواوي، 2004، صفحة 20**)، أي تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة الى أخرى، إلا أن هذا النوع يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على المستلزمات الطبيعية الإنتاجية الجديدة في الاقتصاد (**إسماعيل علي شكر، 2016، صفحة 52**).

- **البطالة الموسمية:** يقصد بهذا النوع من البطالة زيادة عرض العمالة خلال مواسم معينة من السنة، كانتهاء مواسم جني المحاصيل الزراعية (**إسماعيل محمدالزيود، 2009، صفحة 24**)، كما أنها تعبر عن نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض فصول السنة، مثل البلدان السياحية التي تعتمد على

السياحة في مواسم معينة من السنة (**أحمد جابر حسنين علي، 2013، صفحة 139**)، وقد يلتبس عن البعض في التفريق بين البطالة الموسمية والبطالة الدورية المذكورة آنفا، بحيث أن الفرق الجوهري بينهما يكمن في أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة الأجل، ناهيك على ان البطالة الدورية هي نتاج تراجع الطلب الكلي، بينما يكمن سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب عن العمال في مواسم معينة وفي قطاعات محددة، ومن بين أهم العلاجات لهذا النوع من البطالة هو توجيه اليد العاملة في قطاع ما (كزراعة مثلا) الى قطاع أخر لامتصاص قدر معين من البطالين (كالصناعة مثلا) (**علي عبد الوهاب نجا، 2005، صفحة 35**).

- **البطالة الاحتكاكية:** وهي البطالة الناشئة عن تغيرات ثابته في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص عمل متاحة أو تغيير العمال لعملهم في سبيل إيجاد عمل أفضل، وهكذا فان البطالة التي تحدث عن طريق التغير الثابت في سوق العمل، يطلق عليها البطالة الاحتكاكية (**وليد عبدالحميدعايب، 2010، صفحة 85**)، وبصيغة أكثر دقة ووضوحا فهي تعبر عن مجموعة القوة البشرية القادرة على العمل، تتزاحم مع قوى أخرى حول عمل محدد(مرغوب)، أي أن القوى العاملة تفوق العمل المطلوب (**محمد الفاتح محمود، 2014، صفحة 122**)، ويعتبر هذا النوع من البطالة، ظاهرة صحية في الاقتصاد تدل على الزيادة في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني (**إسماعيل محمدالزيود، 2009، صفحة 24**).

- **البطالة الاختيارية:** تنشأ هذه البطالة نتيجة تفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة (**عزب محمدعلي، 2011، صفحة 203**)، أو الذين اختاروا عدم العمل بإرادتهم الحرة (**محمد أحمدالأفندي، 2009، صفحة 6**).

- **البطالة الإجبارية:** تعرف على أنها وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون عليه بشكل جاد عند الأجر السائد، ولكنهم لا يجدون عملا، وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد القومي (**عادل مجيد عيدان العادلي، 2016، صفحة 156**)، حيث يتضح أن الفرق الرئيسي بين البطالة الإجبارية والاختيارية هي كون ان الأولى تأتي للفرد دون اختيار وإنما ابتلي بها، ففرضت عليه دون محض إرادته، أما الثانية فهي التي آثار صاحبها القعود عن العمل، بمحض إرادته (**كمال صكرالقيسي، 2017، صفحة 330**).

- **البطالة الأفقية والبطالة الرأسية:** يندرج ضمن البطالة الأفقية نوعين من البطالة، هما البطالة السافرة والبطالة الجزئية، بحيث تمثل البطالة السافرة الأفراد القادرين عن العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يعملون؛ أي ان وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه مساويا للصفر، بينما البطالة الجزئية تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع، أو يعملون عدد من الأيام اقل، وبالتالي وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية أقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع، أما البعد الثاني للبطالة الرأسية فيشمل البطالة المقنعة، التي تتمثل

في الاستخدام غير الكفء للعمالة، فهو يشير الى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد أدنى معين (**حسين عبد المطلب الأسرج، دراسات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017**).

المطلب الثاني: البطالة حسب المدارس الاقتصادية

أولا: البطالة في الفكر الكلاسيكي:

ينطلق الفكر الكلاسيكي من مبادئ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمنافسة الكاملة، والقوانين الطبيعية (اليد الخفية) التي تحرك شؤون المجتمع، وقانون الغلة المتناقصة، كما يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل واهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، اذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، الذي يعني أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له، كما أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية، وترى أن وجودها يكون بشكل مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، والعودة الى وضع التوازن التلقائي عند مستوى الاستخدام الكامل، وتقتصر في تفسيراتها على نوعين فقط من البطالة، وهي البطالة الاختيارية التي ترجع لعدم رغبة الفرد في العمل أو البطالة الاحتكاكية التي تنجم عن فترة تنقل الفرد من عمل الى آخر، اذ يمكن تفسير فلسفة الفكر الكلاسيكي في علاج البطالة المؤقتة من خلال مرونة الأجور نحو الانخفاض في الشكلين (2) و(3):

الشكل 2: توازن سوق العمل عند الكلاسيك

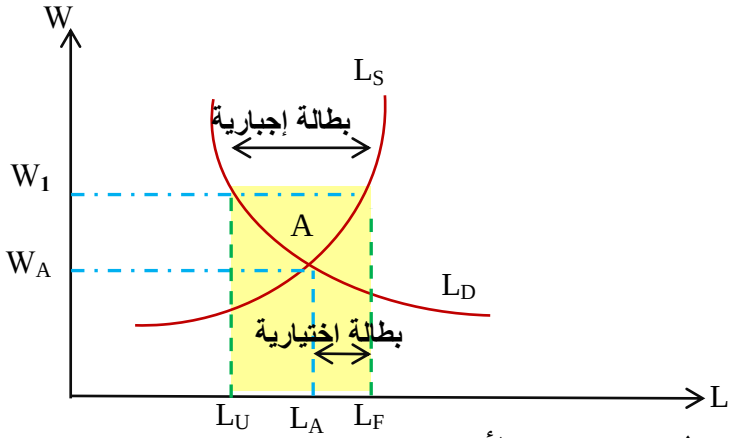

المصدر: (احمدالأشقر، 2002، صفحة 303)

عند النقطة A يكون عرض العمل مساويا للطلب عليه، وتمثل هذه النقطة نقطة التوازن في سوق العمل يقابله الأجر التوازني W_A لكن بسبب تدخل الدولة عن طريق سن تشريعات جديدة، بغية رفع الأجور الى W_1 سيؤدي ذلك الى خلق فائض في عرض العمل (بطالة)؛ ناجم عن الفارق بين عارضي العمل وطالبيه $(L_F - L_u)$

لكن حسب الفكر الكلاسيكي، يمكن الرجوع الى الوضع التوازني عن طريق تخفيض الأجور، كون أن الأجور تتميز بالمرونة نحو الانخفاض (**احمدالأشقر، 2002، صفحة 303**).

الشكل 3: مخطط تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي

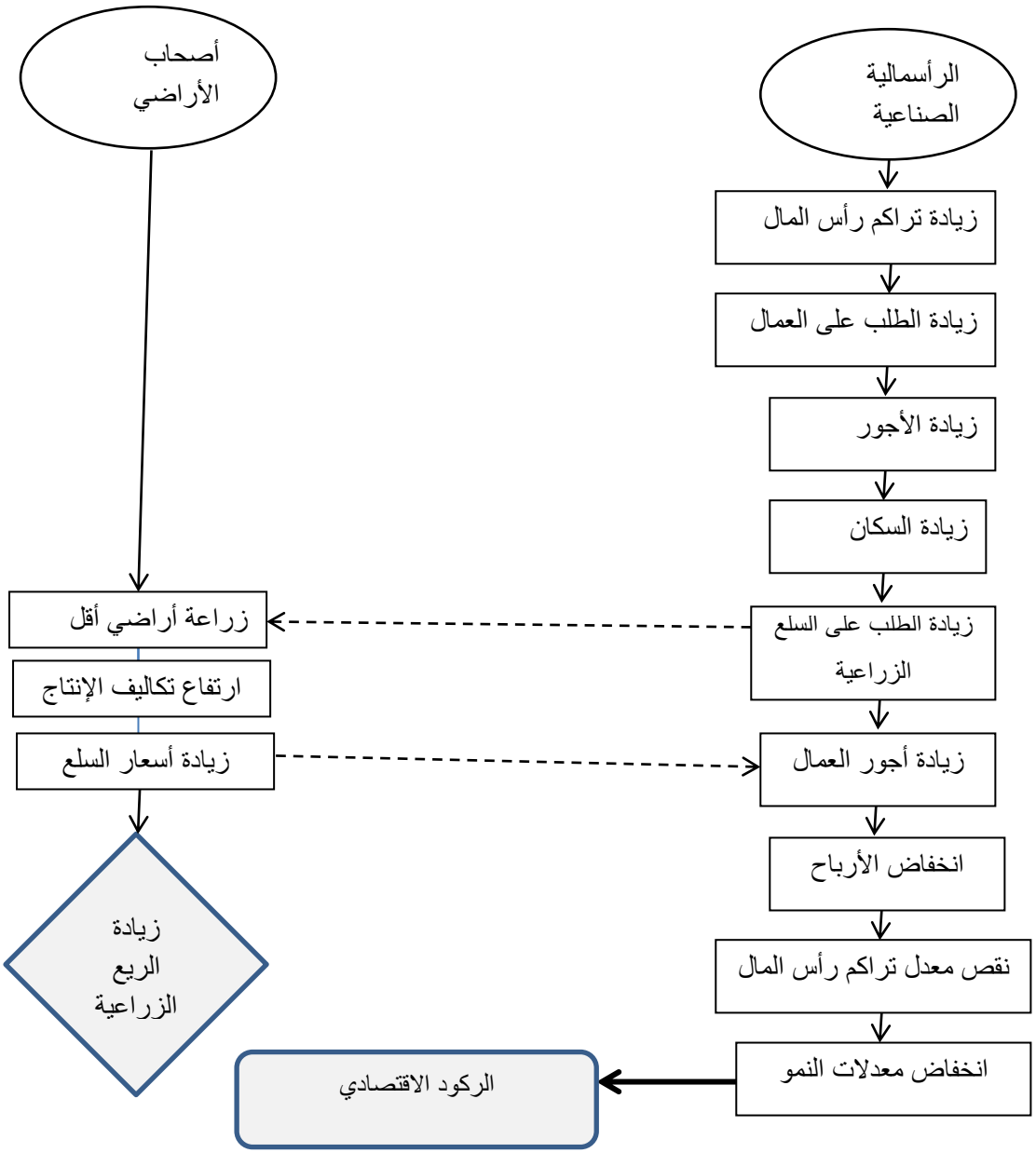

المصدر: (فاروق بن صالح الخطيب، 2014، صفحة 232)

ثانيا: البطالة في الفكر الكنزي

بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكلة البطالة في العناصر التالية (**محسن حسن العموري، 2014، صفحة 8**):

- الاقتصاد ليس اقتصاد المنافسة الحرة(الكاملة)، وأن كمال أسواق العمل والسلع ليس نتيجة فعل عوامل خارجية بل هو ميزة للرأسمالية.
- الأسعار ليست مرنة من جراء سلوك العملاء الاقتصاديين والمؤسسات الحكومية.
- العملاء الاقتصاديون لا يتصرفون بشكل عقلاني؛ بل يسترشدون بعوامل ذاتية مثل التقاليد، ومتطلبات البيئة وسيكولوجيا السلوك.
- النقود هي ثروة بحد ذاتها؛ مما يحدد آلية تفاعل القطاع النقدي مع القطاع الفعلي.
- الأسواق مرتبطة فيما بينها واي تغير في احدها يؤثر على البقية.
- لا يعمل الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل من جراء خصوصيات أداء سوق العمل(ثبات الأجور).
- عوامل الإنتاج ليست قابلة للاستبدال.
- الدور الحاسم في نموذج " الطلب الإجمالي – العرض الإجمالي" يعود للطلب الإجمالي.
- الاقتصاد ليس منظم ذاتيا؛ مما يعكس اختلالا يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد؛ اذ ان الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي؛ أي ان انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن ان يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فانه مرتبط بمعدل الأجر؛ لان العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن أي زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار، وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة، لا يمكن أن تزول عفويا مثل التفشي الكبير لظاهرة البطالة، وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي الى عدم تطابقه مع العرض آليا (**محسن حسن العموري، 2014، صفحة 8**).

من ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة؛ لان انخفاضها سيؤدي الى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع بالأسواق، وعليه فان سر وجود البطالة يكون فيما يلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ماهي إلا حالة خاصة جدا، وان الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، والذي بدوره ينقسم الى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية، وعليه فان البطالة الكنزية هي نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي، وبالتالي فان أرباب العمل في مواجهة مع قيد التوظيف، واذا كان كينز قد أوضح أثر نمو الاستثمار على

الدخل، فان الكنزيين الجدد حاولوا تحديد معدل النمو الضروري، الذي يجب ان يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول الى مستوى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي :" البحث عن المعدل الذي يتعين ان ينمو به الدخل على المدى الطويل؛ للمحافظة على التوظيف الكامل وتجنب البطالة والكساد"، ومنه نخلص الى ان الفكر الكنزي يرى العامل المحدد لمستوى التوظيف ليس الأجر الحقيقي، ولكنه مستوى الطلب الفعال، وان البطالة تحدث لعدم كفاية الدخل القومي، مما يستلزم بالضرورة العمل على زيادته حتى يزيد الطلب الفعال، ويكون كافيا للوصول الى حالة التشغيل التام (**حسين عبد المطلب الأسرج، دراسات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017**).

الشكل 4: آلية التوازن الاقتصادي لدى المدرسة الكنزية

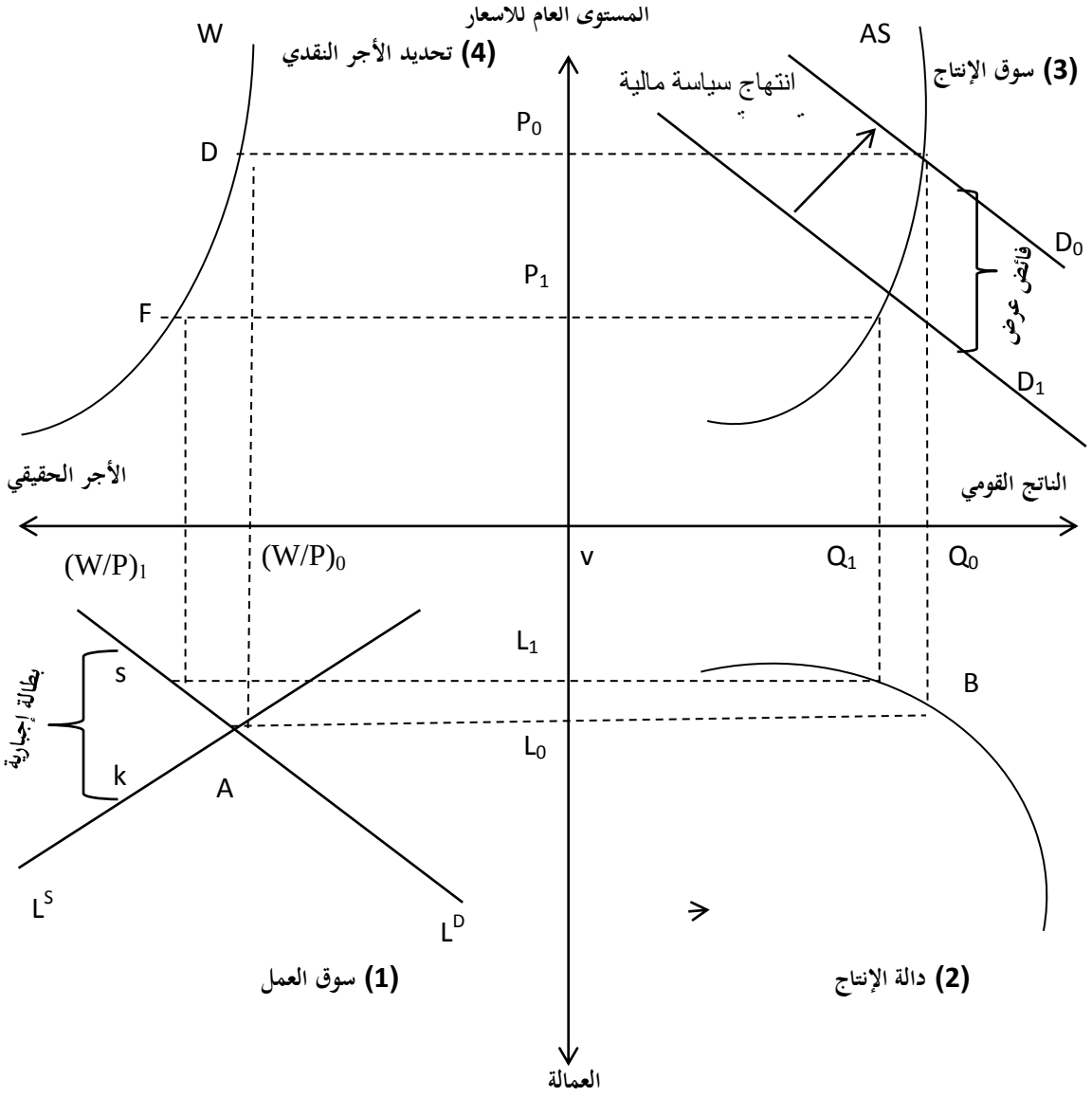

المصدر: (علي عبد الوهاب نجا، 2005، صفحة 44)

AS: العرض الكلي، D: الطلب الكلي، W: الأجر النقدي، (W/P) الأجر الحقيقي، L^S:عرض العمل، L^D: الطلب عن العمل.

من خلال الشكل (4)، يمكن ان نستخلص ان ارتفاع الأجر الحقيقي الى مستوى $(w/p)_1$، أعلى من الأجر التوازني $(w/p)_0$، سيؤدي الى حصول بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (s-k)، وفي هذا الوضع يكون مستوى التوظيف(VL_1) ومستوى الإنتاج (VQ_1) أقل من المستويات التوازنية (VQ_0)، (VL_0).

يؤدي هذا النوع من البطالة الى غرس روح المنافسة بين العمال من خلال تخفيض أجورهم، لكن هذا التخفيض لا ينجر عنه زيادة مستوى التوظيف بالقدر اللازم لامتصاص البطالة، نظرا لوجود فائض عرض في سوق الإنتاج، أي نقص في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف التام، مما يتطلب زيادة الطلب الكلي من (D_1) الى (D_0)، من خلال انتهاج سياسة مالية توسعية، كما يمكن أن يتحقق الاستخدام التام عند نقطة التوازن للعرض الكلي مع الطلب الكلي في ظل الأجور السائدة (**علي عبد الوهاب نجا، 2005، صفحة 44**).

ثالثا: البطالة في الفكر النيوكلاسيكي

شهدت الفترة التي ما بعد الحرب العالمية الثانية، تطورات كبيرة في أراء مدارس الاقتصاد الكلي ولمدة عشرين عاما، اشتملت على مباحثات ومناظرات، حتى بدأت تتبلور أفكار جديدة تكونت على إثرها ظهور المدرسة النيوكلاسيكية، كما حدث نوع من التوافق بين أراء كل من الكلاسيك وكينز نستعرضها فيما يلي:

- قيمة السلع تتحدد وفقا لمنفعتها الحدية وليس بالعمل، والمنفعة الحدية بالنسبة لهم هي المنفعة المترتبة عن استهلاك آخر وحدة من السلع المستهلكة، وهذه المنفعة تخضع للتناقص، وتتحدد بندرة السلعة محل الاعتبار.
- استعمال هذه المدرسة للأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، فعندما نقول السعر الحدي؛ فنقصد به سعر آخر وحدة.
- مكافأة عناصر الإنتاج تتوقف على إنتاجيتها الحدية.
- التحليل الحدي يتم في اطار اقتصاد مجرد بعيد عن الحياة العادية، والذي ينطبق على فكرة الرجل الاقتصادي، الذي يسعى الى تحقيق أكبر نفع ببذل أقل جهد، ويعمل في اطار المنافسة التامة في الوقت نفسه.

ويعتقد النيوكلاسيكيون أيضا، أنه يوجد معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري (المعدل الطبيعي)، خاصة على المدى الطويل، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، فإن تلك البطالة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم، من خلال زيادة كمية النقود في التداول، لهذا يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، لأنه ليس من الممكن علاجها بسياسات التوسع النقدي- كما أوصى كينز عن طريق الإنفاق الحكومي- بل على الحكومة أن تشجع وتدعم حلها عبر آليات السوق، كما يعتقدون أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي، العمل على تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة، بل يجب أن ينحصر دورها في

أداء وظائفها التقليدية – مثل الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين – وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي، كما أن علاج البطالة والركود الاقتصادي، لا يتطلب التأثير في الطلب الكلي وفق المدرسة الكينزية، بل يتطلب العمل على حفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج ويكون ذلك من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل والثروة، وتحجيم القطاع الحكومي ونقل ملكيته الى القطاع الخاص(الخصخصة)، والحد من البيروقراطية واطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار، وقد كانت نتيجة لتطبيق هذه الآراء في كل من أوروبا وأمريكا الحد من معدلات التضخم في مقابل ارتفاع واضح في معدلات البطالة (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، صفحة 71**).

رابعا: البطالة في الفكر الحديث

تعترف النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط، بينما تقر النظرية الكينزية بوجود نوع آخر من البطالة هي البطالة الإجبارية، والتي ترجع حسب رأي روادها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، في حين نجد نظريات أخرى – سماها البعض بالنظرية الحديثة المفسرة للبطالة- ترجع سبب وجود البطالة الى وجود اختلالات في سوق العمل لها علاقة مباشرة بنشوء البطالة، وبناء على ذلك سنتناول بعض من اهم هذه النظريات كما يلي:

أ- نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل:

تعتمد هذه النظرية على عمل كل من (يلانشارد) و(دياموند) سنة 1989، أين تشير الى نسبتان يحددان معدل البطالة في أي لحظة من اللحظات وهما:

- معدل مشاركة السكان في القوى العاملة.
- معدل العطالة بين المؤهلين للعمل والقادرين عليه.

يتغير معدل البطالة بتغير إحدى هاتين النسبتين أو كليهما، كما أن نمو معدل البطالة عبر الزمن يتوقف أيضا على معدلات نمو إحدى هاتين النسبتين أو كليهما عبر الزمن.

وبحسب هذه النظرية، فان محددات انتقال الأفراد بين العمالة والبطالة، يعد أمرا ضروريا للتوصل الى الحل المثالي لعلاج مشكلة البطالة، فقد تكون البطالة لمجموعة ما مرتفعة؛ بسبب الصعوبة التي يواجها الأفراد في الحصول على عمل متى فقدوا وظائفهم الأصلية، أو بسبب صعوبة بقائهم في وظائفهم الحالية متى ما ظهرت وظائف أخرى، أو أنهم يدخلون في القوى العاملة ويخرجون منها مرات متكررة، الأمر الذي يعني تأثر تيارات المتدفق وحركة المخزون من العاملين في سوق العمل، لذا يتوقع المرء ارتفاع معدل البطالة أو انخفاضه بعد كل حركة من هذه التحركات، ويمكن ان نوضح أن معدل البطالة (u) في الحالة التي تتوازن فيها التدفقات العمالية الخارجة مع الداخلة من البطالة يمكن قياسه بالمقدار (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، صفحة 242**):

$$U = \left(\frac{1}{1+E}\right) \times 100$$

حيث أن(E) نسبة التدفق وحركة المخزون من العاملين في سوق العمل تعطى كما يلي:

$$E = \frac{(P_1 + P_2)P_3 + (P_1)(P_4)}{(P_1 + P_2)P_5 + (P_2)(P_6)}$$

P_1:نسبة الداخلين الى القوى العاملة ممن لديهم وظائف.

P_2:نسبة الداخلين الى القوى العاملة وليس لديهم وظائف(ويبحثون عنها).

P_3:نسبة الذين يتحولون من عاطلين الى عاملين.

P_4:نسبة الذين يتحولون الى غير مشاركين في القوى العاملة.

P_5نسبة الزيادة في الذين يتركون أعمالهم اختياريا أو إجباريا ويصبحون عاطلين.

P_6نسبة الذين يتركون القوى العاملة (كالمتقاعدين).

ب- التفسير التكنولوجي للبطالة

تتجسد هذه النظرية في أفكار العالمين (كوندراتيف) سنة 1926 في كتابه (الدورات الاقتصادية الرئيسية) و(جوزيف شومبتر) سنة 1939 في كتابه (موجات كوندراتيف)، حيث لاحظ كوندراتيف أن عامل التكنولوجيا أدى إلى تسريح العديد من العمال؛ لكون أن الابتكارات الجديدة، والاختراعات الحديثة من وسائل وآلات وفرت الوقت وقللت من التكاليف، واستغنت عن العامل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة عالية (**البلاوي حازم، 1972، صفحة 149**).

أما شومبتر، فقد أشار في كتابه، أن هذا النوع من الدورات، عادة ما يكون مقترنا بتغير هيكلي؛ نتيجة التغيرات الابتكارية والتكنولوجية الكبرى، ولهذا فمعدل البطالة يرتفع وينخفض تبعا لهذه الموجات الابتكارية (**البلاوي حازم، 1972، صفحة 149**).

ت- نظرية تجزئة سوق العمل

ترتكز هذه النظرية، التي ظهرت في دراسة ميدانية لسوق العمل بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال الستينيات على يد (بيور)و (درنبيرج)، على أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة، على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي (**حسين عبد المطلب الأسرج، 2018، صفحة 15**) كما تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق، وفق معيار درجة الاستقرار، سوق رئيسي و سوق ثانوي.

- السوق الرئيسي: سوقا للمنشآت كبيرة الحجم، التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال و العمالة، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجورا عالية، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

- السوق الثانوي: هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، وتعرضه لدرجة اكبر من التقلبات، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة (**عبدالقادربالعربي، 2010/2009، صفحة 38**).

ث- نظرية الأجور الكفؤة

تحوي هذه النظرية أفكار كل من (الفريد مارشال) و(اكيرلوف) و(كارل شابيرو) و(جوزيف ستيغليتز) في ثمانيات القرن المنصرم، اذ تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال، فأصحاب الأعمال يعتقدون انه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل، وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة الى ان هذه المبادرة يترتب عليها حدوث فائض في الكمية المعروضة من العمال، أي ظهور البطالة في سوق العمل، اذ يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في العوامل التالية:

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية، لأنها أكثر إنتاجية.
- تحفيز العمال على التمسك بمواقع عملهم، وبالتالي التقليل من سرعة دورانهم.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل.

فقد استطاعت هذه النظرية، تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال، وسعيهم الى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة، ومع أن هذه الظاهرة منتشرة كثيرا لكن المنشآت الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، صفحة 245**)، وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفؤة منهم، بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود فائض في عرض العمال، كما تتنبأ النظرية ان العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة – هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية – معرضون لبطالة حادة، اذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

ج- نظرية البحث عن عمل

بناء اللبنة الأولى لأسس هذه النظرية، كان في سبعينيات القرن الماضي،فقد تجسدت في أفكار كل من (جورج جيه ستيجلر)و (جون جيه ماكول)، بحيث تؤكد هذه النظرية على صعوبة توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، إذ تتسم عملية البحث هذه بصفتين أساسيتين :

- كونها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات.
- كما أنها عملية تحتاج الى وقت طويل.

وتجدر الإشارة الى أن عملية البحث هذه ترتبط بنوعين من التكاليف:

- تكاليف مباشرة؛ مثل تكاليف إعلانات البحث عن وظيفة ورسوم مكاتب التشغيل.
- تكاليف غير مباشرة؛ تتمثل في -تكلفة الفرصة البديلة- الأجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة.

وعليه يمكن تقدير معدل البطالة بالصيغة التالية:

$$U = R \times T$$

R:هي معدل البحث عن وظيفة وهو المقدر ب:

$$\frac{\text{عدد الباحثين عن الوظائف سنويا}}{\text{حجم القوى العاملة}}$$

حيث أن حجم القوى العاملة = (إجمالي عدد السكان – عدد السكان غير القادرين عن العمل)

Tهو متوسط فترة البحث اللازمة للحصول على وظيفة.

هذه النظرية تقتصر على تفسير مشكلة البطالة الاحتكاكية بشكل مركز، كونها ترى بان سبب البطالة راجع الى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل لان هذه المشكلة تتعلق بنوع من أنواع البطالة الاختيارية وبشكل مباشر، لكن في الواقع المعاش ترجع أسباب البطالة الى استغناء رجال الأعمال عن العمال، ومن ثم فإن غالبية البطالة هي إجبارية وليست اختيارية (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، صفحة 254**).

ح- نظرية تلاكؤ البطالة (Unemployment Hysteresis)

ترجع هذه النظرية الى الباحثين سامر وبلانشار سنة 1986 حيث بينا من خلال ورقتهما البحثية – التلاكؤ ومشكل البطالة الأوربية- أن معدلات البطالة التاريخية من المرجح لها أن تؤثر على معدلات البطالة الحالية والمستقبلية، فاذا كان هناك ركود وارتفاع في البطالة الدورية؛ فان هذه البطالة المؤقتة يمكن أن تؤثر على المعدل الهيكلي الأساسي وزيادة المعدل الطبيعي للبطالة، وهذه الظاهرة يمكن أن تجعل البطالة عاملا متخلفا **(L.Summer and O.Blanchard, 1986, pp. 13-16)** ولقد أشار كروس **(Cross Rod, 2014, pp. 6-7)**

في ورقته البحثية، بالاعتماد على فرضيات سامر وبلانشارد، إلى مجموعة من الحالات قد تكون سببا في تشكل ظاهرة تلاكؤ البطالة، و نذكر من أهمها :

- في حالة مرور الاقتصاد بوضع الركود الذي يتسبب في وجود فائض في العمالة وارتفاع معدلات البطالة في هذه الوضعية، فان الأفراد يصبحون مهجورين ويفقدون التدريب عن العمل؛ مما يجعلهم اقل قابلية للتوظيف في المناصب الشاغرة.
- في حالة الركود الاقتصادي أيضا قد تفقد الشركات مشروعات ووظائف في مجال الصناعات التحويلية في حين تفتقر الى المهارات اللازمة من أجل الانتقال الى مشروعات جديدة يتم إنشاؤها في قطاع الخدمات.
- العامل الذي كان عاطلا بصفة مؤقته بسبب العوامل الدورية (بطالة دورية)، قد يجد نفسه مع مرور الوقت عاطلا عن العمل من الناحية الهيكلية (بطالة هيكلية)؛ وهذا ما يؤدي الى ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة(NRU).
- وهناك سبب أخر لحدوث تلاكؤ محتمل في الأجور اللزجة*، حيث أنه اذا فقد العمال وظائفهم فانهم يصبحون من الخارج ولا يستطيعون التأثير في الأجور، أما العمال الباقين فيعملون على منع التخفيضات في الأجور الاسمية، وهي وضعية البحث عن نقطة التوازن في الأجور الحقيقية.
- أثناء تراجع السوق، تتحول الشركات الى ما يعرف بالأتمتة، فالعمال الذين ليس لهم المهارات اللازمة لتشغيل الألية الجديدة أو التكنولوجيا المثبتة حديثا، سيجدون انفسهم غير قادرين عن العمل، عندما يبدأ الاقتصاد في التعافي ورجوعه الى حالته الطبيعية، إضافة الى ما سبق، نجد أن توظيف العمال ذوي الخبرة في المجال التكنولوجي فقط؛ يؤدي بالشركات الى توظيف عدد أقل من الموظفين أكثر مما كانت عليه قبل مرحلة الركود، والواقع أن فقدان المهارات والخبرات المتطلبة واللازمة في الوظيفة؛ سيؤدي الى انتقال العمال من مرحلة البطالة الدورية الى مجموعة البطالة الهيكلية، وهذا ما ينعكس سلبا على ارتفاع معدلات البطالة الطبيعية.

* الأجور اللزجة أو ما يعرف بجمود الأجور تصاعديا وعدم تغير مستوى الأجر الخاص بالعمل

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أهم المسائل الاقتصادية التي حظيت باهتمام كبير من طرف صانعي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كما يعتبر من المواضيع التي نالت حيزا كبيرا من الاهتمام من طرف الاقتصاديين والباحثين؛ بهدف التعرف على مصادره وأساليب تحقيقه واستمراره وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي ذو أهمية بالغة في الارتقاء بمستوى الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في أي دولة كانت؛ لذي يمكن اعتباره هدفا أساسيا للسياسات الاقتصادية، ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والتي يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، ويعتبر النمو الاقتصادي من بين أحد أهم مواضيع العصر الراهن، التي لابد من الوقوف عليها، لذي سنتطرق الى دراسته وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول: نظرة مفاهيمه للنمو الاقتصادي.
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند المدارس الاقتصادية.
المطلب الثالث: نظريات ونماذج مختلفة تفسر النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظرة مفاهيمه للنمو الاقتصادي

أولا: ماهية النمو الاقتصادي

من بين أهم التعاريف التي تشرح النمو الاقتصادي نذكر:

- " زيادة الدخل القومي زيادة تراكمية ومستمرة، خلال فترة زمنية معينة، وبمعدل أكبر من نمو السكان" (**أحمددودين، 2014، صفحة 153**).
- حسب (Shpiro,1995)" هو الزيادة النسبية في الناتج القومي مقاسا بالأسعار الثابتة (**لبيق محمد البشيروأخرون، 2016، صفحة 111**) ".
- (S.kuznets,1955) "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها" (**أماني جرار، 2018، صفحة 112**).
- كما يرى فرانسوا بيرو (François Perroux) خلال خمسينيات العقد الماضي، بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد (**عبد القادر محمد عبد القادرعطية، 2003، صفحة 11**).

- ويرى فلامينغ (Flamming R.A) في نظرته للنمو الاقتصادي سنة 1979؛ على أنه التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون ان يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها (**عبد القادر محمد عبد القادرعطية، 2003، صفحة 12**).
- ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل، حيث تعتبر الزيادات المطردة في الدخل نموا اقتصاديا في جميع الأحوال، وكذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في "متوسط دخل الفرد"، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، صفحة 327**).
- وهو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات من طرف الاقتصاد في محيط اقتصادي معين، وبصيغة أكثر دقة هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلد، مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (**وليد عبدالحميدعايب، 2010، صفحة 136**).
- وهو عبارة عن التغير الإيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن (**تامر خالدمريان، 2012، صفحة 17**).
- يعرفه (سيمون كوزنيتس) في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، و الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية الى التقنية المقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها" (**أماني جرار، 2018، صفحة 112**).

بناء على التعريفات المتشابهة عبر الزمن لمختلف التوجهات والآراء في تحديد معالم النمو الاقتصادي إلا أنها تصب في قالب واحد، مفاده أن النمو الاقتصادي هو الفارق الإيجابي بين ناتجي البلد من مخرجات لفترتين زمنيتين، وعليه بالاعتماد على هذا التشابه والتداخل في تحديد مفهوم واضح للنمو الاقتصادي يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي في فترة معينة بالقياس بالفترة التي قبلها، على شرط استمرار هذه الزيادة؛ وذلك للتمييز بين النمو الاقتصادي والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا (**سيدي محمود ولد سيدي محمد، 1995، صفحة 90**)، كما تجدر الإشارة هنا، أهمية التفرقة بين مفهومين متقاربين يقع العديد من الدارسين في الخلط بينهما، هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث تمثل هذه الأخيرة الجهود الهادفة لبعث الزيادة في الناتج، عن طريق إحداث التغيرات الهيكلية الشاملة في الكيان الإنتاجي وفي الأساليب الفنية للإنتاج وأوضاعه التنظيمية، فضلا عن تغيير نمط توزيع الاستخدامات المختلفة للموارد على مختلف قطاعات الإنتاج (**فؤاد محمد الشريف بن غضبان، 2019، صفحة 60**)، والأبعد من ذلك أن التنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي، فهي تعبر عن التدخل الإرادي من جانب الدولة، لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع

وأنسب من النمو الطبيعي لها، وعلاج ما يقترن بها من اختلال، وهي تؤدي بذلك الى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج (**سمير عبد الحميدرضوان، 1996، صفحة 157**)، كما يمكن توضيح أهم الفروقات بين مفهومي التنمية والنمو الاقتصادي في الجدول (1)كما يلي:

جدول 1:الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: (أماني جرار، 2018، صفحة 115)

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطرق فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو وهما (**مليك محمودي،يوسف بركان، 2016، صفحة 261**):

☜ **النمو الشامل:** يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو ما يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا؛ لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج، بدون تغير أو زيادة حقيقية في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقاسا بالناتج القومي الحقيقي بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.

☜ **النمو المكثف:** يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية، أي زيادة في الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج، سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه، مثل الارتباط ما بين نفقات البحث و التطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون ان يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج

المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج القومي هو معيار النمو المكثف.

كما يمكن أن نجد تقسيمات أخرى لأنواع النمو الاقتصادي منها (**بولحيةالطيب، 2016/2015، صفحة 93**):

☜ **النمو التلقائي (الطبيعي)**: ويحدث هذا النوع من النمو الاقتصادي، عندما يتزايد الناتج الداخلي الخام الحقيقي نتيجة لتفاعل المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) بطريقة تلقائية، دون اللجوء الى التخطيط المسبق لذلك، فبالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى، إلا أن هذا النمط هو الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية. ويتطلب هذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الاطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه، بحيث تنقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع لآخر.

☜ **النمو العابر**: وهو الذي يحدث لأسباب طارئة ويزول بزوالها، مثل تحقيق معدل اقتصادي مرتفع في سنة معينة بسبب زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا بمجرد تحسن الظروف المناخية فقط، وعليه فان هذا النوع من النمو لا يملك صفة الديمومة والاستمرارية والثبات، نظرا لتأثره بقوى خارجية طارئة، وبما أن هذا النوع من النمو يحدث في اطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذا نجده غير قادر على إيجاد إلا القليل من التأثير في التنمية الشاملة.

☜ **النمو المخطط**: ويحدث نتيجة التخطيط وتدخل الدولة بدفع عجلة المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) لإحداث نمو في الاتجاه المرغوب، إلا ان قوة وفعالية هذا النوع من النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وواقعية الخطط الاستراتيجية المرسومة، وبفعالية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الفرد المجتمعي في إنجاح هذه المخططات على جميع الأصعدة والمستويات.

☜ **النمو المحتمل**: وهو النمو المتوقع، فوفقا للإمكانات المتوفرة من عوامل الإنتاج والموارد المتاحة، يمكن التنبؤ بمقدار النمو الاقتصادي بناء على الناتج المحلي الإجمالي الممكن للفترة الزمنية المقبلة، والمعبر على مستوى الناتج الذي يستطيع الاقتصاد تحقيقه، اذا تم استخدام عوامل الإنتاج بالحد الأقصى دون التسبب في ضغوط على مستوى الأسعار.

☜ **النمو الفعلي**: ويعبر عن الزيادة الحقيقية والواقعية في الإنتاج، فمن خلال الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، يمكن الحصول عن النمو الفعلي، الذي يعبر عن واقع وحقيقة النشاط الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.

من خلال النوعين الأخيرين من النمو الاقتصادي يمكن للباحثين حساب فجوة النمو، التي تعبر عن الفرق بين النمو الفعلي و النمو المحتمل للاقتصاد، والتي تعطي نتائجها تصورا إيجابيا أو سلبيا على النشاط الاقتصادي.

$$\text{gap(G)} = \text{G} - \text{G}^*$$

gap(G): فجوة النمو، G: النمو الفعلي، G^*: النمو المحتمل.

ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي وخصائصه

انطلاقا من التعاريف السابقة الذكر للنمو الاقتصادي، فإننا نستنبط أهم المؤشرات التي تستخدم في قياسه وأهم تلك المؤشرات نجد:

– **الناتج القومي الإجمالي الحقيقي**: يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر الى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي؛ التي يحققها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية، وذلك لاستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي، فتزايد الناتج القومي الحقيقي يعني أن الاقتصاد ينمو أما تناقص الناتج القومي فيعني أن الاقتصاد يتناقص، في حين اذا كان الناتج القومي مستقرا فيعني أن الاقتصاد ساكنا (**إلهام وحيددحام، 2013، صفحة 58**).

كما يعتبر الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل الزيادة هو ما يصطلح عليه معدل النمو، ويمكن حساب الناتج القومي بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا ان لكل دولة عملتها الوطنية؛ وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج القومي لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها (**إلهام وحيددحام، 2013، صفحة 58**).

– **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**: يعبر هذا المقياس على إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية داخل المحيط الجغرافي للدولة، خلال فترة معينة تكون سنة عادة، وعليه فمعدل النمو الاقتصادي وفق هذا المقياس هي النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي لسنة الأساس، يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات المعتمدة في جميع البلدان سوى أكانت متقدمة أو متخلفة نظرا لإمكانية الحصول على الإحصائيات اللازمة التي تمكن من قياسه (**بولحيةالطيب، 2016/2015، صفحة 93**).

$$GROWTH\ RATE = \frac{RGDP_t - RGDP_{t-k}}{RGDP_{t-k}} \times 100$$

$RGDP_t$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة الحالية، $RGDP_{t-k}$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة الأساس

– **متوسط الدخل الحقيقي للفرد:** ويقصد به؛ ان النمو الاقتصادي يجب ان يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد، وسبب ذلك يعود الى أنه اذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي الى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي، فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا (**إلهام وحيددحام، 2013، صفحة 58**).

كما يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد، وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما:

أ– **طريقة معدل النمو البسيط:** يقس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، ويعطى بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة السابقة}} \times 100$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب اذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

ب– **طريقة معدل النمو المركزي:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا اذ أنه في سنة 1952 وضع "single"، معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = S \times P - R$$

حيث أن D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل S معدل الادخار الصافي، وأما P فهي إنتاجية رأس المال، في حين تمثل R معدل نمو السكان.

وبالتالي فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد، يرتبط طرديا مع كل من معدل الادخار الصافي وإنتاجية الاستثمار الجديدة، وعكسيا مع معدل نمو السكان.

وعلى الرغم من أهمية زيادة متوسط دخل الفرد، فانه من الأفضل التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو الاقتصادي، بوصفه مظهرا كليا للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، فضلا عن ذلك فان زيادة الدخل القومي صفة ملازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد (**إلهام وحيددحام، 2013، صفحة 58**).

إن معرفة الخصائص و السمات المختلفة للنمو الاقتصادي، تساهم في الحصول على معلومات أساسية من شأنها أن توجه السياسات الاقتصادية للدولة، سواء أكانت نقدية أو مالية الى اتخاذ القرارات المناسبة لتحريك

عجلة النشاط الاقتصادي، وعليه يمكن سرد أهم خصائص النمو الاقتصادي في النقاط التالية (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، صفحة 329**):

- ❖ لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائداته المتحققة ونصيب كل فرد منها؛ أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي بشكل محدد وصريح.
- ❖ زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.
- ❖ حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.
- ❖ التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي، وتقوم أساسا على تدخل الدولة وتمويلها لعمليات التنمية في معظم القطاعات.
- ❖ النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فان الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- ❖ يؤدي النمو الاقتصادي الى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر تنظيما وسهولة .
- ❖ النمو الاقتصادي يؤدي الى خلق الكثير من فرص الاستثمار للعديد من المجالات.
- ❖ يلعب النمو دورا بالغ الأهمية في المحافظة على الأمن الوطني.

رابعا: شروط تحقق النمو الاقتصادي ومعوقاته

بشكل عام هناك عناصر يستلزم توافرها عند المباشرة بعملية نمو أو تنمية، سوى أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، وهذه العناصر سوف تلزم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار، وهي (**حسن محمدالقاضي، 2014، صفحة 199**):

➢ **تراكم رأس المال:** والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا، بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال، ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

➢ **العمالة:** ان الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما؛ لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى ان الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفؤة غير الماهرة؛ أي التي لا قدرة لها على

التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة.

➢ **الموارد الطبيعية:** يعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية، لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

➢ **الإدارة والتنظيم:** يجب ان يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

➢ **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات الى سلع وخدمات، ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها، وبعبارة أخرى، عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة الى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

بالرغم من توفر بعض الشروط السالفة الذكر نحو تحقيق نمو اقتصادي، إلا أن هذا الأخير يمر بالعديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، الصفحات 334- 335**):

✦ **التعليم:** لا جدال في أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه الى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع من المستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، فمن الواضح أن الكثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قلية من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية الى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية، وأيا كان الأمر فان معظم الدراسات الجادة عن أوضاع الدول المتخلفة، تحث على زيادة الإنفاق على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه يشكل عائقا خطيرا للنمو الاقتصادي.

✦ **الصحة:** من الثابت تاريخيا أن زيادة كبيرة في الإنتاجية، يمكن أن تتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، ويكون الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين أكثر فاعلية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع مقارنة عندما يكون هذا المستوى متدني.

✦ **حجم ونوعية الموارد الطبيعية:** يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو الاقتصادي ذلك لان أي دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها أو الاستفادة منها في عملية النمو.

✦ **التكنولوجيا المتاحة:** إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلابد من أن يكون النمو أسرع بالنسبة لدولة تتملك المؤهلات اللازمة للتصنيع والتحكم في التقنيات التكنولوجية الحديثة في

عملية الإنتاج، مقارنة بدولة أخرى تستند الى الممارسات البدائية في عمليات الإنتاج، ولهذا فان عملية تطوير التكنولوجيا، تتطلب مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج الى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات، على مستوى عالي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني والفني، وعلى دراية تامة بكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية، غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي، قد تكون مفتقدة في بعض الدول، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائقا للنمو الاقتصادي.

✦ **الأنظمة والإجراءات الحكومية:** حيث يلاحظ في الكثير من الدول النامية، سيطرة الأنظمة والإجراءات الحكومية على مناخ الاستثمار والتنمية بشكل متزايد، أو مبالغ فيه، أو عقيم، كما أنه مازال بعضها الذي ينظم النشاط الاقتصادي في حاجة الى تحديثا أو تطويرا، ما يعني أن تركها بهذه الحالة سوف يؤدي الى إعاقة النمو الاقتصادي، أو فشله (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، الصفحات 334– 335**).

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند المدارس الاقتصادية الأساسية

أولا: النمو الاقتصادي وفق المدرسة الكلاسيكية:

تتبنى المدرسة الكلاسيكية كل ما يتعلق بأفكار آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس، حيث يرى أدم سميث أن النمو الاقتصادي ثمرة لثلاث ظواهر رئيسية، أين ركز على ما سماه تقسيم العمل وهو زيادة الإنتاجية الناجمة عن تخصص ناجع لكل فرد عامل في مجموعة صغيرة من العمليات، مما يسمح بإتقانها ويسمح بتقليص الوقت اللازم للانتقال من مهمة الى مهمة أخرى مختلفة عنها تماما، كما يضيف سميث أن زيادة الإنتاجية تتنامى مع اتساع السوق المستهدف، فكلما ازداد اتساع السوق؛ كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق، مما يرفع من إنتاجية العامل، ومن زاوية أخرى، يرى سميث ان التقدم التكنولوجي له دور فعال في تقسيم العمل، بحيث يدرك أن إيجاد الآلات يتطلب مساهمة ثالثة متمثلة بالاستثمار أو تراكم راس المال، بحيث يلجأ إليها رجال الأعمال في الاقتصاد القائم على الربح.

لقد كانت نظرة كل من دافيد ريكاردو ومالتوس لإمكانات استمرار النمو الاقتصادي متشائمة ويعد القانون الذي نسميه اليوم قانون العوائد الحدية المتناقصة، إحدى المساهمات العديدة لريكاردو ففي الزراعة كلما ازداد عدد العمال الذين يعتنون بقطعة من الأرض، ازداد إنتاجها، ولكن بمعدل زيادة متناقص، كما أن عدد العمال المستخدمين للعمل يعتمد على عدد الأفواه التي يجب إطعامها؛ أي على عدد السكان، وهنا يتدخل مالتوس محللا المعطيات المتوفرة عن منحنى النمو السكاني، ليستنتج

أنه بتوفر التغذية المناسبة، سيتزايد السكان وفق معدل هندسي تقريبا، حيث يتضاعف عددهم مع مرور السنوات، وحسب فهمه لقانون تناقص العوائد الحدية، اعتقد انه من الممكن ان يتعدى النمو السكاني قدرة الأرض على توفير الغذاء (**فريديك م. شرر، 2002، الصفحات 18-22**).

كما يمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النقاط الرئيسية التالية (**نمر محمدالخطيب، 2007، الصفحات 27-28**):

- توفر شرط المنافسة التامة في أسواق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج.
- مبدأ التوازن العام أو ما يعرف بقانون ساي، فإن العرض يخلق الطلب المساوي له؛ أي التوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك، كما أن الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر.
- الاستخدام التام (التشغيل التام) وعدم وجود بطالة إجبارية، وذلك لوجود درجة عالية من المرونة لعوامل الإنتاج.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ أي سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وينتج عنه عدم جدوى السياسة المالية.
- يعتمد التحليل الكلاسيكي على التحليل الساكن، الذي يهمل عامل الزمن.
- يعتبر الكلاسيك أن النقود لها دور حيادي؛ أي وسيط للتبادل ولا تؤثر في الأسعار.
- الاعتماد على الفترة القصيرة في التحليل.
- الرشادة الاقتصادية أي تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة.
- أعطى أهمية بالغة لعنصر العمل؛ أي أن حجم الإنتاج يعتمد على عنصر العمل فقط في الفترة القصيرة.

ثانيا: النمو الاقتصادي وفق المدرسة النيوكلاسيكية:

لقد ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث كان أهم رواد هذا الفكر كل من ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي (Robert JBarro, 2004, p. 24)، كما يرون أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي الى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وأن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية التجارة، والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب، والتقليل من صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية، سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع، أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي، كما يرون بأن سبب تخلف الدول النامية ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من

جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة، وغياب الحوافز الاقتصادية (**محمود علي الشرقاوي، 2016، صفحة 65**) ، ولعل من بين أهم أفكار المدرسة النيوكلاسيكية تتلخص في العناصر التالية:

- يعتبر الكلاسيكيون الجدد (النيوكلاسيكيون) أن قيمة المواد تتحدد من خلال منافعها وليس من خلال العمل المنفق من أجل إنتاجها.
- استعمال هذه المدرسة للأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، أي يتعلق البحث الحدي بمعرفة معطيات الوحدة الأخيرة، كأن نقول الأجر الحدي، أي أجر آخر عمل أو السعر الحدي؛ أي سعر آخر وحدة.
- مكافأة عناصر الإنتاج تتوقف على إنتاجيتها الحدية.
- وجود ارتباط بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد.
- التطور التقني والتكنولوجي يساهم في زيادة رأس المال (**فاروق بن صالح الخطيب، 2014، صفحة 59**)
- يرون بأن كل من حجم السكان ورأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي، من بين المؤثرات على النمو الاقتصادي التي تتحدد بواسطة قوى خارج مجال الاقتصاد.
- يعتمد معدل دخل الفرد على معدلي الادخار والاستثمار؛ ذلك لان معدل دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار، وسلبا مع معدل النمو السكاني.
- يعتمد النمو الاقتصادي على الاحتياجات اللازمة من عناصر الإنتاج.
- يعتبر النمو الاقتصادي نتيجة لسلسلة من التفاعلات بين تراكم راس المال وزيادة حجم السكان، فارتفاع مستوى التكوين الرأسمالي؛ يؤدي بالضرورة الى زيادة عرض رأس المال؛ مما يتسبب في تخفيض أسعار الفائدة التي تتناسب عكسا مع حجم الاستثمارات؛ مما يزيد من معدلات الإنتاج ويتحقق نمو اقتصادي.
- يساهم عنصر التنظيم في إحداث تجديد للابتكارات والاختراعات، كما يستثمر التطور التكنولوجي أحسن استثمار.
- يساهم تقسيم العمل والأخذ بمبدأ التخصص وتحرير التجارة، الى إحداث نمو اقتصادي .
- في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة؛ أي بمعدل نمو قوة العمل مضاف له معدل نمو إنتاجية العمل، كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار (**مدحت القريشي، 2007، صفحة 67**)

ثالثا: النمو الاقتصادي وفق المدرسة الكنزية:

ظهرت النظرية الكنزية على يد الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز، وبرزت أفكاره في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" (1883- 1946)، أين تمكن من وضع حلول مناسبة للازمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة (1929- 1932)، وبموجب هذه النظرية فان قوانين نمو الدخل القومي

ترتبط بالمضاعف، بحيث أنه يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك (**هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، 2010، صفحة 87**)، وترى هذه النظرية ان هناك ثلاث معدلات للنمو الاقتصادي وهي:

– **معدل النمو الفعلي**: وهو يعبر عن الزيادة في الناتج الفعلي (الحقيقي)، أي يمثل النسبة المئوية للزيادة السنوية في المدخلات الوطنية، وكذلك يعبر عن صافي الإضافة الى راس المال.

– **معدل النمو المرغوب**: ويمثل النمو الاقتصادي الذي يمكن تحقيقه والوصول اليه، اذا كان البلد يعمل بكامل طاقاته الإنتاجية، اذ يرتبط هذا النمو بسلوك رجال الأعمال الذين يرغبون ببيع جميع ما أنتجوه ويستمرون في الإنتاج بنفس معدل النسبة المئوية للنمو، معتمدين في ذلك على مستوى الطلب المرتفع .

– **معدل النمو الطبيعي**: يمثل معدل نمو الدخل الوطني الذي سيحافظ على معدل بطالة ثابت، في ظل الزيادة الحاصلة في حجم السكان و التقدم التقني والتراكم الرأس مالي، وبصورة أخرى معدل النمو الطبيعي هو معدل النمو الناجم عن الزيادة السكانية والتطورات التقنية؛ إذ يعتمد أساسا على المتغيرات الكلية من حجم السكان والتكنولوجيا والموارد الطبيعية والمعدات الرأسمالية (**توفيق عباس عبد عون المسعودي، 2010، الصفحات 32-31**).

رابعا: نظريات ونماذج مختلفة أخرى تفسر النمو الاقتصادي

1. النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية

لقد انتقد كارل ماركس الفكر الرأسمالي في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، أين بنى نظريته على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة، الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو الاقتصادي، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من اجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة؛ وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة، أي ان هناك تنظيم معين للإنتاج في المجتمع يتضمن:

– تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

– البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

– الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم والأبحاث بوجه عام (**واثق علي الموسمي، 2008، صفحة 231**).

2. نموذج هارود – دومار:

في أربعينات القرن العشرين، طور كل من (روي هارد) و (آفسي دومار) بصورة منفصلة، نموذجا رياضيا لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستخدام من جهة، والاستثمار من جهة أخرى، بناء على قناعة تقول: "ان ناتج أي وحدة اقتصادية، يعتمد على مقدار راس المال المستثمر في تلك الوحدة"، وهذا يعني أن التكوين الرأس مالي هو دالة للادخار؛ أي أن:

$\emptyset = f(s)$ بحيث أن: $\emptyset$ رأس المال المتراكم، s : الادخار

ويستند النموذج الى الفرضيات التالية:

- التطور التكنولوجي وكذلك معامل رأس المال – الدخل معطى–متغيران خارجيان تتحد قيمتهما سلفا.
- ان الادخار هو جزء ثابت من الدخل يتحدد وفق الميل الحدي للادخار.
- معامل راس المال الحدي متساوي مع معامل راس المال المتوسط.
- الاستثمار في الفترة اللاحقة، يساوي معامل المعجل مضروبا بالتغير في الدخل.
- الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط القطاع العائلي وقطاع المال والأعمال (**عبد الزهرة فيصل يونس، 2016، صفحة 36**).

3. نموذج سولو:

في عام 1957 وضع الاقتصادي الأمريكي (روبرت سولو) نموذجه المعروف باسمه، والذي يعد امتدادا لنموذج (هارود– دومار)، ولكن بإضافة عامل التطور أو التقدم التكنولوجي، ويمكن معرفة متغيرات النموذج والعلاقة المتشابكة من خلال المعادلة الأتية:

$$Y = A.e^{ut}.K^{\alpha}.L^{1-\alpha}$$

حيث أن:

Y :الناتج المحلي الإجمالي، A: ثابت المستوى التكنولوجي، e: ثابت معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي عبر الزمن، (α)،$(1-\alpha)$: مرونتي الإنتاج لرأس المال والعمل على التوالي.

إن الفكرة الأساسية في قانون (سولو)؛ هي ان النمو الاقتصادي يخضع لقانون الغلة المتناقصة؛ لان إنتاجية العمل وراس المال تتناقص بالضرورة، لقد طبق (سولو) نموذجه على الاقتصاد الأمريكي وخلص الى النتائج التالية:

- يساهم العمل وراس المال بما يساوي (50%) من مساهمة عوامل الإنتاج الأخرى في نمو الناتج المحلي الحقيقي.
- يساهم معامل (راس المال/ العمل) بنسبة (20%) في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

❖ تعزى النسبة الباقية من نمو الناتج المحلي الإجمالي الى عامل التقدم التكنولوجي، الذي يؤثر بدوره على كفاءة العمل وراس المال معا في العملية الإنتاجية (**عبد الزهرة فيصل يونس، 2016، صفحة 37**).

4. نظرية النمو المتوازن:

يرجع تأسيس هذه النظرية الى الخبير الاقتصادي لراغنار نوركسي(1959- 1907)، ومن روادها أيضا روزنتيشن ورانجر و آرثر لويس، بحيث يرى (نوركسي) أنه لابد من التركيز على الصناعات الاستهلاكية من خلال توجيه الاستثمارات نحو عدد كبير من تلك الصناعات تماشيا مع مرونة الطلب الداخلية، كما يقترح التوجه نحو السوق المحلية كبديل عن التصدير؛ وذلك كون ان التبادل الدولي لا يخدم البلدان النامية، وعليه فإن استراتيجية النمو المتوازن، تدعو الى التركيز الكامل على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة، فالنمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، فقد قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة (**عادل رزق، 2010، صفحة 192**).

5. نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث ان الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة، يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفرات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة، يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية، كما يرى (هيرشمان) ان استراتيجية النمو غير المتوازن هي الآلية الفعالة في كسر تفشي الفقر في البلدان النامية، ويعتبر أن اختلال التوازن في النظام الاقتصادي هو أمثل استراتيجية فعالة في البلدان النامية نظرا لمحدودية الموارد لديها؛ مما يستوجب الاستغلال الأمثل للموارد القليلة بكفاء عالية، للنهوض بقطاعات محددة ذات أولوية على قطاعات أخرى ستتطور بمرور الزمن (**شادية سعودي كمال مندور، 2015، صفحة 49**) .

6. مراحل النمو لروستو

ان ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي (روستو) ، كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية الاقتصادي،ة خاصة بعد الحرب السياسية الباردة، التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960، وبين روستو ان الانتقال من التخلف الى التنمية، يمكن ان يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات، التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي؛ بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي:

- ✦ مرحلة المجتمع التقليدي.
- ✦ مرحلة توفير عملية الانطلاق نحو النمو المستدام.
- ✦ مرحلة الانطلاق.
- ✦ مرحلة الاندفاع نحو النضج.
- ✦ مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير.

ان هذه المراحل بمجموعها؛ هي نظرية للنمو الاقتصادي، وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة، قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام، والدول المتخلفة التي مازالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات (**محمود علي الشرقاوي، 2016، صفحة 57**).

7. نظرية استيعاب فائض العمالة

وتتحدث هذه النظرية على الافتراض بأن هناك فائضا في العمالة في القطاع الزراعي في الدول النامية حيث يمكن استيعاب أو توظيف مثل هذا الفائض في القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي؛ أي احتواء فائض العمالة في الدول النامية يتم من خلال التوسع الصناعي وبأجور أعلى قليلا من حد الكفاف، الذي يوفره العمل الزراعي، كما ان تحويل فائض العمالة الزراعية الى القطاع الصناعي؛ سوف يسهم في زيادة الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي؛ وبالتالي زيادة الدخل القومي إجمالا، ويتوقف معدل التوظيف في القطاع الصناعي على حجم الاستثمارات والادخار والأرباح الصناعية، والتي تؤثر ببعضها بطريقة إيجابية (**نائل عبد الحافظ العواملة، 2010، صفحة 43**).

8. طريقة الأوتوستراد (Turnpike) في النمو:

الأوتوستراد هو طريق مختصر يسلكه المسافرون بين المدن؛ بهدف اختصار الوقت لقيادتهم أميالا أقل، بالرغم من الرسوم التي تفرض عليهم نظير استخدامهم لهذا الطريق، وتقوم هذه الطريقة على أن مسار النمو الأمثل سيمضي كل وقته أو نسبة صغيرة من الوقت في منطقة الجوار لمسار الأوتوستراد، حيث أن الوقت المخطط يصبح أطول فأطول، بافتراض أن الاقتصاد يتمثل في النموذج الكلاسيكي للنمو كدالة في نصيب الفرد العامل من رأس المال خلال الفترة من الزمن صفر الى الزمن (T).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

ان الكثير من الدراسات والبحوث الأكاديمية تقر عمليا بوجود ترابط في مستوى العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي و التغير في معدلات البطالة، إذ يتبين من خلال الدراسات التجريبية أن الانخفاض الحاصل في معدلات البطالة؛ يرجع مآل تفسيره عادة الى وضعية الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي للبلد محل الدراسة بحيث ان رسم السياسات الاقتصادية الرامية للتقليل من شبح البطالة، تستدعي وضع استراتيجيات فعالة للدفع من وتيرة النمو الاقتصادي، حسب التفسيرات النظرية للعلاقة العكسية بين المتغيرين، وقد وضح أوكون(Okun) في دراسته التي سميت بقانون أوكون (Okun's Law) طبيعة هذه العلاقة؛ بحيث يعتبر قانون اوكون من أشهر النظريات في الاقتصاد الكلي التي تدرس تفسير الترابط الحاصل بين النمو الاقتصادي والبطالة، وعليه وفقا لمتطلبات هذا المبحث سيتم تقسيمه الى ما يلي:

المطلب الأول: قانون اوكون ونمو البطالة (Okun's Law and jobless growth).

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية السابقة.

المطلب الأول: قانون اوكون ونمو البطالة (Okun's Law and jobless growth)

أولا: : إصدارات قانون اوكون

يسمى بقانون اوكون (Okun's Law) نسبة للعالم الذي استنبطه أول مرة، حيث يعتبر آرثر ميلفن اوكون (Arthur Melvin Okun) – 1928، 1980- من الاقتصاديين الأمريكيين المؤيدين للسياسات الاقتصادية الكنزية، حيث كان مقتنعا بأن من أهم آليات تحفيز العمالة والتحكم في التضخم هو إتباع السياسات المالية كحل استراتيجي وفعال، التحق اوكون بمعهد بروكينغز عام 1969 واستمر في البحث والكتابة عن النظرية الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بالاقتصاد الكلي، بحيث يعود له الفضل في تحديد معالم الركود الاقتصادي باعتباره نواة أساسية للنمو الاقتصادي السلبي، وزيادة على ذلك يعتبر قانون اوكون (Okun's Law) سنة 1962 من بين أشهر النظريات في مجال الاقتصاد الكلي، التي تفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، بحيث تبلورت هذه النظرية من خلال ملاحظة اوكون أن الزيادة في العمال مطلوب عادة، بل في كثير من الحالات؛ من أجل إنتاج سلع وخدمات داخل الاقتصاد، إذ أنه يمكن أن نستقطب الكثير من اليد العاملة اعتمادا على العديد من الاستراتيجيات والإجراءات التي تجعل من العمال يعملون لساعات أطول أو توظيف المزيد من اليد العاملة، فمن خلال هذه الملاحظة يرى اوكون ان معدل البطالة هو نتيجة مستنبطة من كمية العمالة المستخدمة في الاقتصاد، بغية الوصول الى حجم إنتاجي معين من المخرجات (**Knotek II E. S, 2007, p. 73**)، وقد توصل اوكون حسب دراسته التي شملت

الاقتصاد الأمريكي للفترة 1948 – 1960 باستعمال بيانات ربع سنوية للتغير في معدلات البطالة (كمتغير تابع) ونسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كمتغير مستقل)، أنه يوجد علاقة سلبية تربط بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وباستخدام أساليب النمذجة القياسية، بحيث يتوقع ان زيادة الناتج بمقدار3% يقابله انخفاض نسبة البطالة ب1%، لكن هذا الطرح الذي جاء به اوكون **(Okun.A. M, 1962, pp. 98-104)** في صيغته الخطية الستاتيكية البسيطة، تم تطويره إلى صيغ أخرى ديناميكية **(Prachowny.M. F, 1993)**.

يبين ساموبلسون و نوردهاوس (samuelson et Nordhaus) في كتابهما سنة 1995 بعنوان اقتصاديات (Economics) أن هذا الربط الحاصل بين النمو الاقتصادي والبطالة حسب قانون اوكون، ذات أهمية كبيرة جدا تتجلى في ربط العلاقة بين سوق السلع وسوق العمل من جهة، وكذلك وصف تحليل الحركات قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتغير في معدلات البطالة، كما أن قانون اوكون يوضح جليا العلاقة التجريبية بين الانحرافات الواقعة في الناتج المحلي الإجمالي حول اتجاهه، وكذا التغيرات في معدل البطالة حول معدلها الطبيعي، أي أن هذا القانون يوضح عمليا تغيرات معدلات البطالة الفعلية حول معدلات البطالة التوازنية **(Balibwanabo, 2011, pp. 1-88)**.

تعتمد كتابة نموذج قانون اوكون على إصدارات مختلفة، جميع هذه الإصدارات لها صيغ وخصائص متباينة يعتمد كل إصدار على منهجية وطريقة خاصة لتقدير معامل قانون اوكون، هذه الإصدارات هي: إصدار نموذج الفرق، إصدار نموذج الفجوة، إصدار النموذج الديناميكي، وإصدار دالة الإنتاج.

1. إصدار نموذج الفرق (The difference version):

يوضح إصدار نموذج الفرق التغير في معدلات البطالة من فترة زمنية لأخرى وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي للبلد، بحيث يمكن كتابته في الصيغة الرياضية (1) التالية:

$$\Delta U_t = \hat{a} + \hat{b}\Delta GDP_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

ΔU_t يعبر عن التغير في نسبة البطالة.

ΔGDP_t يعبر عن التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وهو يعبر عن النمو الاقتصادي

$\hat{a}$ $\hat{b}$ معاملات الانحدار

بحيث تجدر الإشارة إلى أن النسبة $(-\frac{a}{b})$ تعبر عن نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير

النتائج التجريبية لقانون اوكون بعد تطبيق الفرق الأول يمكن توضحيها في الصيغة المقدرة التالية **(Okun.A. M, 1962, pp. 98-104)**:

$$\Delta U_t = 0.3 - 0.30\Delta GDP_t \ (r = 0.79)$$

2. إصدار نموذج الفجوة (The gap version)

يبين هذا الإصدار أن هناك نوعين من الناتج، يمكن أن تتم عملية حساب الفجوة بينهما: هما الناتج الفعلي والناتج المحتمل(المتوقع)، ويمكن صياغة هذا النموذج وفق صيغتين أساسيتين حسب الأبحاث السابقة:

الصيغة الأولى:

$$U_t = \hat{a} + \hat{b}(gap.GDP) \ldots\ldots\ldots(2)$$

U_tيعبر عن معدل البطالة. $gap.GDP$ يعبر عن الفجوة بين الناتج المحلي الاجمالي المتوقع والفعلي، $\hat{a}\ \hat{b}$ معاملات الانحدار

الصيغة الثانية:

$$gap.U_t = \hat{b}(gap.GDP) \ldots\ldots(3)$$

$gap.U_t$: تعبر عن الفجوة بين البطالة المتوقعة والفعلية

النتائج التجريبية لقانون اوكون الموافقة لصيغة نموذج الفجوة يمكن توضيحها في النموذج المقدر التالي **(Okun.A. M, 1962, pp. 98-104)**:

$$U_t = 3.72 - 3.36(gap.GDP)\ (r = 0.93)$$

3. إصدار النموذج الديناميكي (The dynamic version)

قد تمت الإشارة من طرف Okun في احدى ملاحظاته؛ انه يمكن ان يؤثر الإنتاج السابق والحالي على المستوى الحالي للبطالة، وذلك في نموذج الفرق، وعليه استنادا لهذا المقترح، استخدم العديد من الاقتصاديين نماذج جديدة ديناميكية تعتمد على النموذج الأصلي للفرق-Static models- هذه النماذج الديناميكية تتميز أساسا كونها لا تقتصر على إيجاد العلاقة الأنية بين نمو الناتج الحقيقي ومعدلات البطالة الظرفية، وإنما تعدت ذلك لتشمل تأثير القيم الحالية والسابقة للمتغيرين، وتتسم بأن لها قدرة تفسيرية أكبر للظاهرة، كما ان لها نظرة توسعية مغايرة لتفسير البسيط لقانون اوكون الأصلي (**Knotek II E. S, 2007, p. 73**)، فقد اقترح قوردن **(R. J.Gordon, 1984, pp. 537-568)** علاقة مطورة لقانون اوكون تمكن فيها من تقدير الفارق ما بين النمو الاقتصادي والبطالة عن طريق الاتجاه العام لكليهما، وأضاف أيضا التقدير الديناميكي لأثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على التغير في معدلات البطالة، ومن ثم تقدير مرونات الأجل الطويل، فقد قام بإضافة متغيرات مفسرة بتأخير زمني، ليتمكن من تحديد الأثر الديناميكي وفق الصيغة الرياضية (4) **(Durand etM. Huchet, 2003, p. 6)**:

$$U_t^c = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i}\, U_{t-i}^c + \sum_{i=1}^{k} c_{t-i}\, GDP_{t-i}^c + \varepsilon_t \ldots\ldots(4)$$

GDP_t^c: تعبر عن الفرق بين الاتجاه العام والناتج المحلي الإجمالي بحيث:

$$GDP_t^c = \log GDP_t - \log GDP_t^T$$

U_t^c : الفرق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة بحيث:

$$U_t^c = U_t - U_t^T$$

يمثل كل من GDP_t^T،U_t^T الاتجاه العام لكل من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة على التوالي.

ويمكن تقدير معامل أثر تغير GDP_t^c على U_t^c في المدى الطويل($\propto_{LT}$) كما يلي:

$$\propto_{LT} = \frac{\sum_{i=0}^{k} c_{t-i}}{1 - \sum_{i=1}^{k} b_{t-i}}$$

وقد استخدم العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت قانون اوكون نماذج ديناميكية أخرى في صيغها الخطية واللاخطية، منها(ECM)، (VECM)، (ARDL)، (Markov-switching model)....الخ

4. إصدار دالة الإنتاج (Production-function version)

لقد لاحظ اوكون أن من بين أهم النقائص التي تشمل علاقته المقترحة في النماذج السابقة، هو أن معدل البطالة في جميع الإصدارات يتأثر فقط بمتغير مستقل وحيد يعبر عن جزء فقط من الموارد العاطلة، لكن في حقيقة الأمر هناك العديد من الموارد العاطلة التي قد تؤثر في النمو الاقتصادي، بحيث تقترح النظرية الاقتصادية أن إنتاج الدولة للسلع والخدمات يتطلب مزيجا من العمالة ورأس المال والتكنولوجيا، والبطالة ماهي إلا عامل وحيد في تحديد إجمالي كمية العمالة المستخدمة كمدخلات في العملية الإنتاجية، وتشمل العوامل الأخرى السكان، وجزء القوة العاملة من السكان، وعدد الساعات التي يقضيها العامل لإنجاز عمله، فمن خلال إدراج هذه العوامل وكذا كل ما يتعلق بمكونات راس المال والتقدم التقني والتكنولوجي، يمكن ان يتم بناء نموذج كامل يشمل جميع المتغيرات التي لها تأثير على المخرجات (الناتج).

في الحقيقة مقاربة إصدار دالة الإنتاج تجمع بين الجزء النظري لدالة الإنتاج – التي تتضمن طريقة معينة لتحديد كل من العمل ورأس المال والتكنولوجيا لخلق الناتج- مع الإصدار القائم على نموذج الفجوة، إلا أن من بين أهم العراقيل التي تواجه هذا النموذج، صعوبة قياس المدخلات من راس المال والتكنولوجيا، وبالتالي فان العديد من الأبحاث تستبعد هذا الإصدار كونه غير عملي، كما يتم استبعاد نموذج الفجوة نظرا للجدل الواسع في آليات

وطرق استخراج الناتج المحتمل (المتوقع) والعمالة الكاملة، مما يؤكد فاعلية نموذج الفرق، وكذلك النموذج الديناميكي **(Knotek II E. S, 2007, pp. 77-78)**.

ثانيا: ظاهرة نمو البطالة (jobless growth)

في مطلع العشرية الأخيرة من القرن المنصرم، استطاع الباحث والمستشار الاقتصادي الأمريكي نيك بيرنا (Nick Perna)، صياغة مصطلح جديد يعرف بنمو البطالة (jobless growth)، أو انتعاش البطالة(jobless recovery)، حيث يرى بأن الاقتصاد على المستوى الكلي يمكن أن يعاني من مشكل ظاهرة نمو البطالة، إذ يتجه الاقتصاد في هذه الحالة الى الزيادة في معدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي (زيادة معدلات النمو الاقتصادي)، في حين أن معدلات التوظيف تكون إما ثابتة أو في حالة انخفاض، هذا الوضع الذي يفسر إيجابية العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، عكس ما جاء به اوكون سنة 1962، برهن **(Khemraj et al, 2006, pp. 1-10)** أنه ليس من الضروري أن يكون معامل اوكون سالبا في جميع الحالات، اذ من الممكن ان تعيش بعض الاقتصاديات من الدول هذه الظاهرة الناجمة على سببين رئيسيين حسب آراء الباحثين الاقتصاديين في هذا المجال :

- الأتمتة (Automation): ان الزيادة في العملية الإنتاجية، بأكثر سرعة وأحسن جودة، من خلال إقحام الأتمتة – أي تغليب الطابع التقني والتكنولوجي الرقمي على العمل الإنتاجي- يساهم بشكل واسع في زيادة النمو الاقتصادي، لكن في مقابل ذلك يشكل أزمة تفاقم نمو البطالة في الوسط الاجتماعي.
- التغيرات الهيكلية في سوق العمل: تعد التغيرات الهيكلية التي تعصف باقتصاديات بعض الدول من خلال تغيير بعض النظم و السياسات الاقتصادية، التي تسبب بشكل مباشر في تسريح أعداد معتبرة من اليد العاملة، مشكلة بذلك ارتفاع حاد في معدلات البطالة، هذا العدد الهائل من اليد العاملة العاطلة عن العمل، لا يمكن استرجاعه بشكل فوري عند تعافي الاقتصاد من مرحلة الركود، بسبب عدم قدرت الشركات على التعافي بشكل سريع، بالرغم من تسجيل معدلات زيادة في النمو الاقتصادي بشكل عام **(Easterly William, 2001, pp. 53–54)**.

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية السابقة

بعد الاطلاع على قانون اوكون وتحليله ومناقشة جميع إصداراته، سنتطرق في هذه الفقرة الى العديد من الدراسات التجريبية، التي اهتمت بموضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، بحيث سيتم تقسيمها إلى الدراسات التي تطرقت إلى النماذج الستاتيكية (نموذج الفجوة و نموذج الفرق)، وصولا الى الدراسات التي اعتمدت على النماذج الديناميكية.

أولا: الدراسات السابقة المتعلقة بالنماذج الستاتيكية (نموذج الفجوة ونموذج الفرق)

إن من بين اهم الدراسات السابقة التي استخدمت النماذج الستاتيكية نجد:

دراسة **(Lee J.., 2000, pp. 331-356)**، حيث تم اختبار علاقة اوكون لـ 16 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أخذت بيانات سنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدلات البطالة للفترة من 1955 إلى 1996 بالاعتماد على نموذج الفرق، ولمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية أستخدم اختبار جذر الوحدة لـ **(Said S. E. & Dickey, 1984, pp. 599-607)** ويرمز له بـ**(ADF)**، وكذلك المرشحات لكل من **(HodrickR. J.& Prescott, 1997, pp. 1-16)** ويرمز له بـ(HP)، **(BeveridgeS.& Nelson, 1981, pp. 151-174)** ويرمز له ب(BN) ، **(Kalman R. E., 1960, pp. 35-45)** وذلك في اطار الاعتماد على معدل التضخم غير المتسارع للبطالة يرمز له بـ(NAIRU)، حيث بينت النتائج أن قانون اوكون صالح إحصائيا وينطبق على معظم البلدان.

كما شملت دراسة (Noor Z. M., 2007, pp. 337-344)، الاقتصاد الماليزي للفترة ما بين 1970 إلى 2004 اعتمادا على بيانات سنوية لكل من الناتج المحلي بالقيم الحقيقية اعتمادا على سنة 1985 كسنة أساس، تم استعمال جذور الوحدة لـ . **(Said S. E. & Dickey, 1984, pp. 599-607)**،و **(Phillips P. C.& Perron, 1988, pp. 335-346)** حيث يرمز لهذا الأخير بالرمز(PP) لاختبار علاقة اوكون في هذا الاقتصاد باستخدام نموذج الفرق تم تقدي انحدار هذا النموذج الأخير على اعتبار ان التغير في لوغاريتم قيم الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع والتغير في لوغاريتم قيم معدلات البطالة متغير مستقل، حيث بينت النتائج التجريبية وجود علاقة سلبية معنوية بين البطالة والنمو الاقتصادي في ماليزيا ولكن بمعامل أقل من معامل اوكون بكثير، كما تم تناول اختبار سببية غراجر **(Granger C. W. J., 1969, pp. 424–438)**، أين أظهرت النتائج وجود سببية في الاتجاهين بين متغيرتي الدراسة.

وبالنسبة لدراسة **(J.& Molana, 2008, pp. 113-115)**،تم الاعتماد فيها على بيانات ربع سنوية من 1964 إلى 2001 لدول G7 – وهي مجموعة الدول الصناعية الكبرى تضم كل من

فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية- تم توليد قيم حرجة باستعمال bootstrap بمنحى تكراري طوله 2000 لكل ربع سنة، كما تم توظيف مقاربة الفجوة خلال هذه الدراسة، أين توصلت إلى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة كانت أكثر معنوية في دولة ألمانيا.

أما عن دراسة **(Ball L.Leigh, 2012, pp. 1413-144)**،شملت هذه الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية وعشرون دولة عضو من منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول مدى تناسب قانون اوكون مع حركات البطالة قصيرة الأجل، وذلك باستعمال معطيات فصلية منذ 1948 إلى 2011 لكل من معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي، بحيث تم تطبيق مقاربة نموذج الفجوة واستعمال مرشح **(HP)**، أين وجد ان هناك تطابق لقانون اوكون على اقتصاديات معظم الدول قيد الدراسة، اذ لم تتغير معالم هذا القانون رغم أزمة الركود العظيمة التي شهدتها هذه الدول، مع بعض الاختلافات الجزئية الناجمة عن تباين مميزات أسواق العمل والسياسات الحمائية التي تتخذها الدول لحماية العمالة لديها.

وبالنسبة لدراسة **(Tombolo G. A. & Hasegawa, 2014)**، حيث تم فيها تقدير علاقة قانون اوكون على دولة البرازيل، باستعمال بيانات فصلية من 1980 إلى 2013 وبالاعتماد على نموذج الفرق، باعتبار معدلات البطالة المتغير التابع ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي متغير مستقل في النموذج، حيث تحصلا على تقدير لمعامل اوكون يتراوح بين (-0.1878) و(-0.2055) وهي قيم مشابهة لتلك الموجودة في إيطاليا (-0.21) وأكبر من قيمة اليابان (-0.12)، ولكن أقل من التي تم الحصول عليها في بلدان أخرى كالمملكة المتحدة (-0.58) والولايات المتحدة (-0.52) وألمانيا (-0.38)، وفرنسا (-0.43) وغيرهما.

كذلك نجد دراسة **(Ball L.Jalles, 2015, pp. 176-184)**، شملت هذه الدراسة 09 دول من الدول المتقدمة، بحيث تهدف إلى اختبار توقع الخبراء لتطابق قانون اوكون للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة مع اقتصاديات هذه الدول، اعتمادا على بيانات سنوية من 1989 إلى 2012 باستعمال نموذج الفرق ، وفي اطار المقارنة بين القيم الحالية للبيانات الأصلية والقيم المتوقعة لأفق زمني مقدر ب(h=3)،و (h=6)، أين خلصت النتائج إلى صحة فرضية الخبراء المتنبئين لتطابق قانون اوكون مع اقتصاديات هذه البلدان (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا ،كندا...).

دراسة **(Zanin Luca., 2018, pp. 17-28)**، حيث تهدف هذه الدراسة الى اقتراح هرم لمعاملات اوكون حسب العمر والجنس في إيطاليا، باستخدام نموذج الفرق، لذلك تم تقدير علاقة اوكون وفقا للبيانات الجزئية للفترة 2005-2014، أعتمد مقياسين رئيسين هما: مقياس تقليدي، يعتمد على قوة اليد العاملة بشكل عام، ومقياس حديث، يعتمد عن اليد العاملة ذات الخبرة، حيث أفرزت النتائج على ان تقدير علاقة اوكون وفقا للبطالة المقيدة

بالخبرة، يكون الشباب اقل استجابة لدورات الأعمال، ومن جهة أخرى النتائج تبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب الجنس في قيم معامل اوكون.

وعن دراسة **(Soylu Ö. B.Çakmak, 2018, pp. 93-107)**، تطرقت للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لدول أوروبا الشرقية، وذلك باستعمال نماذج Panel الستاتيكية للفترة 1992 – 2014، أستخدم اختبارات جذر الوحدة لـ (Panel)، كما تم الاعتماد على النموذج التجميعي، استعملت أيضا اختبارات التكامل المشترك لـ Johansen **(Johansen, 1991, pp. 1551-1580)** المتعلقة بـ Panel، تظهره النتائج أن سلسلة البطالة والنمو متكاملتين من الدرجة الأولى، كما تم استنتاج ان زيادة الناتج المحلي بمعدل 1% يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسبة 0.08 %، نتيجة لمعامل اوكون لبلدان أوروبا الشرقية ، وأن هناك تكامل مشترك بين هذه المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي.

وعن دراسة **(Omari Bilal Khlaf Al., 2019, pp. 201-214)**، التي اعتمدت على بيانات سنوية للفترة 2000 إلى 2017 لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدلات البطالة لسلطنة عمان، حيث أعتبر الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع لمعدلات البطالة في النموذج المقدر، أين تهدف الدراسة إلى تحليل الأسباب الكامنة لمستوى البطالة في سلطنة عمان واختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة حسب قانون اوكون باستعمال نموذج الفرق بين المتغيرين، أين خلصت النتائج إلى عدم وجود دلالة إحصائية بين المتغيرين، بغض النظر على حقيقة العلاقة الإيجابية بينهما، وهو عكس ما يقترحه اوكون.

ثانيا: الدراسات السابقة المتعلقة بالنماذج الديناميكية

دراسة **(HolmesM. J.& Silverstone, 2006, pp. 293-299)**، فقد تم استخدام بيانات فصلية لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1963 إلى 2004، بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار لخاصية عدم التماثل بين سيرورة البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام **Markov-switching model** وتم تقدير أربع نماذج رئيسية: (Model FTP)، (Model FTP+mean model)، (Model TVP)، (Model TVP+ mean model)، اذ يعطى الرمز (FTP) اختصارا لاحتمالات الانتقال الثابتة، والرمز (TVP) اختصارا لاحتمالات الانتقال المتغيرة (الديناميكية)، حيث أظهرت النتائج التجريبية أفضلية النموذج الأخير، الذي يبين معنوية العلاقة العكسية واللامتماثلة بين الناتج الدوري والبطالة الدورية.

أما عن دراسة **(Demirgil H.., 2010, pp. 140-151)**، فقد استعملت البيانات الفصلية للفترة 1989 إلى 2007 لنمو الاقتصادي والبطالة في تركيا اعتمادا على نموذج ديناميكي خطي كتطور لنموذج الفرق، إلا ان هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار القيم المبطأة لكلا المتغيرين، أين خلصت نتائج الدراسة إلى عدم معنوية قانون اوكون(Okun)، نظرا لوجود تغيرات هيكلية تعصف بالاقتصاد التركي خلال هذه الفترة.

وفيمـــا يخـــص دراســـة **(La I.Muhammad S. D. Jalil, 2010, pp. 73-80)**، عمل الباحثون على التحقق من صحة قانون اوكون(Okun) في بعض الدول الأسيوية (باكستان والهند وبنغلاديش وسيريلانكا والصين)، ولهذا الغرض تم استعمال بيانات سنوية للفترة 1980- 2006 وبالاعتماد على طريقة **(FMOLS)** استخدم في هذه الدراسة مقاربة (Engle Granger, 1987) للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ ECM وتوصلوا إلى أن قانون اوكون غير ساري المفعول في هذه الدول النامية.

دراسة **(Sahnoun Dahmani Driouche and Samir, 2012, pp. 103- 126)**، استخدمت فيها بيانات سنوية تخص دولة الجزائر تغطي الفترة 1970 – 2010 لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والحصول على تقديرات لمعامل اوكون ، استخـــدم في الـــدراسة التكـــامل المشـــترك لـــ (Johansen ,1990) ونـــموذج متجه تصحيح الخطأ VECM واختبار سببية (Granger 1969)، حيث أظهرت النتائج غياب للعلاقة طويلة الأجل، ووجود سببية من الناتج المحتمل نحو معدلات البطالة الفعلية حسبGranger .

وفيما يخص دراسـة **(Leshoro T. L.., 2013, p. 336)**، اعتمـدت على منهجية Toda-Yamamoto من أجل دراسة السببية بين العمالة والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، باستخدام البيانات الفصلية من 2000 إلى 2012، تم بناء نموذجين الأول العمالة بدلالة الناتج و الثاني الناتج بدلالة العمالة، وذلك حسب درجة الإبطاء المثلى، مع العلم أنه تم إضافة متغيرين للنموذجين من أجل تحسين القدرة التفسيرية، يتمثلان في الاستثمار و ومعدل الإقراض، بحيث خلصت النتائج إلى عدم وجود سببية من التوظيف باتجاه النمو الاقتصادي. و العكس صحيح، مما يفسر أن التوظيف لا يؤدي الى الزيادة في النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا؛ لكن النمو الاقتصادي يؤدي الى التوظيف، وهذا يوافق نظرية كينز حول (نمو العمالة)، لكن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ليست نتيجة زيادة العمالة مما يؤكد ان البلاد تشهد ما يسمى نمو البطالة (jobless growth).

أما دراسة **(Fatai B. O.& Bankole, 2013, pp. 227-231)**، استخدمت بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة 1980 إلى 2008 على الاقتصاد النيجري لتحقق من صحة قانون اوكون، وانطلاقا من فجوة الناتج وفجوة البطالة تم الاعتماد على مقاربة التكامل المشترك لـ (Engle Granger, 1987) لاختبار العلاقة التوازنيه طويلة الأجل و باستخدام مرشح (HP)و Fully Modified OLS، تم تقدير مرونة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، بحيث تم الحصول في النتائـج التجريبية عـلى معامل إيجـابي (0.451) ممـا يـدل على عـدم انطباق قانـون اوكون على الاقتصاد النيجيري، وبالتالي فان نقص النمو الاقتصادي لا يفسر مشكلة البطالة في نيجيريا.

وعـن دراســـة **(Sadiku M. Ibraimi, 2015, pp. 69-81)**، حيث تناولت هذه الدراسة بيانات فصلية لكل من النمو الاقتصادي والبطالة لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية، خلال الفترة 2000 إلى 2012، بهدف اختبار قانون اوكون أين تم استعمال كل من نموذج الفرق، والنموذج الديناميكي، انطلاقا من تقدير مقاربة ECM، VAR

من أجل النظر في العلاقة قصيرة وطويلة الأجل، وذلك باستعمال اختبارات السببية، وقد أفرزت الدراسة نتائج معاكسة لقانون اوكون، نظرا لعدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والبطالة، والذي يرجع مفاده إلى اعتماد الدولة على العمالة غير الرسمية، كما ان المصدر الرئيسي للعمل مرجعه القطاع العام وليس القطاع الخاص.

أما دراسة **(Madhoun Hassan Madhoun Hassan, 2016, pp. 1-15)**، فقد تم من خلالها محاولة تطبيق نمذجه قياسية باستعمال نماذج VAR للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة بين (1980- 2014)، استخدم نموذج VAR،وذلك من أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين، تناولت اختبار السببية لـ (Granger 1969)، وكذا أثر الصدمات ودوال الاستجابة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية في الاتجاهين، وترى هذه الدراسة أن أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة في الجزائر، هو تشجيع القطاع الخاص، وتسهيل جذب الاستثمار، ووضع برامج بحثية جادة وفعالة.

وفيما يخص دراسة (**M. A Abou Hamia, 2016, pp. 239–251**)، فقد استخدمت قانون اوكون وتم تطبيقه على 17 دولة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، باستعمال بيانات سنوية للفترة 1980-2013،وذلك لفحص ما إذا كانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة لهذه الدول تتبع ظاهرة نمو البطالة(jobless growth)، تم استخدام نموذج ARDL لكل بلد على حدا، وتحليل بيانات بانل (panel) للعينة ككل، تم الاعتماد على أربع نماذج ديناميكية في التقدير، تمثل النموذج الأول في نموذج الفرق وثلاث نماذج للفجوات استخدمت فيها ثلاث تقنيات مختلفة: مرشح HP ومرشح BK و كذلك الاتجاه التربيعي (quadratic trend) فلقد توصلت هذه الدراسة الى أن قانون اوكون كان صالحا في ستة دول فقط هي: الجزائر، مصر، ايران، الأردن لبنان، تركيا لكن اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج تأكد أن قانون اوكون مستقر في الجزائر مصر ايران وغير مستقر في الأردن، وغامض غير واضح في كل من لبنان وتركيا، كما تشير تحليلات بيانات بانل (panel data) عموما ان تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيف لخلق فرص عمل في عينة البلدان من منطقة الـ MENA.

وتناولت دراسة **(Mojica M. A.& Tatlonghari, 2017, pp. 50-66)**، العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الفلبين، بالاعتماد على البيانات الفصلية للفترة ما بين 1990 إلى 2014، أين استخدمت مقاربتين، هي مقاربة الأسلوب الستاتيكي (إصدار الفجوة + اصدرا الفرق) ، وكذلك مقاربة الأسلوب الديناميكي، حيث تم استعمال نموذج ARDL، أين خلصت النتائج إلى وجود كسر هيكلي في النموذج سنة 2005 نظرا لتغير في مفهوم البطالة، وكذا توافق أسلوب ومنهج الفجوة مع قانون اوكون.

أما دراسة **(Abdellah KORI YAHIA, 2018, pp. 1-15)**، عملت على تقدير معامل اوكون في الجـزائر للفترة 1970 – 2015، حيث استعمـل نموذجين قياسيين هما: نموذج ARDL، وكذلك نمـوذج

Bayesian Normal Linear Regression، حيث خلصت النتائج إلى الحصول على علاقة سلبية قدر معامل اوكون فيها بحوالي (-0.21)، مما يشر الى تماسك قوي لسوق العمل في الجزائر .

أما فيما يخص دراستنا هذه، والتي تناولت عينة من بلدان مجموعة الـ MENA للفترة 1990- 2019 حسب توفر الإحصائيات لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة لهذه البلدان، فإنه زيادة عن ما جاءت به الدراسات السابقة الذكر بتناولها لاختبار قانون اوكون وتحليل مدى تأثير معدلات النمو الاقتصادي في خلق فرص عمل، فإننا سنقوم بتحليل لاخطية هذا التأثير الناجم عن الأثر اللامتماثل لمعدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة، ففي الكثير من الحالات لا تصحب تأثير الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي على البطالة نفس التأثير وبقدر متساوي عند انخفاضه، ولهذا سيتم تحليل هذه الظاهرة عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا اللاخطي (NARDL).

خلاصة الفصل الأول

تناولت الدراسة في هذا الفصل عرض لاهم المفاهيم والتحليلات النظرية لكل من ظاهرة البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، لأنه يعتبر فهم الظاهرة والوقوف على ماهيتها، من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، وعلى ضوء هذا المبدأ تم التطرق لاهم المفاهيم الأساسية للبطالة والنمو الاقتصادي، اذ تتعد التعاريف وتتنوع حسب الاختلافات والتباينات الفكرية في إعطاء مفهوم عميق لكلا المتغيرتين، في حينها قمنا بسرد مفهوم شامل يعطي رؤية عامة وواضحة لهتين الظاهرتين، فالبطالة بشكل عام تطلق على الفرد اذا كان قادرا راغبا راضيا بالأجر السائد وباحثا عن العمل ولم يتحصل عليه، أما النمو الاقتصادي فهو حصيلة الفارق بين ناتجي البلد من مخرجات لفترتين زمنيتين، وفي قالب رياضياتي تم شرح أليات قياس كل من معدلات البطالة والنمو الاقتصادي بشكل عام، وعرض أهم الأنواع التي تتضمنها هاتين المتغيرتين، كما تم الولوج الى اهم المدارس الفكرية وتحليل مختلف النظريات لاستبيان جميع الآراء في الفكر الاقتصادي المتنوع، فبعد التحليل الوحدوي لكل ظاهرة على حدى، تطرقنا الى دراسة العلاقة بينهما وفقا لما جاء به قانون اوكون، الذي ينص على وجود علاقة معنوية سلبية بين النمو الاقتصادي والبطالة، بحيث يتوقع ان زيادة الناتج بمقدار 3% يقابله انخفاض نسبة البطالة 1% ، إلا ان هذا الطرح الستاستيكي للعلاقة التي جاء بها اوكون، تم تطويرها الى صيغ أخرى ديناميكية أكثر دقة لتفسير هذا الترابط، لكن في مطلع العشرية الأخيرة من القرن المنصرم استطاع (نيك بيرنا) أن يجد علاقة إيجابية تربط النمو الاقتصادي بالبطالة تدعى ظاهرة نمو البطالة، عكس ما جاء به اوكون في قانونه، اذ تعيش بعض الاقتصاديات هذه الظاهرة الناجمة عن ما يعرف بالأتمته أو التغير الهيكلي في سوق العمل، أما فيما يخص الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت الموضوع، فقد تضمن فحواها الدراسات التي اعتمدت على النماذج الستاتيكية المتمثلة في نموذج الفرق ونموذج الفجوة، باعتبارهما اللبنة الأولى لتفسير هذه العلاقة، وصولا الى النماذج الديناميكية والدراسات الحديثة، واعتمادا على هذه الدراسات السابقة والمعارف التراكمة، تتميز درستنا هذه بتناول عينة من اقتصاديات دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط للفترة 1990 – 2019، وذلك بتحليل فرض لاخطية هذا التأثير الناجم عن الأثر اللامتماثل للنمو الاقتصادي على معدلات البطالة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا اللاخطي (NARDL).

الفصل الثاني

واقع البطالة والنمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا والشرق الوسط (MENA)

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة ◆.....◆
من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول الى أهم المعالم الأساسية لكل من ظاهرة البطالة والنمو الاقتصادي نظريا فإننا في هذا الفصل سنتناول الواقع الميداني لكلا المتغيرتين وتطورهما عبر الفترات الزمنية قيد الدراسة، اعتمادا على عينة مأخوذة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)، بحيث سيتم تبيان وشرح أهم التفاصيل المتعلقة بتطور سيرورة معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، بوصف إحصائي وتحليل اقتصادي يعلل مختلف ترددات منحى هذه السيرورات لكل بلد، انطلاقا من المراحل والتقسيمات الاقتصادية عبر الزمن، وكذلك التطرق الى اهم السياسات الاقتصادية التي يتخذها صناع القرار، للوصول الى الهدف المرجو منها، ولسرد المعارف آنفة الذكر بشيء من التفصيل، فإننا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين كما يلي:

- المبحث الأول: واقع البطالة لعينة من دول (MENA).
- المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي لعينة من دول (MENA).

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة ◆.....◆ من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

المبحث الأول: واقع البطالة لعينة من دول (MENA)

تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي تثقل كاهل الدول، نظرا لان شبح البطالة واستفحاله في المجتمعات لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط وإنما تترتب عليه آثار نفسية واجتماعية خطيرة، ولذا فإن العديد من البلدان سوى أكانت متقدمة أو متخلفة، تحاول جاهدة للحد من هذه الظاهرة، فدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من بين دول العالم التي تسعى للتصدي لها بمختلف السياسات الاقتصادية الناجعة، التي تمكنها من تقليل أعداد العاطلين عن العمل، وفي هذه الدراسة البحثية سيتم تناول عينة الدول الآتية، اعتمادا على توفر البيانات: الجزائر مصر، المغرب،، السودان (شمالا)، العراق، الأردن، الكويت، تونس، تركيا، وإضافة للدول السابقة سيتم دراسة أيضا الكيان الصهيوني، ومنه سيتم تفريع هذا المبحث الى مطلبين أساسيين كالآتي:

- المطلب الأول: تحليل سيرورة ظاهرة البطالة لعينة من دول شمال إفريقيا.
- المطلب الثاني: تحليل سيرورة ظاهرة البطالة لعينة من دول الشرق الأوسط.

المطلب الأول: تحليل سيرورة ظاهرة البطالة لعينة من دول شمال إفريقيا

سيتم تسليط الضوء على كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السودان الشمالية، بحيث سنتناول أهم الخصائص الإحصائية، والمحطات الاقتصادية الرئيسية التي تمر بها سيرورة معدلات البطالة خلال الفترة محل الدراسة.

أولا: التحليل الإحصائي

من خلال الجدول (2)، يتضح أن الانحراف المعياري لدولة الجزائر، يأخذ قيمة كبيرة مقارنة بالدول الأخرى المتقاربة من حيث قيمته، وهذا ما يفسر بأن قيم سيرورة معدلات البطالة في الجزائر كانت أكثر تشتتا وانحرافا على متوسطها من جميع باقي الدول، كما أن مقياسي النزعة المركزية – المتوسط الحسابي والوسيط- يعطيان وصف إحصائي مهم، إذ أن قيم معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة في مجملها كانت مرتفعة على غرار البلدان الأخرى، في حين تسجل مصر أقل القيم لهذين المقياسين مما يفسر بأن معدلات البطالة في مصر كانت أقل ارتفاعا في هذه المجموعة من عينة دول شمال إفريقيا، أما بالنسبة لاختبار إحصائية jarque-bera، فان احتماليته تشير الى قبول الفرض العدم، القائم على أن قيم معدلات البطالة في جميع بيانات هذه البلدان تتوزع توزيعا طبيعيا.

جدول 2: الخصائص الإحصائية لسيرورة معدلات البطالة لعينة من دول شمال إفريقيا 1990-2019

المقياس / البلد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوسيط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	إحصائية jarque-bera
الجزائر	7.77	18.53	16.46	31.84	9.82	3.52 (0.17)
تونس	1.40	14.98	15.21	18.33	12.36	0.09 (0.95)
المغرب	2.14	11.28	10.92	15.80	8.91	2.85 (0.23)
مصر	1.65	10.32	10.40	13.15	7.950	1.96 (0.37)
السودان(ش)	1.58	15.01	15.61	16.93	12.77	3.94 (0.13)

( ) تمثل احتمالية إحصائية jarque-bera

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 12 (أنظر الملحق1)، وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org/source/education-statistics-%5E-all-indicators)

ثانيا: التحليل الاقتصادي

سنقوم بتحليل واقع تطور ظاهرة البطالة اقتصاديا عبر الزمن و حسب كل دولة كالاتي:

- **الجزائر:**

مرت الجزائر خلال هذه الفترة بمرحلتين أساسيتين، فالمرحلة الأولى ممتدة من 1990 – 1999، كان من أهم خصائصها تذبذب كبير ومرتفع لمعدلات البطالة، حيث وصلت الى أعلى مستوياتها سنة 1995 بمعدل 31.84%، والذي يرجع مآله الى عدة أسباب منها حالة اللاأمن واللااستقرار التي تشهدها البلاد خلال هذه العشرية السوداء، كذلك التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحملتها الدولة نتيجة الإصلاحات، وانهيار كبير للعديد من المؤسسات التي سرحت عمالها بسبب التحرر الاقتصادي وغياب السياسة الحمائية، أما

الشكل 5: سيرورة معدلات البطالة في الجزائر 1990-2019

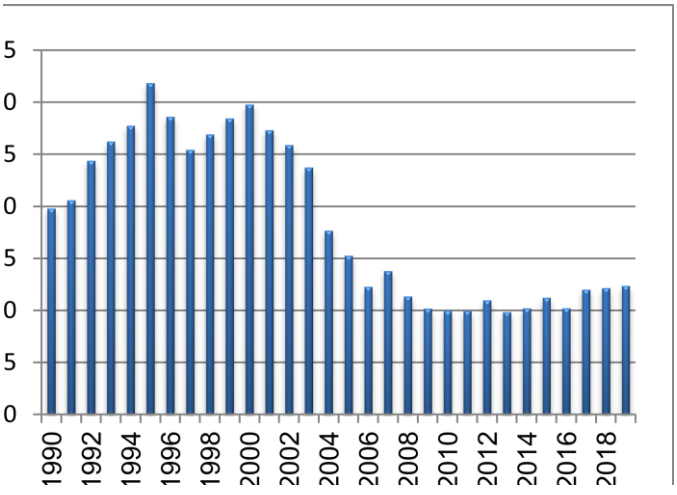

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة ◆.....◆
من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

المرحلة الثانية والممتدة من 2000– 2019، فقد سجلت انخفاض لمعدلات البطالة، بسبب استتباب الاستقرار الأمني و ارتفاع أسعار النفط، الذي أثر إيجابا بإنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية التي أتاحت خلق فرص عمل جديدة (**رحيم حسين وأخرون، الصفحات 01 – 736**).

- **تونس**

خلال الفترة 1990- 2010 كانت معدلات البطالة في تونس تتراوح في مجال بين 16.2% و 12.36% وهي نسب تبين بأن تونس تعاني لحد كبير من ضعف القدرة على توليد الوظائف، وتتشابه أحوال الوهن الاقتصادي في تونس بأحوال بقية الدول المغاربية، من حيث تنامي مشاكل المديونية الخارجية، واشتداد الاعتماد على القطاع العام، لامتصاص البطالة التي نجدها تستفحل في فئة الإناث أكثر منه عند الشباب الذكور، وكذلك يتوسع انتشارها في فئة المتعلمين وأصحاب الشهادات من غيرهم، هذا ما يفسر هشاشة النماذج التنموية المعتمدة في تونس منذ الاستقلال، والتي كانت تعتمد على منطق القطيعة ببعديها الأفقي والعمودي، حيث كانت قطاعات التنمية ومجالاتها المختلفة من تربية وتعليم وثقافة وصحة وقطاعات أخرى، تتطور فرديا بأشكال فردية وبمعزل عن التمفصل ومراعاة نسق تطور القطاعات الأخرى، وتكاملها مع بعضها البعض، أدى الى تمهيد الطريق أمام انتشار البطالة في تونس (**مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسةالسياسات، 2013، الصفحات 1-766**)، أما الحديث عن تطورات نسب البطالة بعد سنة 2010 والتي شهدت فيها خلال هذه الفترة ارتفاعا مفاجئا، أين تراوحت معدلاتها بين 18.33% و 15.05 % ، بحيث يرجع سبب هذا الارتفاع الى دخول البلد في دخول نموذج الميادين والاعتصامات المتواصلة لإسقاط النظام الحاكم، فقد اقترن هذا النموذج بشبح الفوضى وبإفلاس القطاعات كلها، وتعطيل حركة الإنتاج، وتضرر بعض القطاعات بنسب ملحوظة، خاصة في بعض القطاعات الحرجة مثل السياحة، فقد سرح في مؤتمر صحفي ببروكسل وزير السياحة والتجارة التونسي، أن تونس تحتاج الى مساعدات تتراوح بين سبع مليارات وعشر مليارات يورو لحماية اقتصادها في المدى القريب، نظرا الى أن البلاد خسرت آلاف الوظائف بسبب

الشكل 6:سيرورة معدلات البطالة في تونس 1990-2019

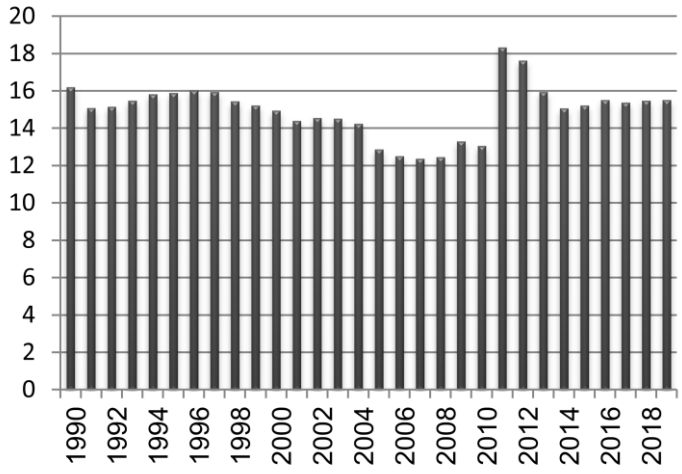

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

الانخفاض الحاد في أعداد السائحين (**مجموعة مؤلفين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، الصفحات 1- 327**).

- **المغرب**

يمكن تقسيم واقع تطور سيرورة معدلات البطالة في المغرب الى مرحلتين أساسيتين، بحيث تميزت المرحلة الأولى والتي كان امتدادها من 1990 الى 2000، حركة ترددية على مستوى مرتفع لنسب البطالة ويرجع ذلك لجمة من الأسباب منها التطور الديمغرافي السريع، وكذا صعوبة الحصول على رأس المال البشري نظرا لأن 60% من القوة العاملة في المغرب لا يحملون شهادات، و1 من 10 يحملون شهادات جامعية (ليسانس فما فوقها)، كذلك مشكلة وجود عمال مؤهلين أكاديميا بدون مهارات عملية، وضعف في الاطار التنظيمي، وتفشيا للنشاط غير الرسمي، كذلك عدم وجود مواءمة بين المهارات التي يكتسبها الشباب المغاربة، الذين يتخرجون من هياكل التعليم والتدريب، واحتياجات الشركات والاقتصاد من المهارات، كما يعزى ارتفاع معدل البطالة بين الخرجين إلى انخفاض فرص العمل في القطاع العام، الذي يعد المصدر الرئيسي لتوظيفهم وفيما يخص المرحلة الثانية – ما بعد 2000- فنلاحظ انخفاض معدلات البطالة حيث وصلت الى أدنى مستوياتها سنة 2011 بمعدل 8.91%، هذا التراجع الإيجابي لانتشار ظاهرة البطالة في المغرب، راجع الى جملة من التدابير التي انتهجتها الحكومة المغربية للحد من تفاقم هذه الظاهرة، بحيث أخذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على عاتقها تنفيذ برامج توظيف نشطة، بغية تيسير إدماج الشباب في سوق العمل، عن طريق إجراءات الكفاية من تدريب العمالة ودعمهم لإنشاء الشركات (برنامج مقاولاتي)، كذلك حصول الشباب على التدريب والخبرة المهنية من خلال برنامج الإدماج المهني، وبرنامج التأهيل أيضا، الذي يهدف الى تحسين فرص العمل للباحثين عن العمل من خلال تمكينهم من اكتساب المهارات المهنية في المناصب الوظيفية، ووفقا لمذكرة عرض قانون المالية لعام 2014

الشكل 7: سيرورة معدلات البطالة في المغرب 1990-2019

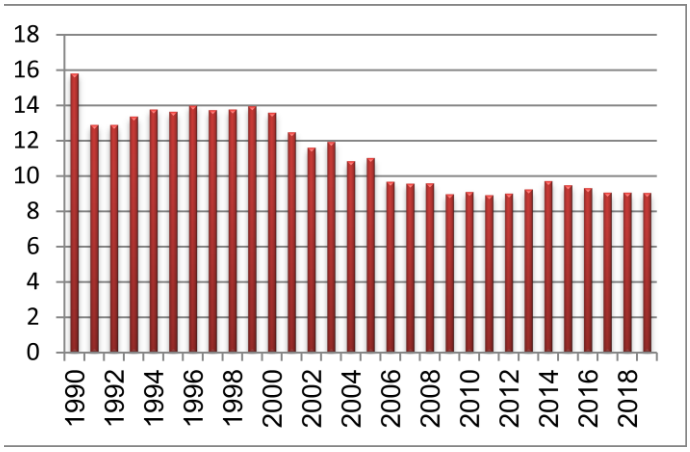

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

سمح برنامج الإدماج بإدماج 34626 طالب عمل، واستفاد من برنامج التأهيل أكثر من 101537 باحث عن العمل، وقد رفع برنامج مقاولتي عدد المؤسسات الصغيرة الجديدة، عام 2008 الى 5139 شركة صغيرة وهو ما أدى الى خلق 14117 فرصة عمل (**الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصاديةلافريقيا)، 2020، الصفحات 52-58**).

- **مصر**

خلال الفترة 1990 – 2010 شهدت معدلات البطالة في مصر تذبذب في حدود المجال (8% الى 11.19 %، أين تفجرت مشكلة البطالة في مصر طوال النصف الأول من القرن العشرين بسبب تراخي معدل النمو في الأراضي الزراعية بالمقارنة مع حجم السكان، كذلك الخلل الذي شمل أوضاع التعليم ومخرجاته وتأثيراته على سوق العمل، وتفاقم أزمة الخليج عامي (1990- 1991)، فقد وصف تقرير منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن عقد التسعينات تعد حقبة الانكماش، كما أن البرامج المعلنة بما فيها برنامج رئيس الدولة، والذي يستهدف توفير 4.5 مليون فرصة عمل عبر مدار ست سنوات، أدى الى تأثير محسوس لانخفاض البطالة 2004 و2006، لكن ليس بالقدر الكافي لحل مشكل البطالة في مصر (**علي عبد الكريم حسين الجابري، 2012، الصفحات 132-135**)، أما عن الفترة ما بعد 2010 فقد نلاحظ زيادة غير مسبوقة لمعدلات البطالة في جمهورية مصر العربية، والذي يرجع الى جملة من الأسباب، لعل من بين أهمها انعدام الاستقرار السياسي، الناجم عن الثورات الشعبية ضد الحكم، والذي أثر بشكل غير مباشر عن الأوضاع الاقتصادية، ناهيك عن الزيادة السكانية المستمرة التي تخلق زيادة حجم قوة العمل الداخلة الى سوق العمل سنويا، وكذلك تخلي الدولة عن سياسة الالتزام بتشغيل الخرجين كل عام، وانكماش الطلب على العمالة المصرية في سوق العمل العربي، نتيجة تبني الدولة النفطية سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، هذا ما جعل

الشكل 8: سيرورة معدلات البطالة في مصر 1990–2019

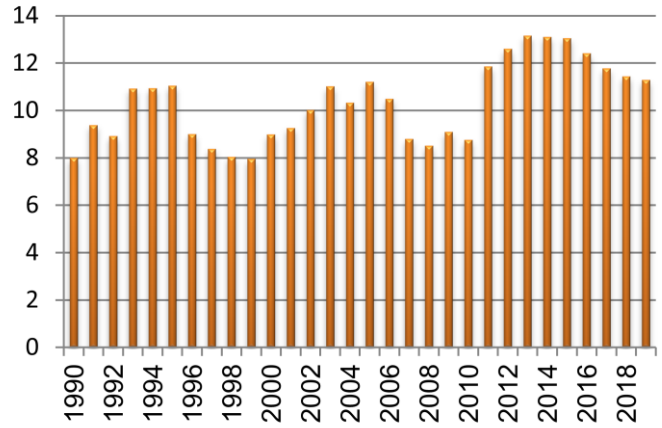

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

معدلات البطالة خلال هذه الفترة تتراوح بين 11.29%و 13.15% وهو أعلى مستوى لتردد نسب معدلات البطالة في تاريخ مصر (**مختارشعيب، 2012، الصفحات 70-72**).

- **السودان (الشمالية)**

عاشت السودان الفترة 1990 – 2004 ارتفاعا في معدلات البطالة، نظرا لعدة أسباب منها الأثار الاقتصادية الناجمة عن الضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجية لاسيما خلال فترة الحصار الاقتصادي، بجانب ارتفاع عبء الدين الخارجي، كما أن السودان يواجه نمو قوة العمل بنحو 3.3%، في مقابل فرص التشغيل بنحو 2.57% ، أي أن هناك فجوة بين نمو قوة العمل ومستوى التوظيف المقابل له، كما أنه حسب تقدير العلماء، يرجع تفشي ظاهرة البطالة في السودان الى تدني إنتاجية العامل المحلي المترتبة على ضعف المهارة والتدريب، كذلك توسع كبير في مجال التعليم العالي بتشييد العديد من الجامعات في جل الولايات، مما استدعى تخرج أعداد مهولة بعشرات الألاف من حاملي الشهادات، لم يكن سوق العمل قادر على استيعابهم، لكن في الفترة 2005 – 2019، شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا بسبب الإصلاحات التي قامت بها الدولة السودانية لكبح شبح البطالة، منها البرنامج الرباعي للفترة 2005-2008 ثم قيام محفظة تمويل الخريج بمشاركة المصارف الوطنية بضمان وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزيادة عدد المشروعات الاستثمارية الى 859 مشروع سنة 2009، كما ساهم قطاع المعادن في السودان في امتصاص البطالة خاصة بعد اكتشاف منجم ضخم للذهب ما بين جبال البحر الأحمر ونهر النيل (**حسن حامدمشيكة، 2017، الصفحات 1-20**).

الشكل 9:سيرورة معدلات البطالة في السودان الشمالية 1990–2019

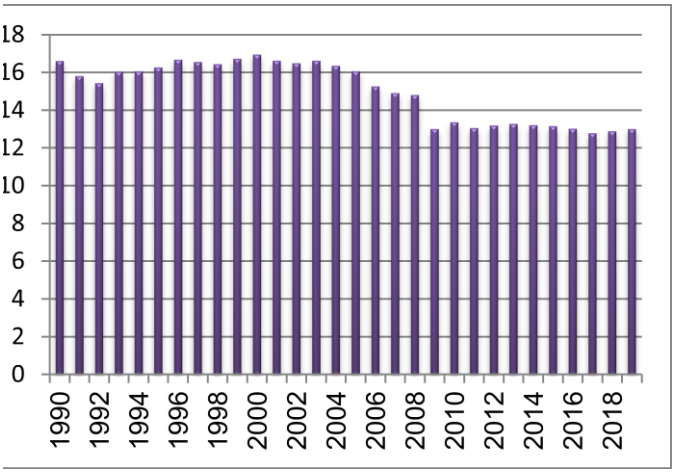

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

المطلب الثاني: تحليل سيرورة ظاهرة البطالة لعينة من دول الشرق الأوسط

سيتم تسليط الضوء على كل من العراق، الأردن، الكويت، تركيا، بالإضافة الى الكيان الصهيوني، بحيث سنعرج الى أمرين هامين يتمثلان في التحليل الإحصائي، والتحليل الاقتصادي لواقع سيرورة معدلات البطالة لهذه العينة من دول الشرق الأوسط بالإضافة الى قطاع الكيان الصهيوني.

- **أولا: التحليل الإحصائي**

جدول 3: الخصائص الإحصائية لسيرورة معدلات البطالة لعينة من الشرق الوسط1990-2019

المقياس / البلد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوسيط الحسابي	أعلى قيمة	أدني قيمة	إحصائية jarque-bera
العراق	0.96	8.80	9.13	10.34	5.50	16.24 (0.296)
الأردن	2.08	14.60	14.25	19.70	11.90	8.50 (0.14)
الكويت	0.70	1.42	1.40	2.90	0.50	2.15 (0.34)
تركيا	1.59	9.19	8.83	12.55	6.49	0.89 (0.63)
الكيان الصهيوني	3.07	9.21	9.56	14.08	3.93	1.60 (0.44)

( ) تمثل احتمالية إحصائية jarque-bera

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 12(أنظر الملحق2)، وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي (https://databank.worldbank.org/source/education-statistics-%5E-all-indicators)

من خلال الجدول (3)، يتضح ان قيم سيرورة معدلات البطالة في الكويت، أقل انحرافا عن متوسطها من باقي بلدان عينة الشرق الأوسط المدروسة، في حين يسجل الكيان الصهيوني أعلى قيمة للانحراف المعياري، وهذا ما يبين ان قيم معدلات البطالة ضمن هذا الكيان أكثر تشتتا، وفيما يخص أعلى وأدني قيمة يتبين أن الكويت تحتل المركز الأول، من حيث أصغر أعلى قيمة وأصغر أدنى قيمة، مما يوضح أن هذه الدولة كانت تتراوح بها نسب البطالة في حدود ضئيلة، أما الأردن فكانت معطياتها عكس ذلك، اذ سجلت أكبر أعلى قيمة وأكبر أدنى قيمة، مما يفسر أن الأردن كانت تتراوح قيم معدلات البطالة فيها في حدود عالية، لكن فيما يخص احتمالية إحصائية

jarque-bera، فإنه يتبين قبول الفرض الصفري في جميع عينة هذه البلدان، أي ان القيم المأخوذة خلال فترة الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثانيا: التحليل الاقتصادي

سنتطرق لتحليل واقع سيرورة معدلات البطالة لهذه البلدان، حسب الخصائص الاقتصادية التي يمر بها كل بلد انطلاقا من الحدود الزمنية للدراسة.

- **العراق**

تشهد سيرورة معدلات البطالة في العراق ارتفاعا متقاربا على طول الفترة محل الدراسة، فهي نتاج تفاعل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية، يصعب من خلالها توفير فرص العمل على مستوى الاقتصاد القومي، فمن بين أهم الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة البطالة في العراق، الأوضاع السياسية والأمنية اللامستقرة بسبب دخول العراق في العديد من الحروب(الحرب الكردية، الحرب الإيرانية، الحرب الكويتية...) وكذلك الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية المفروضة، ناهيك عن الاحتلال الأمريكي سنة 2003 الذي أدى الى حل العديد من المؤسسات التي كانت تشغل الكثير من الموظفين، كذلك الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، فـ 90%من صادراته نفطية، عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل، فهناك أكثر من 4500 خريج كلية وأكثر من 3000 خريج معاهد ومدارس ثانوية يضافون سنويا الى صفوف البطالة، وضعف كبير للقطاع العام وعدم مقدرته على توليد المزيد من فرص العمل، كما ان العراق تعاني من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد 'منيمار و الصومال" حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة 2007، عدم إقدام القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد العراقي، الافتقار لاستراتيجية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم (**مي حمودي عبد الله الشمري، 2013، الصفحات 131-150**).

الشكل 10:سيرورة معدلات البطالة للعراق 1990-2019

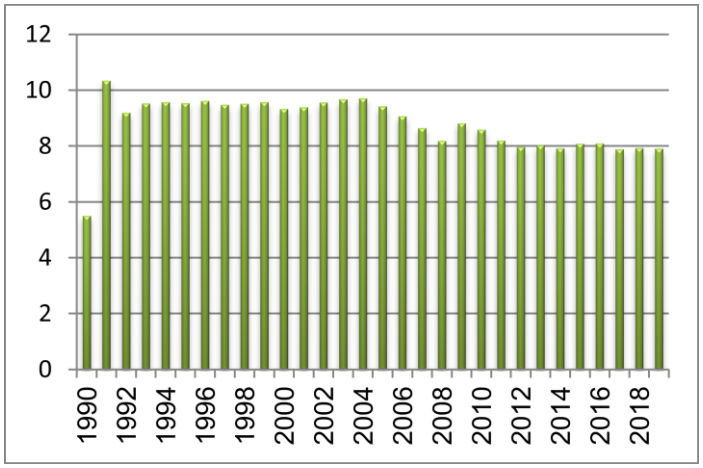

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

- **الأردن**

تتميز البطالة في الأردن بأنها بطالة سلوكية، إذ ان العديد من الشباب يترفع عن بعض المهن، بالإضافة لوجود البطالة الهيكلية الناجمة عن وجود قوى عاملة لا تتناسب مع مؤهلاتها مع الوظائف المعروضة، بالإضافة لوجود بطالة ناتجة عن الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، وعدم توفر البيانات عن فرص العمل المتوفرة، وفيما يخص تطور نسبة البطالة، في الأردن، فان الاقتصاد الأردني يشهد ارتفاع مشهود لمعدلات البطالة بحيث لم تنخفض فيه هذه النسب على 11% طول الفترة محل الدراسة، حيث تعتبر هذه النسبة من النسب العالية، اذ ان تذبذبها يتمحور في وضعية غير صحية للاقتصاد، مما يدل وبشكل واضح على فشل السياسات الحكومية المتعلقة في الحد من البطالة في الأردن (**حمودحميدي بني خالد، 2017، الصفحات 44-55**).

الشكل 11:سيرور معدلات البطالة للاردن 1990-2019

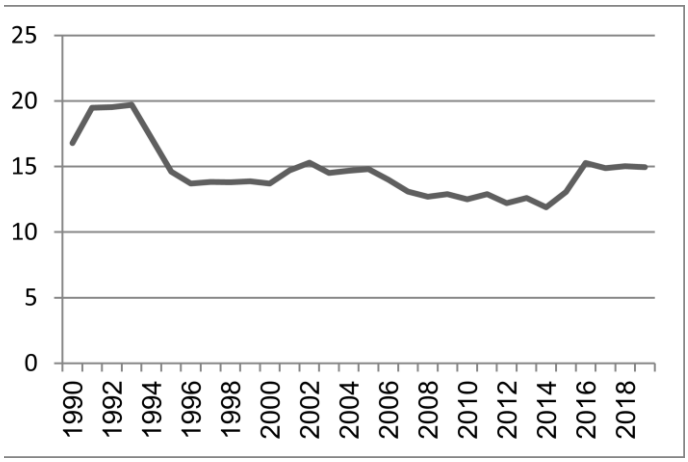

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

- **الكويت**

من اهم سمات سيرورة معدلات البطالة في فترة التسعينات أن مستوى البطالة منخفض جدا يتراوح من 0.50% الى 0.69%، وفي دراسات وأبحاث سابقة اتضح بأن 83% من إجمالي العاطلين في هذه الحقبة هم ممن لا يملكون القدرة على العمل، وهؤلاء يصعب تصنيفهم ضمن أعداد البطالة السافرة لكونهم قوة بشرية غير جاهزة للدخول الى سوق العمل، كما اتسمت هذه المرحلة بأن نسبة البطالة المسجلة عند الإناث أقل منها عند الذكور، إذ أن تسهيلات الدخول لسوق العمل بالنسبة لهن أكثر سلاسة من الذكور، أما فترة القرن الواحد والعشرين فقد شهد ارتفاع

الشكل 12: سيرورة معدلات البطالة للكويت 1990-2019

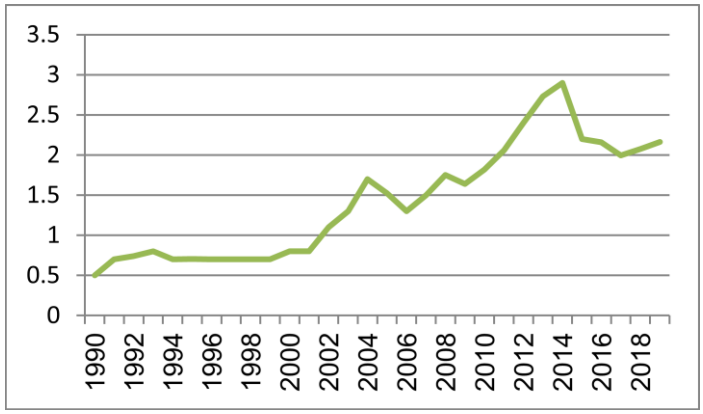

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

محسوس في معدلات البطالة، وعلى الرغم من مجموعة القوانين التي صدرت لدعم العمالة الوطنية وأيضا المؤسسات التي أنشئت لتوظيف الكويتيين بالقطاعين الحكومي والخاص، سواء برنامج إعادة الهيكلة للقوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، أو ديوان الخدمة المدنية إضافة الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فقد ارتفعت فجأة نسب العاطلين عن العمل، ليكون بمثابة جرس إنذار للخطر القادم من تزايد أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل في مجتمع فتي يشكل الشباب تحت 19 سنة حوالي 50 % من أبنائه (**رمزي سلامةوآخرون، 2010، الصفحات 1-29**).

- **تركيا**

منذ الربع الأخير من القرن العشرين والاقتصاد التركي لم يشهد استقرارا، فقد عانت البلاد في أعوام 1994 1999،2001، 2002 من أزمات اقتصادية مريرة، بحيث تدهور سعر الليرة التركية بعدما تجاوز معدل التضخم 150%، فقد أوشكت أن تتوقف فيها الاستثمارات الداخلية والخارجية تماما، وهربت منها رؤوس الأموال للخارج، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 لم تستثني الاقتصاد التركي، فجذبته إلى مدار الركود الذي تسببت به، على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها تركيا سنة 2001، هذه الصدمات الاقتصادية التي كانت عبء ثقيل على عاتق الاقتصاد التركي، أدت الى انتشار ظاهرة البطالة بنسب متزايدة خاصة خلال القرن الواحد والعشرين، وتمس بالخصوص شريحة كبيرة من فئة المتخرجين ذوي الشهادات الجامعية، كما أن هيئة الإحصاء التركية تحذر من الزيادة المستمرة في معدلات البطالة بنسبة 2.6% خلال السنوات المقبلة (**أحمد السيدالنجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، 2003، صفحة 187**).

الشكل 13: سيرورة معدلات البطالة لتركيا **1990-2019**

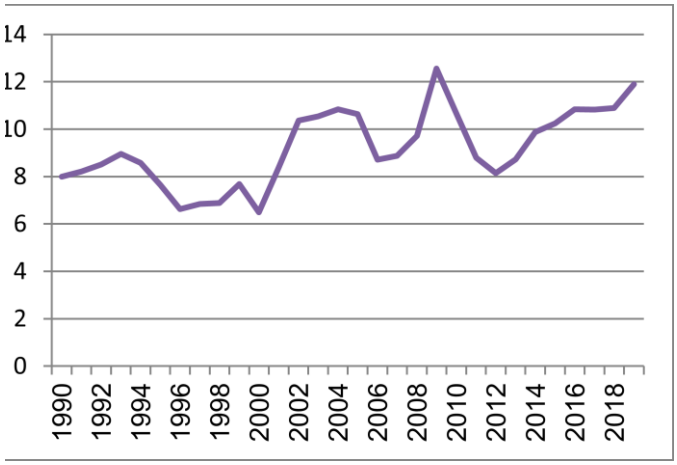

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

- **الكيان الصهيوني**

اتسمت معدلات البطالة بمنطقة الكيان الصهيوني، في حقبة التسعينيات وفي أوائل القرن الواحد والعشرين بارتفاع نسبي نظرا لزيادة كبيرة لأعداد المهاجرين من اليهود عبر بقاع العالم، وافدين الى منطقة الكيان الصهيوني من أجل تفعيل المشاركة في مشروع توسيع حجم المستوطنات اليهودية، هذا التوافد من المهاجرين خلق زيادة كبيرة في معدلات البطالة، خاصة من طرف المهاجرين السوفيات، وقد استفحل في هذه الحقبة نوع خاص من البطالة

تعرف بالبطالة المقنعة، نظرا لان الكثير من المهاجرين كانوا يعملون خارج تخصصاتهم (**محمود وهبة، 1994، صفحة 38**)، وفي ظل غياب برنامج للإصلاح الاقتصادي يشير التقرير الرسمي الصادر عن دائرة التشغيل أن هناك 34 بلدة في منطقة الكيان الصهيوني منكوبة بالبطالة، أي أن نسبة البطالة فيها من 9% فما فوق (**قسم الأرشيف والمعلومات، 2019، صفحة 23**)، لكن من بدايات منتصف العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين عرفت سيرورة معدلات البطالة في منطقة الكيان الصهيوني انخفاضا مستمرا، حيث يرجع ذلك الى الحجم الهائل من المساعدات الأمريكية، التي يتم ضخها في اقتصاد الكيان الصهيوني بغية إصلاحه و إعادة هيكلته، بحيث قدر باحث اقتصادي أمريكي ان هذه المساعدات الأمريكية تفوق 3 ترليون دولار، كما أشاد السيناتور جالس ماتيس ch. mathias بدور جماعة الضغط المؤثرة في القرار السياسي، وذكر بأنه لولا تأثير اليهود الأمريكيين لما كانت المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني بهذا الحجم **(Ibrahim I Ibrahim, 1986, p. 18)**.

الشكل 14: سيرورة معدلا ت البطالة للكيان الصهيوني 1990- 2019

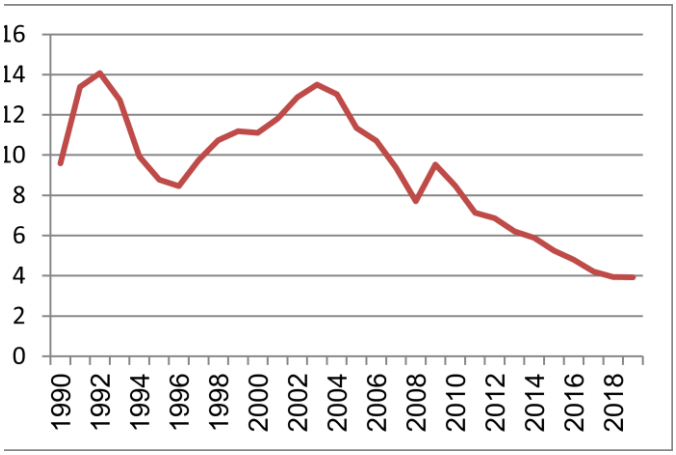

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة ◆.....◆
من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي لعينة من دول (MENA)

تهتم جميع دول العالم بتحسين معدلات نموها الاقتصادي، باعتباره مؤشرا إيجابيا يترجم الواقع الصحي للمنظومة الاقتصادية داخل البلد، فدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من بين بلدان العالم التي تسعى الى تحسين واقع نموها الاقتصادي، اعتمادا على تطبيق سياسات واستراتيجيات اقتصادية قد تؤدي الى تجاوز الأزمات عبر الزمن، وتحافظ على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعليه من خلال هذا المبحث سيتم دراسة واقع النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وذلك بتقسيمه الى مطلبين وفق الشاكلة التالية:

- المطلب الأول: تحليل سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا.
- المطلب الثاني: تحليل سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الوسط.

المطلب الأول: تحليل سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا

سيتم تسليط الضوء على نفس العينة المأخوذة في المطلب الأول من المبحث الأول، بحيث سنتناول أهم الخصائص الإحصائية، والمحطات الاقتصادية الرئيسية التي تمر بها سيرورة معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة.

أولا: التحليل الإحصائي

جدول 4: الخصائص الإحصائية لسيرورة معدل النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا 1990-2019

المقياس / البلد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوسيط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	إحصائية jarque-bera
الجزائر	2.02	2.77	3.10	7.20	2.10-	0.91 (0.63)
تونس	2.11	3.85	3.70	8.00	1.90-	0.53 (0.76)
المغرب	3.59	3.85	3.90	12.40	5.40-	1.05 (0.58)
مصر	1.73	4.31	4.35	7.50	0.30	0.19 (0.90)
السودان(ش)	5.22	3.27	4.45	10.90	00 .17-	59.47 (0.13)

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 12(أنظر الملحق3)، وبالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي (https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD)

من خلال الجدول (4)، يتبين أن جميع الدول المدروسة تتقارب في تركيبة الخصائص الإحصائية لسلسلة النمو الاقتصادي، إلا أن هناك بعض النقاط المهمة التي يمكن ملاحظتها، بحيث تسجل السودان(ش) أعلى قيمة للانحراف المعياري، في حين نجد أقل قيمة له في مجمل هذه الدول في مصر، مما يدل على أن قيم سيرورة معدلات النمو في مصر أقل تشتتا، أما فيما يخص معايير النزعة المركزية المتمثلة في المتوسط والوسيط الحسابي، فإننا نجد تقاربا كبيرا في قيمتهما، لكن الحديث عن القيم العليا والدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي، فإننا نجد المغرب تسجل أعلى قيمة في القيم العليا، وأدني قيمة من مجمل القيم الدنيا، مما يوضع أن هناك ترددات كبيرة لهذه السيرورة، كما يمكن ملاحظة أن مصر هي الدولة الوحيدة التي لم تسجل قيم سالبة على طول فترة الدراسة، حيث كانت أدني قيمة لها في نطاق موجب، وبالنسبة لاحتمالية إحصائية jarque-bera، فهي تفضي الى قرار قبول الفرض العدم لمختلف سيرورات العينة محل الدراسة، مما يترجم أن قيم هذه السلاسل تتوزع توزيع طبيعي.

ثانيا: التحليل الاقتصادي

سيتم تحليل أهم المحطات الرئيسية التي يمر بها واقع النمو الاقتصادي في العينة المأخوذة من دول شمال إفريقيا كل على حدا.

- **الجزائر**

مرت سيرورة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بمرحلتين مهمتين، تميزت المرحلة الأولى وهي فترة التسعينيات بالإصلاحات الاقتصادية نظرا لدخول الجزائر ميكانيزمات اقتصاد السوق في تسيير الاقتصاد الوطني (**قدي عبدالمجيد، 2002، الصفحات 5-26**)، أبرمت عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي منها: اتفاقية الاستعداد الائتماني أفريل 1994 واتفاقية التصحيح الهيكلي ماي 1995، ماي 1998، التي تهدف الى الانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر والوصول الى مستوى نمو اقتصادي إيجابي، وفيما يخص الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الداخلي، قامت الدولة بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم عنها، كذلك شملت الإصلاحات الجهاز الضريبي والجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية والخاصة

الشكل 15: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر 1990-2019

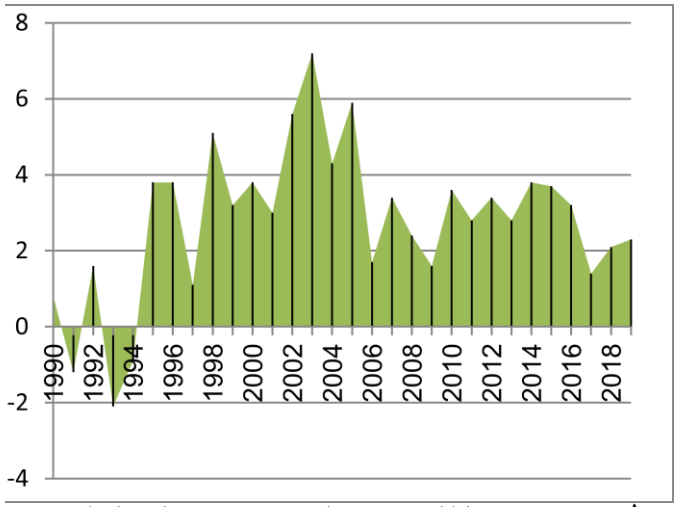

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

...الخ، لكن رغم هذه الإجـــراءات ظلت مـعدلات النمـو منخفضة حيث سجـلت قيم سـالبة سنوات 1991 1993، 1994، نظرا للأوضاع الأمنية غير المستقرة، ودخول الجزائر ما يعرف بالعشرية السوداء، التي كان لها أثر سلبي على سيرورة معدلات النمو الاقتصادي، أما فيما يخص المرحلة الثانية التي بدأت إرهاصاتها انطلاقا مذ دخول القرن الواحد العشرين، اتسمت بكونها فترة إنعاش اقتصادي، استغلت فيها الجزائر ارتفاع أسعار النفط لتطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي بمبلغ 525مليار دينار، كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو رصد له 50 مليار دولار (**بن مريم محمد، 2015، الصفحات 1-20**).

- **تونس**

واقع النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة محل الدراسة ينحصر بين مرحلتين أساسيتين، حيث تعد المرحلة الأولى والتي تمتد من 1990 الى غاية 2010 ، أين طرأت عدة تغيرات في السياسة الاقتصادية لتونس منها انضمامها الى منظمة التجارة العالمية سنة 1994، وكذلك دخولها في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومناطق التجارة الحرة سنة 1995، بحيث أفرزت سياسة الاقتصاد التنافسي واتفاقيات التبادل الحر المعتمدة على برنامج التعديل الهيكلي، تحسنا نسبيا ملحوظا في النسب العامة للنمو وارتفاع نسبيا للمؤشرات الماكرو اقتصادية، وبما أن الاقتصاد التونسي من بين الاقتصاديات التي تعتمد على القطاع السياحي كمساهم فعال في تكوين الناتج المحلي، فقد شهدت هذه المرحلة أعلى مساهمة للواردات السياحية في تكوين الناتج المحلي، حيث قدرت ب10.40% سنة 2008 (**عبد الرحمان عبدالقادروآخرون، 2019، الصفحات 312-331**)، لكن في بدايات المرحلة الثانية وبعد أحداث 17 ديسمبر 2010، هوت معدلات النمو الاقتصادي الى أدنى مستوياتها، لتصل الى قيمة سالبة تقدر ب -1.9% سنة 2011، هذا التراجع الكبير كان بسبب التغيرات الحاصلة في تونس، فتنامي التوترات الأمنية، وارتفاع عدد المظاهرات الشعبية والعمالية، أثرت سلبا على القطاع الاستثماري والسياحي بدرجة أولى وساهمت بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة (**مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسةالسياسات، 2013**).

الشكل 16: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لتونس 1990-2019

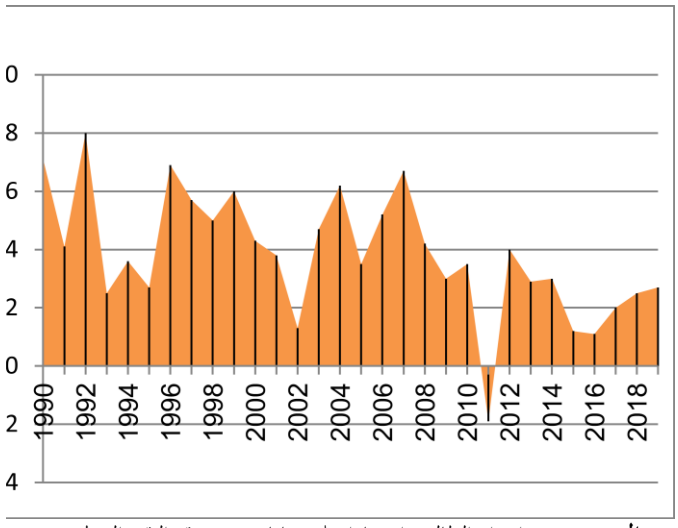

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة ◆.....◆
من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

- **المغرب**

تطورات النمو الاقتصادي في المغرب وحسب التمثيل البياني المقابل، يوحي بأن واقعه يمر بفترتين أساسيتين، بحيث تميزت الفترة الأولى من 1990-2000 بتطبيق سياسة التقويم الهيكلي، ورفع الدولة يدها على مجموعة من القطاعات الاقتصادية والعمل على تحرير الأسواق، فمنذ سنة 1993 سعت الدولة الى تحرير الاقتصاد المغربي وفتحه على الأسواق العالمية، وذلك من خلال سياسة اتفاقيات التبادل الحر وعصرنة الأسواق، حيث وقعت عدة اتفاقيات مع عدة دول منها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر والأردن **(Thomas M.Leonard, 2006, p. 1085)**، ونتيجة لهذا التحرر دخل الاقتصاد المغربي في تنافس شرس، تسعى الدولة من خلاله الحفاظ على سمعة منتجاتها في الأسواق العالمية، لذلك عرفت معدلات النمو خلال هذه الفترة تذبذبا كبيرا، وسجلت فيه أدنى قيمة -5.4% سنة 1995، لكن الفترة ما بعد سنة 2000، أصبح الاقتصاد المغربي يتجه لتعزيز استقرار النمو الاقتصادي عند مستويات مستدامة، بسبب تراجع العجز في الموازنة، وارتفاع احتياطات العمالة الأجنبة، والنمو الكبير في الصادرات، كما عززت الحكومة المغربية خلال هذه الفترة من أدوات استقرار اقتصادها المحلي، عبر تنمية وتنويع مختلف القطاعات الاقتصادية، إلى جانب القطاع الزراعي مصدر الدخل الرئيسي و الذي يشكل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي (**المندوبية السامية للتخطيط، 2009، الصفحات 19-22**).

الشكل 17: سيرورة معدلا النمو الاقتصادي للمغرب 1990-2019

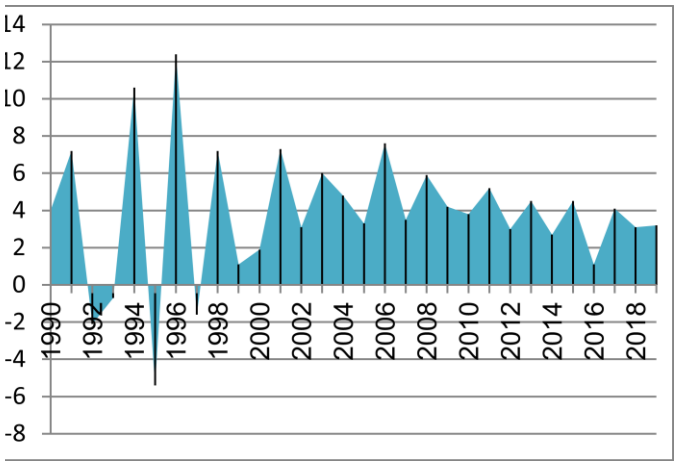

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

- **مصر**

يعد الاقتصاد المصري من الاقتصاديات المتنوعة، اذ يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والسياحة والبترول والصناعات البتروكيمياوية وعائدات قناة السويس، أصبحت مصر عضوا في مجموعة (G15) وهي مجموعة الدول التي تطبق برامج النمو الاقتصادي، إلا أن هذا لا يمنع من أن الاقتصاد المصري يواجه الكثير من المشكلات الحادة التي تعيق إيجابية التغير في الناتج المحلي الإجمالي (**فراس محمد أحمدالجحيشي، 2015، صفحة 196**)، فقد شهدت فترة التسعينات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين تذبذبات شديدة في معدلات النمو الاقتصادي مع اختلاف وجهة خط الاتجاه العام، التي انتشرت حوله تلك التذبذبات، واتسم الاقتصاد المصري بفقدان

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة ◆.....◆
من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

تراكمية النمو، بحيث كلما اكتسب الاقتصاد قوة دفع تشده الى الأمام سرعان ما تبددت هذه القوة، وتتحول الى قوة جذب ترجع بالاقتصاد الى الوراء، وعلى ذلك فإن مسيرة النمو الاقتصادي صعودا أو هبوطا منذ أوائل القرن العشرين حتى أوائل القرن الواحد والعشرين، كانت كلها في منطقة التخلف، أي المنطقة أسفل المعدل الحرج للنمو الاقتصادي، وهو ما يبين أن التنمية لم تزل عصيبة في مصر (**إبراهيم العيسوي، 2007، الصفحات 168-170**) فعند تتبع سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لمصر، يتضح جليا أن مستوى النمو الاقتصادي قد بلغ أدنى مستوياته سنة 1992، إلا أنه بعد تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية، تم القضاء على بعض الاختلالات على المستوى الجزئي، مما مكن الاقتصاد المصري من استرداد عافيته سنتي 1994-1995 بحيث وصل معدل النمو الى ذروته سنة 1998 بنسبة 7.5%، ويعزى هذا النمو إلى زيادة الاستثمارات من قبل القطاع الخاص واستثمار القطاع العام في تحسين المرافق العامة والبنية التحتية، أما في منتصف الألفية الأولى تعرض الاقتصاد المصري سنة 2004 لأزمة عرفت بـ "أزمة الركود والسيولة" انخفض على إثرها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن بعدها أخذ معدل النمو في تصاعد حتى قبيل الأزمة المالية العالمية، وواصل الارتفاع الى ان بلغ ذروته في العامين 2007-2008 لكن مع نشوب أزمة الرهن العقاري (الأزمة المالية العالمية)، التي كانت تداعيات تأثيرها على الاقتصاد المصري بانخفاض معدلات النمو، نتيجة تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وفي ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نشبت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، الأمر الذي انعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالسلب، حيث بلغ معدل النمو 1.8%، لكن كررت معدلات النمو نزعتها نحو الزيادة الى أن بلغت سنة 2019 نسبة 5.5% (**حازم حسنين محمد، 2018، الصفحات 114-126**).

الشكل 18: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لمصر 1990-2019

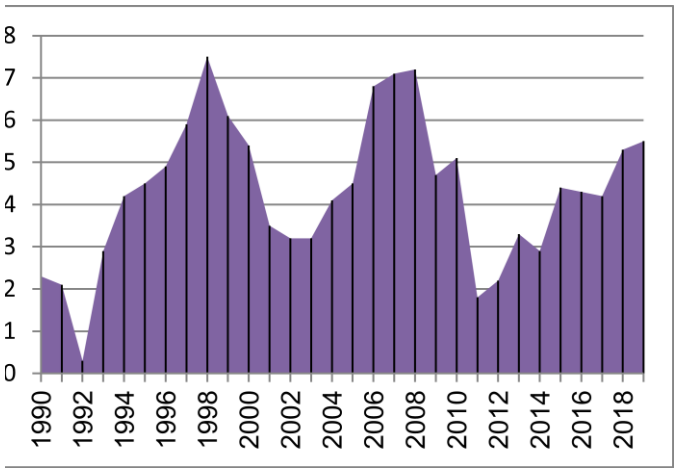

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

- **السودان الشمالية**

يرتبط النمو الاقتصادي في السودان بكثير من العوامل الاقتصادية، التي في الغالب تكون لها علاقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي وهي: الادخار المحلي، الدخل المتاح، التضخم، القوى العاملة، صافي التجارة الخارجية، الاستثمار الإنفاق الاستهلاكي، سعر الصرف، إلا أن هناك عدد من المعوقات التي تعترض مسار نمو الاقتصاد السوداني، ويمكن تقسيمها الى مجموعتين: اقتصادية، وغير اقتصادية، فمن بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في تدني مستوى معدلات النمو الاقتصادي في السودان، عدم كفاية رأس المال المادي، عدم كفاءة القوى العاملة، نقص التقدم التقني وخاصة في القطاع الزراعي، الأمر الذي يحد من زيادة الإنتاج ثم تدني النمو الاقتصادي كذلك ضيق حجم الأسواق المحلية، قلة الإنفاق على أعمال البحوث والتنمية، أما الحديث عن المعوقات الغير اقتصادية، فيقودنا بالدرجة الأولى الى عدم وجود استقرار سياسي، فمن خلال سيرورة معدلات النمو، نجد أن أدنى المستويات التي سجلت كانت سنة 2012 بسبب الحروب والصراعات السياسية، التي أفرزت عن انقسام السودان لدولتين (شمال السودان، وجنوب السودان) وذلك سنة 2011، ناهيك عن القيم الاجتماعية السائدة والممثلة في النظام الطبقي الذي يورث ملكية الأرض، والعلاقات القبلية والعائلية، حيث تعطى الوظائف على أساس القربى والعوامل الشخصية، وليس على أساس الكفاءة، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الإنتاجية، ويحفز على الفساد وسوء الإدارة، وهذا كله لا يتلاءم ومتطلبات نمو الاقتصاد (ا **برهيم حسين صلاح الدين بدر الدين، 2013، الصفحات 119-121**).

الشكل 19: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لسودان الشمالية

2019-1990

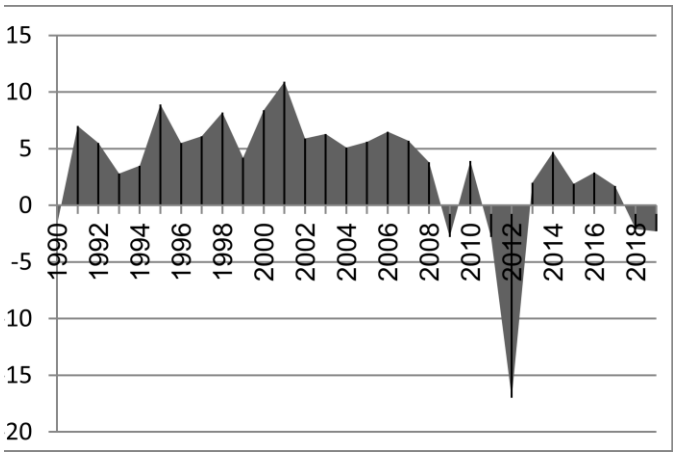

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة ◆.....◆
من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

المطلب الثاني: تحليل سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الوسط

سيتم تناول نفس عينة الدول المأخوذة في المطلب الثاني من المبحث الأول، بحيث سنقوم بدراسة واقع سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول عن طريق، عرض الخصائص الإحصائية لها، مع تقديم تحليل اقتصادي لاهم الوقائع الاقتصادية التي يمر بها النمو الاقتصادي في كل دولة.

أولا: التحليل الإحصائي

جدول 5: الخصائص الاحصائية لسيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط خلال الفترة 1990-2019

المقياس / البلد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوسيط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	إحصائية jarque-bera
العراق	22.19	8.24	5.60	57.81	64.04-	14.29 (0.0786)
الأردن	2.70	4.27	3.00	13.30	1.20	15.89 (0.0353)
الكويت	19.26	4.69	2.50	82.80	41.00-	101.99 (0.06)
تركيا	4.73	4.48	6.05	11.10	6.00-	4.68 (0.09)
الكيان الصهيوني	2.26	4.29	4.10	9.70	0.20-	0.37 (0.82)

( ) تمثل احتمالية إحصائية jarque-bera

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 12 (أنظر الملحق4)، وبالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي(https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD)

من خلال الجدول (5)؛ يتضح أن هناك تباين في الخصائص الإحصائية لسيرورة النمو الاقتصادي لعينة الدول قيد الدراسة، إذ أنه يتضح بأن العراق والكويت قيم معدلات النمو فيهما ذات تشتت أكبر عن متوسطهما الحسابي من دولة الأردن ومنطقة الكيان الصهيوني، كما يتضح من القيم العليا والدنيا أن كل من العراق والكويت يسجلان قيم عليا كبير جدا وقيم دنيا سالبة صغيرة جدا، أما الأردن لم تسجل قيم سالبة بل كانت أدنى قيمة لمعدلات النمو الاقتصادي موجبة بنسبة 1.20%، في حين سجل الكيان الصهيوني قيمة سالبة صغيرة كأدنى قيمة في سلسلة معدلات النمو لديه، ومن خلال احتمالية إحصائية jarque-bera يتضح أن هذه السيروروات لمعدلات النمو الاقتصادي لعينة الدول قيد الدراسة من دول الشرق الأوسط تتبع التوزيع الطبيعي.

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة◆.....◆
من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

ثانيا: التحليل الاقتصادي

من خلال رؤية اقتصادية دقيقة، سيتم تحليل أهم الوقفات الرئيسية لتاريخ واقع النمو الاقتصادي في العينة المأخوذة من دول الشرق الوسط.

- **العراق**

على الرغم من أن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة، إلا أنه ظل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي – النفط– على الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت السياسات المعتمدة خلال العقود الماضية وحتى الأن سببا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، كونها تتسم بالشمولية مما أفقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية الأخرى، وكان التركيز على القطاع العام، كونه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ولم تتح الفرصة للقطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة فكان دوره هامشيا، ونتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في مؤسسات القطاع العام فقد أدى إلى تخلف قطاعات الإنتاج، بحيث لم تتمكن من تحقيق النمو المطلوب منها، وبهذا فقد امتاز الاقتصاد العراقي بميزات أثرت سلبا على السياسات والبرامج الاقتصادية التي تعتمد على إيرادات النفط في تمويل معظم النشاط الاقتصادي؛ مما انعكس على تراجع النمو الاقتصادي (**عبد الجاسم عباس على الله، 2014، الصفحات 184-201**)، فخلال الفترة من 1990-2003 شهد العراق حروبا طويلة، وعاش حصارا اقتصاديا قاسيا، فتراجعت مسيرته التنموية متأثرا بتلك الظروف والسياسات الاقتصادية التي تم تبنيها بعيد عن مبدأ المفاضلة التنموية دعما للجهود الحربية واستدامة مقاومات مجابهة الحصار؛ مما حد من الأثار التنموية الإيجابية المتحققة خلال فترة السبعينات، فكانت النتيجة بقاء الاقتصاد العراقي يدور في حلقة مفرغة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التذبذب الكبير لمعدلات النمو الاقتصادي لكن بالرغم من تحسن مستويات النمو الاقتصادي بعد 2003؛ إلا أن عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، هددت ولاتزال تهدد الجهود التنموية التي تبذل لسبيل تخطي المصاعب (**محمود جاسم عباس، 2011، الصفحات 57-86**).

الشكل 20: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي للعراق 1990-2019

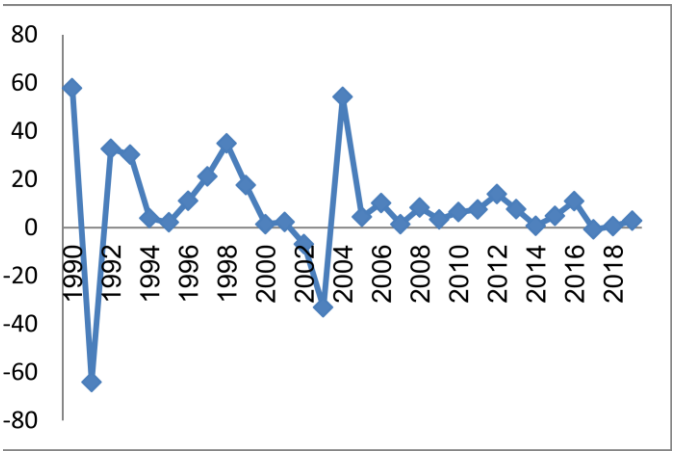

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

◆.....◆الفصل الثاني: واقع البطال والنمو الاقتصادي لعينة ◆.....◆
من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)

- **الأردن**

يتسم الاقتصاد الأردني بأنه من بين أصغر اقتصادات المنطقة وأكثرها انفتاحا، مما يجعله عرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية والإقليمية، فقد سجل الأردن في عام 1992 أعلى معدلات نمو اقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث بلغ معدل النمو 13.3% ويرجع هذا الارتفاع الى تحويلات الأردنيين من الخارج بسبب أزمة الكويت وحرب الخليج (**لبيق محمد البشيروأخرون، 2016، الصفحات 105-125**)، إلا أن الأزمات المالية العالمية كان لها وقع سلبي على الاقتصاد الأردني وقد تجلى ذلك في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وكذلك سنة 2012 وما تبعها من عدم استقرار في الاقتصاد الأردني، حيث أثرت سلبا على تراجع الناتج المحلي الإجمالي الى أقل من 3%، فقد كانت هذه الأزمة بمثابة إنذار للمخططين التنمويين عن مدى هشاشة الاقتصاد الأردني للتطورات الإقليمية والدولية، مما استدعى الحكومة القيام بإصلاحات جديدة والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال سياسات الإعفاء الضريبي وخلق مناطق حرة جديدة (**محمدالخصاونة، 2015، الصفحات 11-12**).

الشكل 21: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي للاردن1990-2019

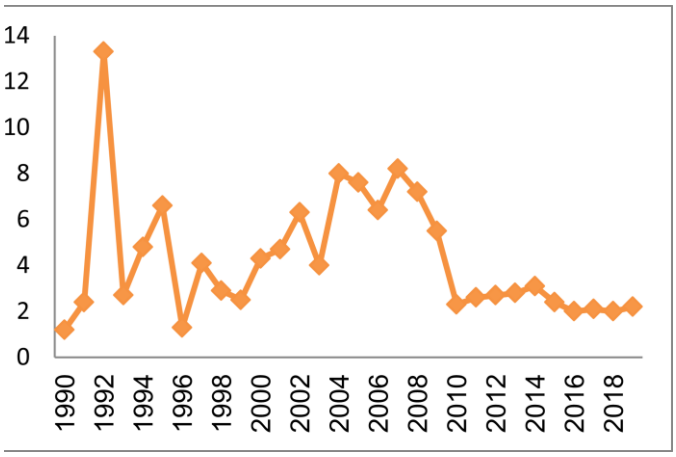

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

- **الكويت**

يعتبر الاقتصاد الكويتي من أهم الاقتصادات في منطقة إقليم الشرق الأوسط يمتاز بكونه اقتصاد ريعي يمثل النفط نسبة 95% من صادراته، كما تعد الكويت من أغنى الدول في العـــالمين العـربي والإسلامي فقد ساعـــدت أسعار النفـــط المرتفعة خلال العشـــرية الأخيرة من القرن العشـــرين من تحويـل الثروة النفطية الى ثروة مـــالية

الشكل 22: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي للكويت 1990-2019

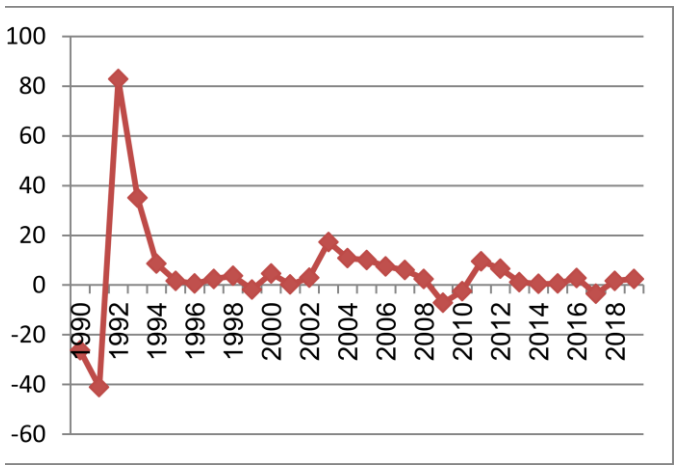

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

وإنفاقها على شتى مناحي الاستهلاك السلعي والخدمي والبنية الأساسية، هذا ما جعل الكويت تحقق واحد من بين أعلى مستويات الدخل والمعيشة في العالم، لكن هذا لم يعكس إيجابية النمو الاقتصادي نظرا للاعتماد المطلق على الثروة النفطية التي تخضع إيراداتها للازمات العالمية، لذا فإن مشكلة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات أصبح مسألة طويلة بالنسبة لهذا الاقتصاد، وعليه ظهرت عدة إصلاحات اقتصادية منها: برنامج الإصلاح المالي برنامج الإنفاق الاستثماري، برنامج تحفيز القطاع الخاص، برنامج معالجة اختلالات سوق العمل، برنامج تطوير التعليم والتدريب، برنامج التطوير الإداري....الخ (**رمزي سلامة، 2004، الصفحات 1-24**)، فمن الشكل (18) يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي في الكويت شهدت خلال الفترة 1990- 2019 تراجعات كبيرة، حيث سجلت قيم سالبة في كل من السنوات 1991، 1999، 2009، 2017، وذلك بسبب تدهور أسعار النفط الخام (**سالم محمد معطش العنزي، 2018، الصفحات 1573–1602**).

- **تركيا**

يعتبر الاقتصاد التركي اقتصاد سوق ناشئ وفق ما يصفه صندوق النقد الدولي، تعتبر من بين الدول الصناعية الحديثة في العالم، اذ تصنف في المرتبة الثالثة عشر عالميا في الناتج المحلي الإجمالي حسب القدرة الشرائية، لكن هذا التطور والمستوى العالي من القوة الاقتصادية، لم يأتي بغته بل كان عبر عدة مراحل، فقد شهدت تركيا تحولا كبيرا وأساسيا في الاقتصاد، كان نتاج لتأسيس هيئة تخطيط التنمية سنة 1960 تحت اسم (DPT)، تابعة لوزارة التنمية، تشرف على إعداد خطط تنموية طويلة الأجل، بحيث تميزت الحقبة 1990-2000 بتشكيل الخطة السادسة والسابعة، أين اتسمت بتبني سياسة مالية توسعية مدعومة بارتفاع الإيرادات، كما تتميز هذه الحقبة بالاعتماد على العديد من الاستراتيجيات القطاعية وجزء من الحلقة الثانية من منظومة مسار استراتيجي بعيد المدى، وتسمت تجربة التخطيط في تركيا بالمرونة وفقا للظروف المرحلية والتطورات العلمية والتكنولوجية نحو التنمية المتوازنة بين المناطق، والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والتنافسية، وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما فيما يخص الحقبة 2001–2019، فتعد فترة القفزة النوعية في الاقتصاد التركي، وتنويع القاعدة الاقتصادية في معظم القطاعات

الشكل 23: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لتركيا 1990-2019

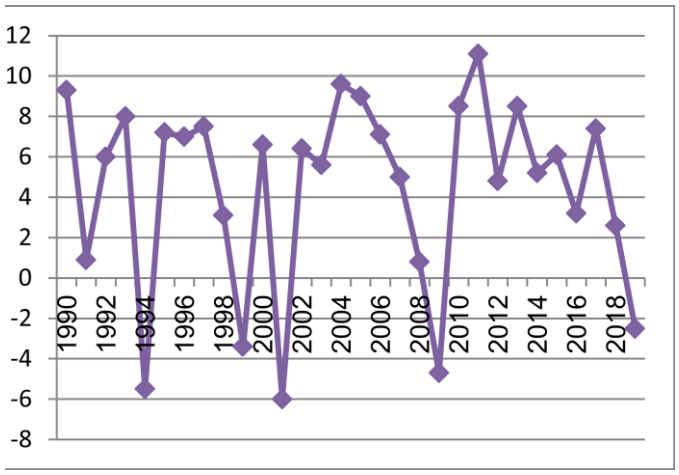

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

بخاصية خفض مستوى التضخم ليتفق مع معايير الاتحاد الأوروبي، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وإنشاء العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي (**صلاح الدين محمد أحمدأمين، 2018، الصفحات 162-178**)، لكن بالرغم من هذا التحول الاقتصادي الذي شهدته تركيا اقتصاديا، فإن النمو الاقتصادي لازال في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وما بين الموجب والسالب خلال هذه الفترة، ومرد ذلك الى التطورات الدولية والإقليمية التي أثرت سلبا على الاقتصاد التركي، منها الأزمة المالية العالمية سنة 2008، كذلك الحرب المجاورة في سوريا والتي بدأت سنة 2012، والأزمة التركية الروسية سنة 2015، وأخيرا محاولة الانقلاب سنة 2016 (**أحمد سلامي وآخرون، 2018، الصفحات 16-30**).

- **الكيان الصهيوني**

يعد اقتصاد منطقة الكيان الصهيوني، حالة استثنائية في الشرق الأوسط، فبدون بترول وغاز وبعدد قليل من السكان يتفوق اقتصادهم على جميع الاقتصاديات الإقليمية الأخرى، باستثناء بعض اقتصاديات دول الخليج فسيرورة النمو الاقتصادي لمنطقة الكيان الصهيوني توضح أن فترة التسعينات من القرن المنصرم، كانت عقدا ذهبيا، إذ حقق النمو الاقتصادي أعلى مستوياته سنة 1995 بمعدل 9.7%، واستمر تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الحقبة في التردد بين مستوى نسب جيدة اقتصاديا، فقد امتازت حقبة التسعينات بكونها نتاج وحصاد اقتصادي لما تم التخطيط له في ما يسمى بفترة الإصلاح الاقتصادي (فترة الثمانيات)، فبعد سنوات من خطط الإصلاح تم حل مشكلة التضخم و الخصخصة والانفتاح على السوق العالمي عن طريق خفض القيود على حرية البضائع من منطقة الكيان الصهيوني، وقد تميزت فترة التسعينات بأمرين هامين: أولاهما موجة الهجرة الروسية الى منطقة الكيان الصهيوني، مما رفع حجم الراس مال البشري، وثانيهما العملية السلمية التي مكنت الكيان الصهيوني من اقتحام الأسواق العالمية (**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا، 2020**)، أما بدايات القرن الواحد ولعشرين، فقد كانت نكسة كبيرة للاقتصاد الصهيوني، إذ عرفت معدلات النمو الاقتصادي تراجعا كبيرا لم يسبق له مثيل في سيرورة النمو الاقتصادي عبر

الشكل 24: سيرورة معدلات النمو الاقتصادي للكيان الصهيوني 1990-2019

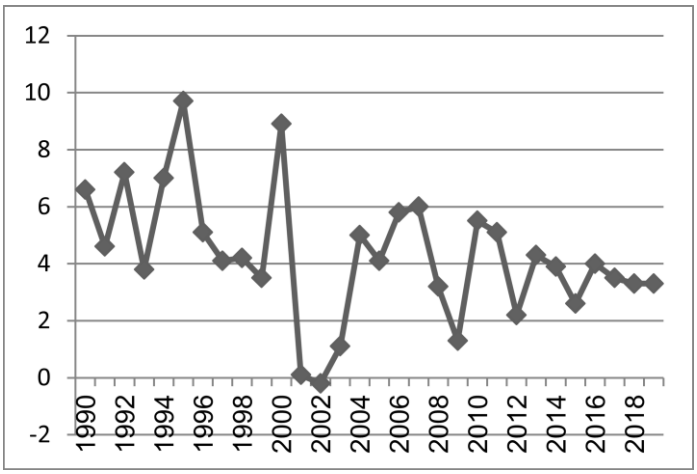

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

الزمن للكيان الصهيوني، بحيث وصل الى أدني مستوياته عامي 2001 –2002،0.1%، (-0.2%) على الترتيب ويرجع هذا الانهيار الى سبب تصاعد المواجهة الصهيونية الفلسطينية، واجتياح جيش الاحتلال لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أدى ذلك الى اضطراب أمني غير مسبوق، استمر في التخبط بصورة أشد في نفق الركود (**أحمد السيدالنجار، د.ت**)، ولكن بعد 2003 رجع النمو الاقتصادي في منطقة الكيان الصهيوني الى مستويات جيدة، نظرا للتسهيلات التي يتمتع بها هذا الكيان من دخوله اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من دول أمريكا اللاتينية، كما أتيحت الفرصة لهذا الكيان للمساهمة في مشاريع دولية ساهمت بدورها في النمو المتسارع للبلاد (**السفارة الإسرائيلية في الأردن، 2020**).

خلاصة الفصل الثاني

الانتقال من الجانب النظري الى الجانب التجريبي القياسي، يقتضى فهم الوقائع الاقتصادية كدراسة تطبيقية لظاهرة البطالة وتطور سيرورة معدلات النمو الاقتصادي لعينة الدراسة، فمن خلال هذا الفصل ارتأينا أن نحلل واقع البطالة والنمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا من جهة، وكذلك لعينة دول من الشرق الأوسط في الجهة المقابلة، بحيث تم استخدام نوعين من التحليل لسيرورات السلاسل الزمنية المختلفة لهذه البلدان عن طريق التحليل الإحصائي الوصفي، كقراءة أولية لطبيعة البيانات الإحصائية، وكذا التحليل الاقتصادي الذي من خلاله يتم سرد الوقائع والحقائق الاقتصادية لسيرورة النمو الاقتصادي والبطالة لكل دولة من عينة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالنظر للفترة الزمنية محل الدراسة، فالخصائص الإحصائية لسيرورة معدلات البطالة والنمو الاقتصادي لعينة بلدان شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، شمال السودان) توضح أن هناك تشتت كبيرا لقيم معدلات البطالة في الجزائر على غرار باقي الدول الأخرى، في حين تسجل مصر اقل معدل بطالة داخل هذه الفترة، وكذا تمتاز سيرورة معدلات النمو الاقتصادي في مصر كونها أقل تشتتا، أما جميع البيانات المستخدمة فقد كانت تتوزع توزيعا طبيعيا حسب اختبارjarque-bera في كلا المتغيرتين لمجموعة عينة هذه البلدان، وفيما يخص التحليل الاقتصادي، فقد تباينت الظروف التاريخية و تطورات الأحداث حسب تقسيمات مراحلها لكل دولة على الصعيد السياسي والاجتماعي والأمني؛ ليترجم تأثيرها جليا على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، إلا ان العامل المشترك لجميع هذه البلدان، كونها مازالت تتخبط في دوامة استفحال ظاهرة البطالة، وتذبذب معدلات نموها الاقتصادي في مستويات غير صحية للاقتصاد، أما على مستوى عينة بلدان الشرق الأوسط (العراق، الأردن، الكويت، تركيا)، ومنطقة الكيان الصهيوني، فان التحليل الإحصائي للبيانات يوضح بان معدلات البطالة للكيان الصهيوني اكثر تشتتا، وان الكويت تتراوح معدلات البطالة فيها في حدود ضئيلة، عكس ما هو موجود في الأردن، أما معدلات النمو الاقتصادي فقد سجلت العراق والكويت قيم معدلات نمو ذات تشتت أكبر، فقد سجلت عينة هذه الدول قيم سالبة عدا الأردن، في حين ان اختبارjarque-bera يبين ان جميع البيانات التي تم استخدامها تتوزع طبيعيا في كلا المتغيرتين لمجموعة عينة هذه البلدان، لكن التحليل الاقتصادي لواقع البطالة والنمو الاقتصادي في هذه البلدان يظهر رغم تباين خصائص الدول ان معدلات البطالة مرتفعة باستثناء دولة الكويت وكذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي كون ان هذه المنطقة ساخنة بحروبها وتميزها بعدم الاستقرار الجيوسياسي.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة من دول الـ (MENA)

الفصل الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة من دول الـ(MENA)

تمهيد

بالاعتماد على النظرية الاقتصادية التي تم سردها بالتفصيل في الشق النظري من الفصل الأول، والتي تؤكد حتمية العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي والبطالة كما جاء به قانون أوكون (Okun's law)، فإن هذا الفصل التطبيقي سيتم فيه اختبار صلاحية قانون اوكون على اقتصاديات البلدان محل الدراسة من عينة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، معتمدين في ذلك على الأدوات القياسية اللازمة التي من خلالها نتمكن من الوصول الى نتائج حقيقية دقيقة نستطيع تحليلها ومناقشتها، وبإصدار قرار يقضي بقبول أو رفض الفرضية المبنية على صلاحية قانون اوكون ضمن هذا الاقتصاد، أو أن هذه العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والبطالة داخل البلد المدروس تأخذ منحى آخر مخالف لما جاء به اوكون، ومن أجل الوصول الى النتائج المرجوة، فإننا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل الى مبحثين أساسيين وفق الشاكلة التالية:

- المبحث الأول: المنهج والأدوات القياسية المستعملة.
- المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لعينة من دول الـ(MENA)

المبحث الأول: المنهج والأدوات القياسية المستعملة

من خلال بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1990- 2019 لكل من النمو الاقتصادي (كمتغير مستقل) ومعدلات البطالة (كمتغير تابع)، وبالاعتماد على مصادر البيانات المتأتية من موقعي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المحدثة في أفريل 2019، فإننا خلال هذا المبحث سنبين أهم الاختبارات القياسية، التي توجب علينا استخدامها من أجل الدقة اللازمة في القياس و اختيار النموذج الأمثل، الذي يمكن أن يفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في عينة دول الـ (MENA)، وعليه من أجل بلوغ الهدف المراد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين أساسين:

المطلب الأول: عرض لأهم الاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة

المطلب الثاني: النموذج اللاخطي للانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا (NARDL)

المطلب الأول: عرض لأهم الاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة

أولا: اختبارات جذر الوحدة الأساسية

- **اختبار ديكي فولر (Dickey & Fuller, 1979, pp. 427–431)** :يرمز لهذا الاختبار بالرمز (DF) استطاعا كل من (Dickey) و(fuller) ابتكار طريقة لاختبار استقراريه السلسلة الزمنية يتضمن اختبار وجـود جذر الوحـدة، ويعتمد على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1) يكـتب وفق الـصيغة (5) التالية:

$$y_t = \emptyset y_{t-1} + u_t \cdots\cdots\cdots\cdots (5)$$

هذا الاختبار قائم على أساس الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = 1 & \text{لا يوجد جذر وحدة في النموذج} \\ H_1: \emptyset < 1 & \text{يوجد جذر وحدة في النموذج} \end{cases}$$

يمكن أن نكتب المعادلة (5) بصيغة مماثلة وذلك بطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة(5) فتصبح كما يلي:

$$\Delta y_t = (\emptyset - 1) y_{t-1} + u_t \cdots\cdots\cdots (6)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + u_t \cdots\cdots\cdots\cdots (7)$$

بحيث: $\lambda = \emptyset - 1$

ومنه فإن الفرضيات تصاغ وفق الشاكلة التالية:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 & \text{يوجد جذر وحدة في النموذج} \\ H_1: \lambda \neq 0 & \text{لا يوجد جذر وحدة في النموذج} \end{cases}$$

لقد اقترحا (Dickey) و(fuller) معادلتين للانحدار يمكن أن تستخدم لاختبار جذر الوحدة، منها ما يحتوي على قاطع، ومنها ما يحتوي على قاطع واتجاه عام وفق الصيغ(8)(9) التالية:

$$y_t = \emptyset y_{t-1} + u_t + c \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

$$y_t = \emptyset y_{t-1} + u_t + bT \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

بحيث c، bT: يمثلان على التوالي القاطع، والاتجاه العام.

إذا كانت السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة فهي مستقرة وهي متكاملة من الدرجة صفر I(0)، أما إذا كانت تحتوي على جذر وحدة فهي غير مستقرة، إذ يلزم تطبيق الفروقات حتى تستقر.

– **إختبار ديكي فولر الموسع** (**DickeyD. A.& Fuller, 1981, pp. 1057-1072**): يرمز لهذا الاختبار بالرمز (ADF) للقضاء على المشكل القياسي المتمثل في الارتباط الذاتي بين الأخطاء (u_t)، فإن ديكي وفولر وسعا الطريقة باقتراح تعديل للاختبار السابق، يتضمن إدراج قيم مبطأ للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي، لتصبح الصيغة العامة للنموذج وفق الشاكلة(10) التالية:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} b_i \Delta y_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

p: درجة الإبطاء التي يتم تحديدها حسب معيار akaike أو shwarz

– **اختبار فيليبس بيرون (PhillipsP. C.& Perron, 1988, pp. 335-346)**: يرمز لهذا الاختبار بالرمز (pp) يعتبر هذا الاختبار غير معلمي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، بحيث اعتمد كل من فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DFو ADF ويجرى هذا الاختبار في أربع مراحل:

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاث القاعدية لاختبار ديكي فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدى

3. تقدير المعامل المصحح، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج الثلاث.
4. حساب إحصائية فليبس وبيرون ، وتقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون mackinnon بحيث تعطى بالعلاقة التالية:

$$t^* = \sqrt{k} \times \frac{(\widehat{\emptyset} - 1)}{\delta_{\widehat{\emptyset}}} + \frac{T(k-1)\delta_{\widehat{\emptyset}}}{\sqrt{k}}$$

T: عدد المشاهدات،k : حاصل قسمة التباين طويل المدى على التباين قصير المدى

$\delta_{\widehat{\emptyset}}$: الانحراف المعياري لجذر الوحدة المقدر

- **اختبار Kpss (Kwiatkowski, 1992, pp. 159-178)**: اقترح كل من kwiatkowski,phillips,schmidt,shin سنة 1992، استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضي العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة ويكون اختبار kpss على المراحل التالية:
  1. بعد تقدير النموذجين الثاني والثالث نحسب المجموع الجزئي للبواقي
  2. نقدر التباين طويل الأجل بنفس طريقة اختبار فليبس وبيرون
  3. نحسب إحصائية اختبارkpss من العلاقة:

$$LM = \frac{1}{\delta^2} \frac{\sum_{i=1}^{T} \delta^2}{T^2}$$

T: عدد المشاهدات،δ^2: التباين طويل الأجل

☜ بحيث نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة لمضاعف لاغرانج أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف kwiatkowski,phillips,schmidt,shin سنة 1992

☜نقبل بفرضية الاستقرارية اذا كانت قيمة إحصائية مضاعف لاقرانج أصغر من القيمة الحرجة.

- **اختبار(ERS) (ELLIOTTG.ROTHENBERG, 1996, pp. 813-836)**: يرمز لهذا الاختبار كذلك بالرمز (ADF-GLS)، يتميز هذا الاختبار عن باقي الاختبارات الأخرى، كونه يستخدم منهجية الانحدار الذاتي من أجل الكشف عن وجود مركبة الاتجاه العام العشوائي، أين يتم نزع الاتجاه العام في السلسلة الزمنية غير المستقرة ، ثم يقوم باختبار وجود جذر وحدة عن طريق اختبار ديكي فولر(ADF) المعتاد.

ثانيا: اختبارات صلاحية النموذج

- **اختبار جارك بيرا (JarqueC. M.& Bera, 1987, pp. 163-172)**:من خلال هذا الاختبار يمكن معرفة هل بواقي النموذج ذات توزيع طبيعي؟ حسب ما تحتمه طريقة المربعات الصغرى العادية لخصائص الضجة البيضاء، إذ يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات اللامعلمية، يجمع بين اختباري الالتواء والتفلطح، تعطى إحصائية بالصيغة التالية:

$$jb = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2$$

n:حجم العينة، B_1: معامل الالتواء، B_2: معامل التفلطح.

إحصائية جارك بيرا (jb) تتبع توزيع كاي دو $\chi^2_{1-\alpha}$ بدرجة حرية (2)، إذ يمكن بناء اختبار الفرضيات، عن طريق القيمة الاحتمالية(p-value)، فاذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من العتبة (0.05)، نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج لاتتوزع توزيعا طبيعيا، أما إذا كانت أكبر فنقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ان بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

- **اختبار breush–Godfrey (Godfrey, 1978, pp. 1293–1301) (Breusch, 1978, pp. 334–355**: يمتاز هذا الاختبار على اختبار دربين واتسون (DW)، بارتكازه على اختبار مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار لابد من إتباع ثلاث خطوات كما يلي:

1. تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t$.
2. تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t = b_0 + b_1 x_{t1} + .. + b_k x_{tk} + \rho_1 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \rho_2 \hat{\varepsilon}_{t-2} + .. + \rho_p \hat{\varepsilon}_{t-p} + \mu_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة، مع العلم أنه سيتم فقد Pمشاهدة.

3. فرضية استقلالية الأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \rho_3 ... = \rho_P = 0$$

بحيث إحصائية لاقرانج تعطى كما يلي:

$$LM = (n - p) \times R^2$$

تتبع توزيع كاي دو χ^2 بدرجة حرية P، ومنه فإنه إذا كان قيمة احصائية لاقرانج (LM) أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع كاي دو، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (فرضية استقلالية الأخطاء).

- **اختبار ARCH (Engle, 1982, pp. 987–1008)**: من خلاله نتمكن من اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء، يعتمد أساسا على مضاعف لاقرانج خطواته كالاتي:

1. تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مربعات البواقي.
2. تقدير المعادلة التالية:

$$\widehat{\varepsilon^2}_t = \theta_0 + \theta_1\widehat{\varepsilon^2}_{t-1} + \theta_2\widehat{\varepsilon^2}_{t-2} + .. + \theta_q\widehat{\varepsilon^2}_{t-q} + \mu_t$$

بحيث يحسب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة، مع أخذ بعين الاعتبار فقدان q مشاهدة.

3. الفرضية الصفرية تمثل فرضية ثبات التباين الشرطي للبواقي بحيث:

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \theta_2 \ldots = \theta_q = 0$$

تتبع إحصائية لاقرانج توزيع كاي دو χ^2 بدرجة حرية q، ومنه فإنه إذا كان قيمة إحصائية لاقرانج (LM) أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع كاي دو، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (ثبات التباين الشرطي للبواقي).

- **اختبار Ljung– Box(Residuals) (LjungG. M.& Box, 1978, pp. 297-303)**: يمكننا هذا الاختبار من معرفة هل بواقي النموذج تشكل ضجة بيضاء، أي انه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي، أي ان جميع معاملات الارتباط غير معنوية، تعطى إحصائية Ljung- Box بالصيغة التالية:

$$Q^* = T(T+2)\sum_{k=1}^{k}\frac{\hat{\rho}^2(k)}{T-k}$$

T: عدد المشاهدات، $\hat{\rho}(k)$: معاملات دالة الارتباط الذاتي، k:عدد التأخيرات.

تتوزع توزيع كاي دو χ^2 بدرجة حرية k، تبنى فرضيات الاختبار كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \hat{\rho}(k) = 0 \\ H_1: \hat{\rho}(k) \neq 0 \end{cases}$$

قبول الفرض العدم يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

- **اختبار Ljung- Box(Residuals squared)**:يبنى هذا الاختبار بنفس المنهجية و الصيغة السابقة لاختبار Ljung- Box(Residuals) لكن في هذه الحالة يتم احتساب مربعات البواقي، منهجية فرضيات هذا الاختبار مبنية على أن الفرض العدم يمثل تجانس تباين البواقي عبر الزمن **(LjungG. M.& Box, 1978, pp. 297-303)**.
- **اختباري cusum وcusum squard:** وفقا لما جاء به pesaran سنة 1997، أين وضح أهمية الخطوة التي تعقب تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لنموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا ARDL والمتمثلة في الكشف عن خلو البيانات من أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، حيث يتمثل هذا النهج في معرفة الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجلين الطويلة والقصيرة، والتحقق من ذلك يتم استخدام نوعين من الاختبار هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة–المتكررة– (Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM), ، وكذلك اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة– المتكررة– Cumulative Sum of Square Recursive Residual ,CUSUMSQ)، نتمكن من التحقق من أن المعلمات بصيغة (UECM) مستقرة هيكليا على طول الفترة المدروسة، إذا انحصر الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ)،داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%،أما إذا تجاوز هذا الحدود فهذا يعطي إشارة مفادها أن معلمات النموذج غير مستقر هيكليا **(Pesaran M. and Pesaran, 1997)**.

المطلب الثاني: النموذج اللاخطي للانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا (NARDL)

للتفصيل في فهم ودراسة نموذج **(NARDL)** لابد من ان نعرج على معرفة نماذج الانحدار الخطية و نماذج الانحدار اللاخطية.

أولا: نماذج الانحدار الخطية واللاخطية (linear and nonlinear regression model)

يرمز لنماذج الانحدار الخطية بالرمز (LRM)، كما يرمز لنماذج الانحدار اللاخطية بالرمز (NLRM)، بحيث تتفرع نماذج الانحدار الخطية و اللاخطية الى الأشكال الرئيسية التالية:

1. **نماذج خطية في المتغيرات فقط linear models in variables only:** يمكن أن تكون علاقة الانحدار خطية في المتغيرات وغير خطية في المعلمات، من بين الصيغ الرياضية لهذه النماذج يمكن أن نضرب مثال كالاتي:

$$y_t = a + {b_1}^2 x_1 + \sqrt{b_2} x_2 \ldots . + b_{k-1} b_k x_K + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

${b_1}^2$،$\sqrt{b_2}$،$b_{k-1}b_k$، بحيث يلاحظ أن هذه المعلمات لا تتخذ شكلها الخطي (**جوجراتي، ترجمة هند عبد الغفارعودة، الاقتصاد القياسي الجزء الأول، 2015، صفحة 78**)

2. **نماذج خطية في المعلمات فقط linear models in parameters only**: في هذه النماذج تكون المتغيرات غير خطية، وتتخذ شكل لوغاريتمي، أسي ...الخ، لكن يبقى الانحدار خطي في المعلمات فقط، من بين الصيغ الرياضية لهذه النماذج نجد على سبيل المثال:

$$y_t = a + b_1 {x_1}^2 + b_2 {x_2}^3 \ldots + b_k {x_K}^K + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

$$logy_t = a + b_1 logx_1 + b_2 logx_2 \ldots + b_k logx_K + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

قد تأخذ هذه النماذج، عدة صيغ أخرى مختلفة تكون فيها المتغيرات غير خطية (**جوجراتي، ترجمة هند عبد الغفارعودة، الاقتصاد القياسي الجزء الأول، 2015، صفحة 78**).

3. **نماذج خطية في المعلمات والمتغيرات Linear models in parameters and variables** : تتسم هذه النماذج بالبساطة، ويمكن أن تمثيلها في شكل خط مستقيم، تعنمد على الشروط التالية:

- ☜ جميع الحدود غير مرفوعة لأي قوة أسية بخلاف الواحد.
- ☜ غير مقسومة أو مضروبة في معاملات أخرى.
- ☜ لا تحتوي على أي من الدوال كالدالة اللوغاريتمية أو الأسية .

تأخذ هذه النماذج الشكل الرياضي البسيط (14)كما يلي:

$$y_t = a + b_1 x_1 + b_2 x_2 \ldots + b_k x_K + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

4. **نماذج لا خطية في المعلمات والمتغيرات Nonlinear models in parameters and variables** :

تأخذ هذه النماذج العديد من الأشكال، بحيث تتخذ فيها المعلمات والمتغيرات شكل غير خطي على حد سوى ومن أمثلة ذلك يمكن صياغة النموذج(15) التالي:

$$y_t = b_1 \sin x_1 + x_2^{b_2} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

تجدر الإشارة الى نقطة مهمة جدا، فهناك نماذج تظهر وكأنها غير خطية في المعلمات، رغم أنها جوهريا هي نماذج خطية، والدليل على ذلك ، أنه باستخدام تحويلات مناسبة ممكن جعلها نماذج انحدار خطية، لكن إذا كانت هذه النماذج لا يمكن تحويلها لنماذج خطية في المعلمات، فإنها تسمى نماذج غير خطية جوهريا، بحيث لا يمكن في هذه الحالة تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بحيث يمكن استعمال أساليب

أخرى كأسلوب المحاولة والخطأ، وأسلوب الأمثلية المباشرة، وأسلوب الخطية المكررة (**جوجراتي، ترجمة هند عبد الغفارعودة، الاقتصاد القياسي الجزء الثاني، 2015، صفحة 733**) .

ثانيا: ميكانيزم تطبيق نموذج الـ (NARDL) على العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

ان تزايد شعبية النمذجة غير الخطية أدى الى تعمق البحث في هذا المجال من قبل الباحثين أين نجد انتشار واسع لنماذج regime-switching ومن بين اهم الأبحاث التي تناولت النمذجة غير الخطية نجد نماذج العتبة (Threshold ECM) من قبل (Balke N. S., 1997, pp. 627-645) ، وكذلك Markov-Switching ECM) من قبل (Psaradakis Z.Sola, 2004, pp. 69-88) ، كما نجد أيضا نماذج الانحدار الانتقالي السلس (Smooth Transition Regression ECM) المطور من قبل (Kapetanios G. Shin, 2006, pp. 279-303) إلا انه في حقيقة الأمر تقتصر النماذج السابقة على عرض عدم التماثل أو عدم الخطية على العلاقة طويلة الأجل فقط، ولكن من حيث المبدأ يمكن الحصول على نموذج موحد يضم العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل (ARDL) وفي نفس الوقت يراعي لعدم الخطية (اللاتماثل) – Asymmetric - ، ولهذا ستتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة باعتمادها على نموذج الانحدار الذاتي اللاخطي ذو الإبطاءات الموزعة زمنيا (NARDL).

يختلف نموذج (NARDL)المقترح من طرف **(Shin Y.Yu B., 2014, pp. 281-314)** في تفسير الظواهر الاقتصادية عن نموذج (ARDL) الذي تم اقتراحه من طرف **(Pesaran M. H.& Shin, 1998)** ثم **(Pesaran M. H. Shin, 2001, pp. 289-326)**، لكونه يأخذ بعين الاعتبار اللاتماثل (Asymmetric) في تأثير المتغير المستقل بالزيادة أو النقصان عن المتغير التابع ولهذا يكتب نموذج الـ NARDL(p,q) وفق الصيغة العامة (16):

$$U_t = \sum_{j=1}^{p} \gamma U_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \left(\emptyset_j^+ GDP_{t-j}^+ + \emptyset_j^- GDP_{t-j}^- \right) + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

γ: تمثل معلمة الانحدار. $\emptyset_j^-$، $\emptyset_j^+$، يمثلان معلمات التوزيع اللامتماثل

بحيث أن GDP_{t-j}^-، GDP_{t-j}^+ هي عمليات جزئية لتغيرات الايجابية والسلبية ل GDP_t يمكن حسابها وفق النهج التالي:

$$GDP_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta GDP_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta GDP_j, 0), GDP_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta GDP_j^-$$

$$= \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta GDP_j, 0)$$

لكن من خلال المعادلة (16) يمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد اللاخطي (NUECM) لنموذج الـ NARDL عن طريق إعادة كتابته بالفرق الأول للمتغير التابع حسب الصيغة(17) الآتية:

$$\Delta U_t = c + \rho U_{t-1} + \theta^{+} GDP^{+}_{t-1} + \theta^{-} GDP^{-}_{t-1} + \sum_{J=1}^{P-1} \gamma \Delta U_{t-j} + \sum_{J=0}^{q-1} \left(\emptyset^{+}_{j} \Delta GDP^{+}_{t-j} + \emptyset^{-}_{j} \Delta GDP^{-}_{t-j} \right) + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (17)$$

ρ ،θ^{+}،θ^{-}**:** معلمات الأجل الطويل. γ، $\emptyset^{+}_{j}$، $\emptyset^{-}_{j}$**:** معلمات الأجل القصير

فمن خلال المعادلة (16) يمكن فصل العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل واختبار ما اذا كان هناك علاقة تكامل مشترك وفق ما جاء به (Pesaran M. H. Shin, 2001, pp. 289-326) باعتماده على اختبار فيشر (F-tests) وصياغة الفرضية التالية:

$$H_0: \rho = \theta^{+} = \theta^{-} = 0$$

بحيث يتم مقارنة قيمة إحصائية فيشر(F-tests) بالقيم الجدولية الحرجة لـ (**Pesaran M. H. Shin, 2001, pp. 289–326**) من خلال الحدود الحرجة العليا والسفلى لاتخاذ قرار حول قبول أو رفض الفرضية الصفرية، كما قاما **(Narayan P. K., 2005, pp. 467-474)**, بمحاكات قيم حرجة دقيقة للعينات الصغيرة لاختبار فيشر (F-tests)، فاذا كانت إحصائية (F-tests) تقع خارج مجال الحدين العلوي أو السفلي للقيم الحرجة يمكن اتخاذ قرار قبول أو رفض الفرض الصفري، لكن عند وقوع إحصائية (F-tests) بين الحدين الحرجين لا يمكن اتخاذ قرار حاسم في هذه الحالة، بينما عند رفض الفرض الصفري (وجود علاقة توازنيه) فهذا يعني أن هناك تمثيل للنماذج المقدرة عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بحيث يتم تقديره حسب الصيغة(18) الآتية:

$$\Delta U_t = c + \rho ECM_{t-1} + \sum_{J=1}^{P-1} \gamma \Delta U_{t-j} + \sum_{J=0}^{q-1} \left(\emptyset^{+}_{j} \Delta GDP^{+}_{t-j} + \emptyset^{-}_{j} \Delta GDP^{-}_{t-j} \right) + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (18)$$

ECM_{t-1}: يمثل حد تصحيح الخطأ. ρ: يمثل معامل تصحيح الخطأ.

من خلال صيغة النموذج العام رقم (18) يمكن استنتاج أربع حالات رئيسية لاختبارات عدم التماثل (Asymmetric) في نموذج(NARDL) موضحة في الجدول رقم (6) وذلك بالاعتماد على اختبار والد (Test Wald) الذي يعتمد في أساسه على الانحدار غير المقيد، بحيث يتم قياس مدي تقارب التقديرات غير المقيدة

(unrestricted) من تلبية القيود تحت شرط الفرضية الصفرية، فاذا كانت القيود صحيحة دل ذلك على أن التقديرات غير المقيدة قريبة من تلبية القيود.

جدول 6: الحالات الرئيسية لاختبار عدم التماثل في نموذج (NARDL)

	الفـــــــرضيات	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة
العلاقة طويلة الأجل (LR)	$H_0: -\frac{\theta^+}{\rho} = -\frac{\theta^-}{\rho}$	قبول H_0	قبول H_0	رفض H_0	رفض H_0
العلاقة قصيرة الأجل (SR)	$H_0: \sum_{j=0}^{q-1} \emptyset_j^+ = \sum_{j=0}^{q-1} \emptyset_j^-$	قبول H_0	رفض H_0	قبول H_0	رفض H_0
نتيجة الاختبار		وجود تماثل	عدم وجود تماثل في العلاقة قصيرة الأجل	عدم وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل	عدم وجود تماثل في العلاقتين
النموذج الأمثل		Symmetric ARDL	NARDL with SR asymmetry	NARDL with LR asymmetry	NARDL with SR and LR asymmetry

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على (Apergis N.&Vouzavalis, 2018, pp. 519-528)

المبحث الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها

بعد أن تم التعرف على ميكانيزمات تطبيق نموذج (NARDL) في المبحث الأول من هذا الفصل، سيتم خلال هذا المبحث تطبيقه عمليا على اقتصاديات دول الـ(MENA)، اعتمادا على البيانات المتوفرة لكل من النمو الاقتصادي والبطالة حسب موقعي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اذ انه سيتم معالجة هذه البيانات بالارتكاز على مبدأ قانون اوكون واختبار فرضية تطابقه مع اقتصاديات عينة هذه الدول و استنباط النتائج وتحليلها ومناقشتها، وذلك يعتمد على تقسيم هذا المبحث الى مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: نتائج الدراسة القياسية لعينة دول شمال إفريقيا

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية لعينة دول الشرق الأوسط

المطلب الأول: نتائج الدراسة القياسية لعينة دول شمال إفريقيا

أولا: اختبارات السكون (الاستقرارية)

جدول 7:نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات البطالة

	LEVEL								
	ADF		PP		KPSS		ADF-GLS		
	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	
الجزائر	-0.55	-0.84	-2.25	-0.53	-0.10	-0.58	-1.65		
تونس	-2.38	-2.47	-2.41	-2.31	*** 0.13	**0.12	-2.26	-2.34	
المغرب	-1.94	-1.94	-2.58	-2.32	*0.64	***0.098	-0.77	-2.25	
مصر	-1.97	-2.19	-2.32	-***4.31	***0.42	***0.08	-*1.63	-***4.50	
السودان	-0.54	-0.64	-1.64	-1.53	0.57	0.13	-0.28	-1.52	
	FIRST DIFFERENCE								
	ADF		PP		KPSS		ADF-GLS		
	INTERCEPT	NON	INTERCEPT	NON	INTERCEPT	NON	INTERCEPT	NON	
الجزائر	-***3.79	-***3.77	-***3.74		0.18		-***3.76		
تونس	-***5.47	-***5.37	-***5.68	-***5.82	***0.17		-***5.00		
المغرب	-***7.61	-***7.85	-***7.32	-***6.96	***0.16		-***1.14		
مصر	-***4.50	-**3.68	-***4.71	-***4.81	***0.07		-***4.32		
السودان	-***5.51	-***5.55	-***5.52	-***5.50	***0.12		-***4.66		

الإحصائيات هي نسب t-statistic لاختبارات ADF, PP و ADF-GLS وإحصائية LM-statistic لاختبار KPSS.

*، ** و *** تشير إلى معنوية الاختبار عند 10%، 5% و 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة المبينة في الجدول (7)، يتضح بان السلاسل الزمنية لمعدلات البطالة لكل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر والسودان غير مستقرة عند المستوى، لكن تستقر جميعها بعد تطبيق الفرق الأول، وهو ما يشير الى أن السلسلة الزمنية للبطالة لجميع هذه الدول متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

جدول 8نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات النمو الاقتصادي

	LEVEL							
	ADF		PP		KPSS		ADF-GLS	
	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND
الجزائر	-3.32**	-3.31**	-3.29**	-3.33*	0.21***	0.14*	-2.19**	-2.31
تونس	-4.31***	-5.44***	-4.32***	-5.47***	0.57*	0.09***	-3.66***	-5.55***
المغرب	-11.74***	-11.56***	-11.34***	-11.25***	0.13***	0.12**	-2.43**	-2.43
مصر	-4.41***	-3.79**	-2.36	-2.24	0.11***	0.092***	-2.07***	-3.66**
السودان	-3.41**	-4.42***	-3.50***	-4.41***	0.37**	0.11**	-3.14***	-4.10***

الإحصائيات هي نسب t-statistic لاختبارات ADF, PP و ADF-GLS وإحصائية LM-statistic لاختبار KPSS.

*، ** و *** تشير إلى معنوية الاختبار عند 10%، 5% و 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

يتضح من خلال الجدول (8) أن سلسلة معدلات النمو الاقتصادي، لكل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر، والسودان(ش) مستقرة في المستوى، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر I(0).

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(NUECM)

من خلال الجدول(9) الذي يوضح نتائج التقدير المعتمدة على طريقة (stepwise least squares)، فقد لخص لنا نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد اللاخطي (NUECM) واهم الاختبارات التشخيصية المرافقة له لكل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السودان، بحيث نجد تقارب كبير في هيكل تكوين نموذج NARDL، وكذلك طبيعة العلاقة العكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي، وهذا راجع الى التشابه الكبير لمحتوى المنظومة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول السائرة في طريق النمو، لكن حتى يتسنى لنا معرفة هل تأثير معدلات النمو الاقتصادي على نسب البطالة في هذه البلدان متماثلة أو عكس ذلك لابد من تطبيق اختبار (اللا) تماثل المرتكز في أساسه عن اختبار والد(Wald test).

جدول 9:نتائج تقدير نموذج (NUECM)

ΔU	الجزائر			تونس			المغرب				مصر			السودان	
NARDL MODLE	NARDL(1.1.1)			NARDL(1.1.1)			NARDL(1.2.2)				NARDL(1.1.2)			NARDL(3.1.1)	
CONSTANT	3.62			4.11			4.43				9.60			3.63	
Independent variables	U(-1)	G_N(-1)	G_P(-1)	U(-1)	G_N(-1)	G_P(-1)	U(-1)	G_N(-1)	G_P(-1)	DG_N	U(-1)	G_N(-1)	G_P(-1)	U(-1)	G_N(-1)
	0.07-	0.74-	0.80-	0.36-	0.34-	0.37-	0.35-	0.13-	0.15-	0.07	0.98-	1.08-	0.82-	0.20-	0.001-
						DG_N	DG_P(-2)	DG_N(-2)	DG_P(-1	DG_N	DG_P(-1)	DG_N(-1)	DG_N	DU(-2)	G_P(-1)
						0.53-	0.07	0.07-	0.50	0.61-	0.52	0.33	0.39	0.34	0.01-
							DG_P	DG_P(-2)	DG_N(-1)	DU(-3)					
							0.06-	0.52	0.33	0.39					
							DG_N		DU(-1)						
							0.08-		0.27-						
R-Squared	0.57			0.57			0.65				0.90			0.23	
Adjusted R-squared	0.52			0.50			0.49				0.86			0.03	
F-statistic	10.94 [0.000101]			7.8 [0.000383]			4.23 [0.005226]				24.62 [0.000000]			1.20 [0.342535]	
Ljung-Box(residuals) TEST	9.44 [0.665]			14.05 [0.297]			10.80 [0.546]				11.25 [0.507]			10.66 [0.558]	
Ljung-Box (residuals Squared) TEST	7.23 [0.842]			8.77 [0.722]			11.61 [0.477]				15.65 [0.208]			2.94 [0.996]	
Jarque-Berra TEST	1.75 [0.414]			4.29 [0.116]			0.583 [0.746]				2.50 [0.286]			62.45 [0.000]	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.29 [0.7458]			0.23 [0.7888]			0.39 [0.6786]				0.28 [0.7579]			1.01 [0.3832]	
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	1.34 [0.2836]			6.01 [0.0018]			0.17 [0.9909]				0.42 [0.8769]			0.63 [0.6785]	
Heteroskedasticity Test : ARCH (1)	0.18 [0.6737]			0.008 [0.9277]			0.73 [0.4007]				0.20 [0.6524]			0.13 [0.7161]	

[ ]: قيمة الاحتمالية، **المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12(أنظر الملحق5)

ثالثا: اختبار (اللا) تماثل symmetric Test(A)

جدول 10:نتائج تطبيق اختبار (اللا)تماثل symmetric Test(A)

			Wald test	F-statistic		النتيجة
الجزائر	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	10.825	نرفض H_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	1.154298 [0.2933]		نقبل H_0
		S.R				
تونس	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	5.437	نقبل H_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	1.524609 [0.2294]		نقبل H_0
		S.R	H_0: C (5) =0	20.20046 [0.0002]		نرفض H_0
المغرب	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	10.131	نرفض H_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	12.39792 [0.0024]		نرفض H_0
		S.R	H_0:c(5)+c(7)= c(6)+c(8)	9.766237 [0.0058]		نرفض H_0
مصر	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	30.52	نرفض H_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	180.1447 [0.0000]		نرفض H_0
		S.R	H_0:c(5)+c(7)= c(6)+c(8)	21.14562 [0.0002]		نرفض H_0
السودان	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	1.1817	نقبل H_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	8.191723 [0.0096]		نرفض H_0
		S.R				

L.R: العلاقة طويلة الأجل، S.R: العلاقة قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (10)، اعتمادا على اختبار والد(Wald test)، يتضح وجود تكامل مشترك في الجزائر للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، من خلال رفض الفرضية الصفرية وفقا لنهج الحدود، لكن اختبار (اللا)تماثل أدى الى قبول فرض العدم، الذي ينص على وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل، لكن نجد غياب تام للعلاقة قصيرة الأجل (مهملة)، أما بالنسبة لتونس فنلاحظ غياب للتكامل المشترك مع وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل وعدم وجود تماثل في العلاقة قصيرة الأجل، وبالنسبة للمغرب ومصر نلاحظ وجود تشابه في نتائج المخرجات أين نجد وجود علاقة تكامل مشترك وغياب للتماثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في كلا الدولتين، أما بالنسبة للسودان فيلاحظ غياب لعلاقة التكامل المشترك مع عدم التماثل في العلاقة طويلة الأجل وغياب العلاقة قصيرة الأجل (مهملة).

رابعا: حساب معامل اوكون المقدر

جدول 11:نتائج حساب معامل اوكون المقدر

الدولة	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	السودان
معامل اوكون(Beta)	0.00	0.53-	0.11-	0.75	0.00

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول (11)، يتضح ان معامل اوكون(Beta) لكل من الجزائر والسودان معدوم وهذا راجع الى غياب العلاقة قصيرة الأجل في كلا النموذجين كما اتخذت كل من تونس والمغرب ومصر قيم متباينة تختلف اختلاف جذري وفقا لما ينص عليه قانون اوكون سنة 1962.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية لعينة دول الشرق الأوسط

أولا: اختبارات السكون (الاستقرارية)

جدول 12: نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات البطالة

	LEVEL							
	ADF		PP		KPSS		ADF-GLS	
	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND
العراق	***5.11-	***13.66-	***5.12-	***10.11-	**0.39	*0.17	**2.28-	***4.26-
الأردن	1.58-	1.36-	1.76-	1.73-	**0.38	**0.13	1.41-	1.55-
الكويت	1.02-	1.89-	1.06-	2.18-	**0.63	***0.08	0.57-	2.00-
تركيا	1.62-	*3.41-	1.50-	1.77-	**0.54	**0.11	1.60-	**3.54-
الكيان الصهيوني	0.41-	2.34-	0.49-	2.34-	**0.53	*0.14	0.53-	2.04-
	FIRST DIFFERENCE							
	ADF		PP		KPSS		ADF-GLS	
	INTERCEPT	NON	INTERCEPT	NON	INTERCEPT	NON	INTERCEPT	NON
الأردن	***4.50-	***4.51-	***4.50-	***4.51-	***0.11		***2.87-	
الكويت	***4.32-	***4.44-	***4.27-	***4.39-	***0.10		***4.33-	
تركيا	***4.42-	***4.39-	***4.66-	***6.07-	**0.50		***4.46-	
الكيان الصهيوني	***4.64-	***4.91-	***4.61-	***4.91-	***0.25		***1.60-	

الإحصائيات هي نسب t-statistic لاختبارات ADF, PP و ADF-GLS وإحصائية LM-statistic لاختبار KPSS.

*، ** و *** تشير إلى معنوية الاختبار عند 10%، 5% و 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة المبينة في الجدول(12)، يتضح أنه لابد من رفض الفرضية الصفرية لنتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة معدلات البطالة لدولة العراق أي أنها مستقرة في المستوى ، أما بالنسبة لكل من الأردن، الكويت، تركيا والكيان الصهيوني فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية الدالة على وجود جذر وحدة مما يستدعي تطبيق الفرق الأول لإرجاع هذه السلاسل مستقرة ومنه فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

جدول 13:نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات النمو الاقتصادي

	LEVEL							
	ADF		PP		KPSS		ADF-GLS	
	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND	INTERCEPT	INTERCEPT AND TREND
العراق	-8.80***	-8.63***	-11.11***	-13.91***	0.343	0.36***	-7.26***	-2.90***
الأردن	-4.29***	-4.70***	-4.49***	-4.79***	0.20***	0.11***	-3.79***	-4.48***
الكويت	-5.14***	-5.26***	-5.33***	-8.34***	0.30***	0.50***	-4.12***	-4.85***
تركيا	-5.44***	-5.36***	-5.49***	-5.55***	0.07***	0.07***	-5.25***	-5.19***
الكيان الصهيوني	-4.35***	-4.72***	-4.36***	-4.68***	0.40***	0.10***	-4.09***	-4.87***

الإحصائيات هي نسب t-statistic لاختبارات ADF, PP و ADF-GLS وإحصائية LM-statistic لاختبار KPSS.

*، ** و *** تشير إلى معنوية الاختبار عند 10%، 5% و 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

يتضح من خلال الجدول(13)، ان نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة على سلاسل معدلات النمو الاقتصادي لجميع الدول قيد الدراسة من دول الشرق الأوسط، تظهر رفض الفرضية الصفرية – وجود جذر وحدة– وعلية نستنتج أن جميع هذه السلاسل مستقرة في المستوى، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(NUECM)

يتضح من خلال الجدول (9)، نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد اللاخطي (NUECM) لدول الشرق الأوسط قيد الدراسة، بحيث تم تحديد أهم النماذج المثلى والمختارة حسب معيار Akaike وبالاعتماد على طريقة (stepwise least squares)، كما تم عرض نتائج اهم الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة، أين بينت خلوها من المشاكل القياسية والتأكيد على صلاحيتها، وحتى نتمكن من معرفة طبيعة تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في هذه البلدان سنلجأ الى اختبار اللاتماثل الموضح في الجدول (14).

جدول 14 نتائج تقدير نموذج (NUECM)

ΔU	العراق	الأردن	الكويت	تركيا	الكيان الصهيوني
NARDL MODLE	NARDL(2,1,3)	NARDL(12,1)	NARDL(13,3)	NARDL(11,2)	NARDL(31,1)
CONSTANT	8.83	4.728	2.610728-	0.133525	1.734567
Independent variables	U(-1) 0.91-	U(-1) 0.34-	U(-1) 0.63-	U(-1) 0.59-	U(-1) 0.17-
	G_N(-1) 0.002	G_N(-1) 0.16-	G_N(-1) 0.01	G_N(-1) 0.10	G_N(-1) 0.50-
	G_P(-1) 0,004-	G_P(-1) 0.17-	G_P(-1) 0.005-	G_P(-1) 0.08	G_P(-1) 0.41-
	DU(-1) 0.49	DG_P(-1 0.37	DU(-1) 0.44	DG_P 0.06	DG_N 0.34-
	DG_P(-1) 0.021	DG_N(-2 0.18	DG_P 0.01	(DU(-1 0.36	DG_P 0.22-
	DG_P(-3) 0.01-		(DG_P(-3 0.01	DG_N 0.01-	(DU(-3 0.23-
	DU(-2) 0.46		(DG_N(-2 0.02	(DG_P(-1 0.057-	
			(DG_N(-3 0.01-	(DG_N(-2 0.06-	
				(DG_N(-1 0.04-	
R-Squared	0.56	0.65	0.53	0.58	0.61
Adjusted R-squared	0.39	0.57	0.31	0.36	0.49
F-statistic	3.37 [0.017680]	8.11 [0.000215]	2.41 [0.060339]	2.68 [0.037743]	5.15 [0.002680]
Ljung-Box(residuals) TEST	10.96 [0.532]	7.56 [0.818]	17.40 [0.135]	9.91 [0.623]	12.77 [0.386]
Ljung-Box (residuals [illegible] TEST	6.7665 [0.873]	9.73 [0.639]	9.55 [0.655]	9.77 [0.636]	7.36 [0.833]
Jarque-Berra TEST	0.78 [0.675]	5.19 [0.774]	0.92 [0.63]	1.10 [0576]	2.73 [0.25]
Breusch-Godfrey Serial [illegible]	0.25 [0.7786]	0.05 [0.9458]	0.15 [0.8577]	0.20 [0.8205]	1.29 [0.2993]
Heteroskedasticity Test: [illegible]	0.60 [0.7451]	0.46 [0.7944]	4.00 [0.8568]	1.33 [0.2889]	0.90 [0.5122]
Heteroskedasticity Test : ARCH(4)	0.001 [0.9733]	0.45 [0.5058]	3.06 [0.0934]	8.83 [0.9977]	0.55 [0.4657]

[ ]: قيمة الاحتمالية **المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12 (أنظر الملحق6)

ثالثا: اختبار (اللا) تماثل symmetric Test(A)

جدول 15:نتائج تطبيق اختبار (اللا)تماثل symmetric Test(A)

			Wald test	F-statistic		النتيجة
العراق	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	5.24168	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	شك
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	7.387208 [0.0141]		نرفض H_0
		S.R	H_0: C (6)+ C (7) =0	807616.2 [0.0000]		نرفض H_0
الأردن	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	9.5032	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	نرفض H_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	0.299028 [0.5903]		نقبلH_0
		S.R	H_0: C (5) = C (6)	3.084021 [0.0936]		نرفض H_0
الكويت	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	4.56046	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	نقبلH_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	86.03248 [0.0000]		نرفض H_0
		S.R	H_0:c(6)+c(7)= c(9)+c(8)	2.291599 [0.1484]		نقبلH_0
تركيا	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	6.273	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	نرفض H_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	105.6738 [0.0000]		نرفض H_0
		S.R	H_0:c(5)+c(7)= c(6)+c(8)	21.14562 [0.0002]		نرفض H_0
الكيان الصهيوني	اختبار التكامل المشترك		H_0:C (2) = C (3) = C (4) =0	7.4881	**I(0):** 4.94 **I(1):** 5.58	نرفض H_0
	اختبار وجود (اللا)تماثل	**L.R**	H_0:-C(3) / C(2) = -C(4)/ C(2)	8.022438 [0.0106]		نرفض H_0
		S.R	H_0: C (5) = C (6)	0.522097 [0.4787]		نقبلH_0

L.R: العلاقة طويلة الأجل، S.R: العلاقة قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (15)، اعتمادا على اختبار والد(Wald test)، يتضح أنه لا يمكن الفصل في وجود التكامل المشترك من عدمه لدولة العراق، بحكم أن القيمة الجدولية لفيشر تقع بين الحدين الأدنى والأعلى، لكن رفض الفرضية الصفرية لاختبار اللاتماثل في العلاقتين الطويلة والقصيرة، يبين انه لا يوجد تماثل في علاقة تأثير النمو الاقتصادي على البطالة بالعراق، أما بالنسبة للأردن تبين النتائج وجود علاقة تكامل مشترك مع وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل وغيابها في العلاقة قصيرة الأجل، أما الكويت نجد ان هناك غياب لعلاقة التكامل المشترك، كما ان هناك لا تماثل في العلاقة طويلة الأجل، لكن يوجد تماثل في العلاقة قصيرة الأجل، وفيما يخص تركيا نستنتج وجود تكامل مشترك لكن غياب التماثل في العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل، وبالنسبة للكيان الصهيوني نجد ان هناك علاقة تكامل مشترك، مع عدم وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل، لكن في العلاقة قصيرة الأجل نجد هناك تماثل، ترجع هذه التباينات في النتائج بين الدول حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة الى اختلاف الطبيعة الاقتصادية لكل دولة ومدى تأثرها بالتغيرات السياسية والأمنية.

رابعا: حساب معامل اوكون المقدر

جدول 16:نتائج حساب معامل اوكون المقدر

الدولة	العراق	الأردن	الكويت	تركيا	الكيان الصهيوني
معامل اوكون(Beta)	0.22	0.55	0.053	0.16-	0.45-

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

توضح النتائج في الجدول (16)، ان جميع دول الشرق الأوسط قيد الدراسة تختلف معاملات(Beta) عن ما جاء به قانون اوكون سنة 1962، وهو ما يثبت ان علاقة تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في جميع هذه البلدان تأخذ منحى مغاير تبعا لطبيعة الخصائص الاقتصادية لكل دولة.

خلاصة الفصل الثالث

محتوى هذا الفصل تضمن في بداياته وكمرحلة تعريفية تم فيها عرض أهم الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة، كاختبارات جذر الوحدة الأساسية لمعرفة طبيعة السلسلة الزمنية – مستقرة، غير مستقرة- والتي من بينها اختبار ديكي فولر (DF)،وديكي فولر الموسع(ADF)، اختبار فليبس بيرون (pp)، اختبار (KPSS) اختبار(ERS)، كما تم شرح وتفسير أهم الاختبارات التي تعرض مدى صلاحية النموذج- طبيعية البواقي، عدم تجانس تباين الأخطاء، الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج- منها اختبار جارك بيرا(JP) اختبار-breush Godfrey، اختبار(ARCH) اختبارLjung- Box ، اختباري cusum وcusum squared والتطرق الى تفسير النموذج القياسي المستعمل، والمتمثل في النموذج اللاخطي للانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا(NARDL) الذي يمكننا من معرفة إمكانية وجود تأثير (لا)متماثل بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، سوى في المدى القصير أو المدى الطويل أو في كليهما.

أظهرت النتائج التجريبية لاختبارات جذر الوحدة على السلاسل الزمنية لمعدلات البطالة لكل من الجزائر تونس، المغرب، مصر وشمال السودان أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وان سلاسل معدلات النمو الاقتصادي مستقرة في المستوىI(0) أما السلاسل الزمنية لمعدلات البطالة لكل من الأردن، الكويت، تركيا والكيان الصهيوني كانت متكاملة من الدرجة الأولى I(1) عدا العراق كانت مستقرة في المستوىI(0)، أما سلاسل النمو الاقتصادي لنفس العينة فقد كانت مستقرة في المستوىI(0) .

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (NUECM) وتطبيق اختباري التكامل المشترك و اللاتماثل اتضح وجود تكامل مشترك في كل من الجزائر، مصر، المغرب وغيابه في كل من تونس والسودان، أما التماثل في العلاقة طويلة الأجل، تبين وجوده في كل من الجزائر، تونس، وغيابه في كل من مصر، المغرب وشمال السودان وبالنسبة للعلاقة قصيرة الأجل يرصد إهمالها في كل من الجزائر وشمال السودان، وعدم وجود تماثل في العلاقة قصيرة الأجل في كل من تونس، المغرب ومصر، في حين أظهرت حسابات معامل اوكون (Beta) أنها تختلف اختلافا جذريا عن معامل أوكون الأصلي.

وفيما يخص بلدان الشرق الأوسط فنجد وجود تكامل مشترك في كل من الأردن، تركيا، الكيان الصهيوني أما بالنسبة للكويت غياب للتكامل المشترك، وفيما يخص المغرب لا يمكن الفصل في ذلك (شك)،كما أظهرت النتائج عدم وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل لكل من العراق، الكويت، تركيا، الكيان الصهيوني، لكن العلاقة قصيرة الأجل نجد عدم التماثل في كل من العراق، الأردن، تركيا، كما أن حسابات معامل اوكون (Beta) أفرزت نتائج غير متطابقة لما وضعه اوكون سنة 1992.

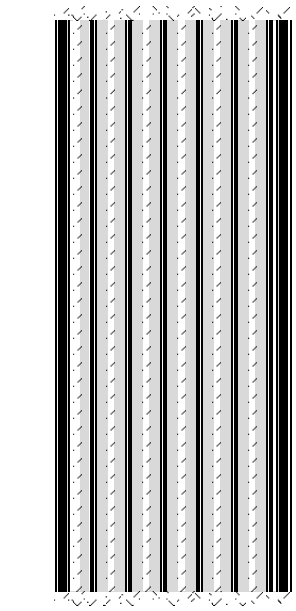

خاتمة

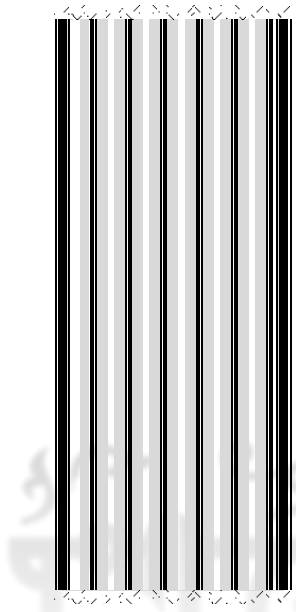

ختاما لهذه الدراسة التي تناولت العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والمتضمنة اختبار قانون اوكون لعينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة من 1990 الى 2019، يمكن القول أنه للإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في البحث عن إيجاد علاقة معنوية بين متغيرتي الدراسة تبعا لما جاء به قانون اوكون، فإنه قد تم استهلال هذا الموضوع بجزء تأصيلي نظري لكل من البطالة والنمو الاقتصادي يوضح بالتفصيل المفاهيم الأساسية والنظريات الاقتصادية التي فسرت كلا المتغيرتين، كما تم التطرق الى الواقع التجريبي بتحليل تطور ظاهرتي البطالة والنمو الاقتصادي لعينة دول الـMENA عبر فترة الدراسة، إذ تباينت نتائج الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة؛ وفقا لخصائص البلدان اقتصاديا، ولما مرت به هذه الدول من تقلبات وأحداث سياسية وأمنية أثرت على المشهد الاقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة عبر مراحل متفرقة من الزمن.

النتائج المتوصل لها:

يمكن أن نقسم النتائج التي تم الوصول لها من خلال هذه الدراسة الى قسمين رئيسيين:

- **نتائج نظرية:** فمن خلال الجانب النظري استطعنا أن نخلص الى عدة نتائج، منها توضيح واستبيان مفهومي البطالة والنمو الاقتصادي وتحديد أنماط كل منهما، وكذلك أهم النظريات والنماذج الاقتصادية التي تفسر وتشرح هاتين الظاهرتين.
- **نتائج تجريبية:** من خلال الجانب القياسي التطبيقي استطعنا أن نخلص الى النتائج التالية:

✓ بالنسبة لعينة بلدان شمال إفريقيا، اتضح بأنه يوجد تكامل مشترك للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بالنسبة للجزائر، في حين يوجد تماثل في العلاقة طويلة الأجل، وغياب هذا التماثل بغياب العلاقة قصيرة الأجل التي ترجمة بأن معامل اوكون كان معدوما، أما بالنسبة لتونس فهناك غياب لعلاقة التكامل المشترك مع وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل وغيابه عند العلاقة قصيرة الأجل، وفيما يخص معامل اوكون فقد كان سالبا وبقيمة لا تمثل معامل اوكون الأصلي، أما بالنسبة لدولتي مصر والمغرب وجود تكامل مشترك وغياب للتماثل في العلاقتين، فالمغرب سجلت معامل سالب لـ اوكون بينما مصر كان موجبا، وكليهما لا تتطابق علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة فيهما بمعامل اوكون الأصلي، أما السودان فقد غابت عنها علاقة التكامل المشترك مع عدم التماثل في العلاقة طويلة الأجل وغياب للعلاقة قصيرة الأجل؛ مما يفسر بأن معامل اوكون كان سالبا وهو ما يختلف اختلافا مطلقا لما جاء به قانون اوكون.

✓ بالنسبة لعينة بلدان الشرق الأوسط اتخذت العراق موقع الشك في وجود تكامل مشترك، لكن الاختبارات التجريبية بينت عدم وجود تماثل في العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل، كما ان معامل اوكون كان موجبا وبقيمة بعيدة عن القيمة الأساسية لاختبار اوكون، أما الأردن فأفرزت النتائج وجود تكامل مشترك، مع وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل، وغيابها في العلاقة قصيرة الأجل، ومعامل اوكون يأخذ

نفس خصائص دولة العراق، وبالنسبة للكويت هناك غياب لعلاقة التكامل المشترك، كم انه لا يوجد تماثل في العلاقة طويلة الأجل لكن يظهر هناك تماثل في العلاقة قصيرة الأجل، وخصائص معامل اوكون لا تختلف عن سابقتها، أما عن تركيا نستنتج وجود تكامل مشترك وغياب التماثل في العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل، مع ان المعامل له نفس اتجاه المعامل الأصلي لاوكون ولكن يختلفان من حيث القيمة، وفيما يخص منطقة الكيان الصهيوني نجد هناك علاقة تكامل مشترك، مع عدم وجود تماثل في العلاقة طويلة الأجل وحضور هذا التماثل في العلاقة قصيرة الأجل، أما معامل اوكون فقد كان سالبا ويختلف عن قيمته الأصلية.

اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة، وما خلصت اليه من نتائج، فإننا توصلنا الى اختبار الفرضيات المطروحة على النحو التالي:

- بعد تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنية اللاخطي (NARDL) على العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لبلدان عينة الدراسة، ومن خلال قراءة المخرجات المتحصل عليها تم قبول الفرضية الأولى.
- تقبل الفرضية الثانية في حالة كل من الجزائر، مصر، المغرب، السودان، العراق، تركيا، أما بالنسبة للبلدان عينة الدراسة المتبقية لا يمكن أن نقبل هذه الفرضية كون أن التماثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة يمس إحدى العلاقتين طويلة أو قصيرة الأجل.
- من خلال قيم اوكون المتحصل عليها وفق النتائج التجريبية للدراسة فإنه تم قبول هذه الفرضية الثالثة، نظرا لان جميع البلدان لعينة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لا ينطبق عليها قانون اوكون الأصلي، فجميع القيم المتحصل عليها لقانون اوكون تختلف على القيمة الأصلية لقانون اوكون.

توصيات الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة حرجة وحاسمة ليس فقط للباحثين التجريبيين، ولكن أيضا لصانعي السياسات والقرارات الاقتصادية، فمن المتوقع أن ترشد نتائج هذه الدراسة أصحاب القرار في جميع بلدان الـMENA، عن طريق فهم وضعية العلاقة الاقتصادية بين النمو الاقتصادي والبطالة للبلد، وطبقا لتوجه هذه العلاقة يتم انتهاج سياسات اقتصادية، تتوافق مع المتطلبات المحلية للبلد، من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وكبح شبح البطالة، وحتى تكون هذه الدراسة ذات بعد شمولي ودقيق يمكن ان نذكر اهم الإجراءات الموصي بها في النقاط التالية:

- تكون الدراسة أكثر دقة كلما زادة مدة الفترة الزمنية لاختبار هذه العلاقة.
- التحقق من صحة ومصدر البيانات يعطي مخرجات جيدة.

- تعدد المراجع في اقتناء المعلومات يعزز من قوة مصداقيتها.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم تحليل نظري وقياسي لواقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ومدى توافقها لاختبار قانون اوكون على مستوى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إلا انه تبقى العديد من النقاط التي تستدعي فتح أبواب أفاق علمية جديدة، من بينها:

- استخدام نماذج بانل الديناميكية (Dynamic Panel models) لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والاعتماد على منهج الـ (Bootstrapping) .
- دراسة مقارنة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة– اختبار قانون اوكون– للبلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة لعينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

البحث في تأثر العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بظاهرة تلاكؤ البطالة (Unemployment Hysteresis) ومدى تأثيرها على قانون اوكون في اقتصاديات دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

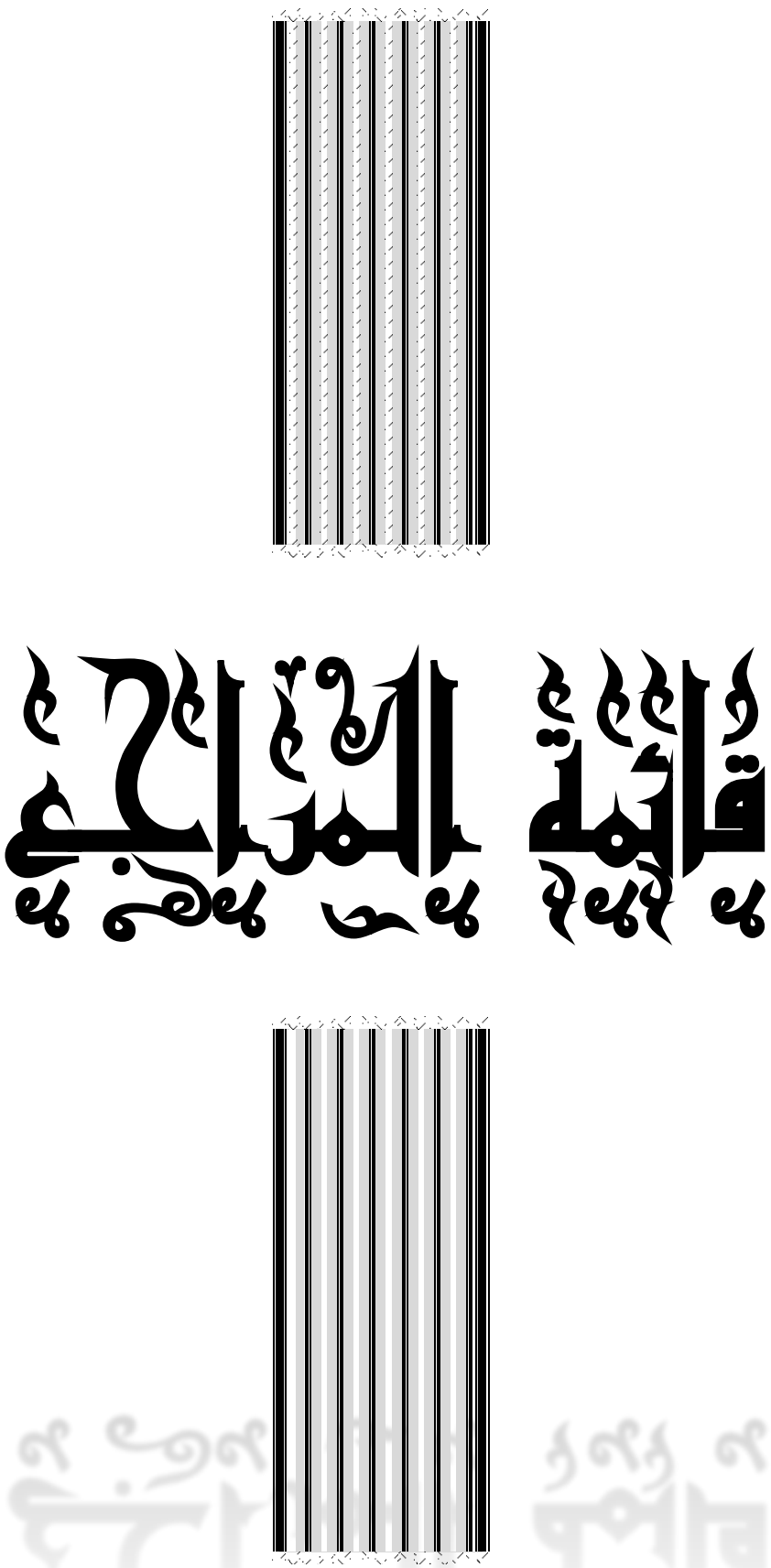

قائمة المراجع

مراجع عربية

1 ا برهيم حسين صلاح الدين بدر الدين. (2013). محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل دراسة حالة السودان 1970- 2005. رسالة دكتو ا رة. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2 أحمد السيدالنجار. (2003). مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية. مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

3 أحمد السيدالنجار. (د.ت). فاعلية الانتفاضة في التأثير الاقتصادي على إسرائيل. تاريخ الاسترداد 02 05، 2020، من شبكة الجزيرة الاعلامية: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a05cd592-bd9a-4617-9996-0a05b48eecf0

4 أحمد جابر حسنين علي. (2013). الإصلاح الإداري و دوره في القضاء على الفقر. مصر: المجموعة العربية لتدريب والنشر.

5 أحمد سلامي وآخرون. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (2006- 2016). مجلة رؤوى اقتصادية، الصفحات 16-30.

6 احمدالأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي. الأردن: الدار العلمية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

7 أحمددودين. (2014). أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في العالم العربي. الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

8 إسماعيل علي شكر. (2016). مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

9 إسماعيل محمدالزيود. (2009). دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية. عمان: دار جليس الزمان.

10 أشرف عبد العزيزعبدالقادر. (2011). مشكلة البطالة في مصر (1991- 2011). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

11 الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصاديةلافريقيا). (2020). عمالة الشباب واللجنة المستدامة في شمال افريقيا. اثيوبيا: اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

12 البيلاوي حازم. (1972). عالم الفكر الإنسان والآلة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

13 المدهون حسن. (2016/2015). إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

14 المندوبية الساميةللتخطيط. (2009). الميزانية الاقتصادية التوقعية. المغرب: المندوبية السامية للتخطيط.

15 إلهام وحيددحام. (2013). فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي. 58: المركز القومي للإصدارات القانونية.

16 أماني جرار. (2018). منظمات الأعمال التنموية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

17 بن مريم محمد. (2015). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن)للفترة 1970-2012. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الصفحات 1-20.

18 بولحيةالطيب. (2016/2015). التحليل الاقتصادي الكلي. جيجل – الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحي.

19 تامر خالدمريان. (2012). التجارية الخارجية: الأردن نموذجا. الأردن: أمواج للنشر والتوزيع.

20 ترجمة أحمدالمغربي جورج باكلي. (2013). كل ما تحتاج معرفته عن علم الاقتصاد. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

21 ترجمة على أبوعمشة فريديك م. شرر. (2002). نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي ونأثره بالابتكار التكنولوجي. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.

22 توفيق عباس عبد عون المسعودي. (2010). دراسة في معدلات النمو للازمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية، الصفحات 32-31.

23 ثامر علي النويران، حمودحميدي بني خالد. (2017). أثر النمو الاقتصادي على معدل البطال في الاردن دراسة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الصفحات 44-55.

24 جواد شاكر فريح، سالم محمد معطش العنزي. (2018). قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت دراسة تطبيقية (1990-2015). الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية والطبيعية (الصفحات 1573-1602). اسطنبول – تركيا: شبكة المؤتمرات العربية.

25 جوجراتي، ترجمة هند عبد الغفارعودة. (2015). الاقتصاد القياسي الجزء الأول. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

26 جوجراتي، ترجمة هند عبد الغفارعودة. (2015). الاقتصاد القياسي الجزء الثاني. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

27 حسن حامدمشيكة. (2017). ملامح عن مشكل البطالة في السودان الواقع وآفاق الحلول الاستراتيجية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الصفحات 1-20.

28 حسن محمدالقاضي. (2014). الإدارة المالية العامة. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

29 حسين عباس حسين الشمري، عبد الجاسم عباس على الله. (2014). تحليل أثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة من 1990- 2011. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، الصفحات 184-201.

30 حسين عبد المطلب الأسرج. (2017). دراسات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي. Hussein Elasrag.

31 خالدالزواوي. (2004). البطالة في الوطن العربي (المشكلة و الحل). القاهرة: مجموعة النيل العربية.

32 رمزي سلامة. (2004). الاقتصاد الكويتي في منظومة الاقتصاد العالمي. مؤتمر الكويت الدولي الاول إمكانات اقتصادية- فرص استثمارية (الصفحات 1-24). الكويت: الفجر للاستشارات الادارية.

33 رمزي سلامةوآخرون. (2010). قضية البطالة وسوق العمل الكويتية (المشكلات والحلول). الكويت: إدارة الدراسات والبحوث

34 . رحيم حسين وأخرون،(بدون تاريخ)، النمو الاقتصادي والتنمية المستدام في الدول العربية، الطبعة الاولى، قطر، المركز العربي للابحاث والدراسة السياسات

35 سمير عبد الحميدرضوان. (1996). أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية. مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

36 سيدي محمود ولد سيدي محمد. (1995). المشاكل الهيكلية للتنمية. سوريا: منشورات وزارة الثقافة.

37 شادية سعودي كمال مندور. (2015). التجارة الخارجية اليابانية.. دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان (1950 - 1990). مصر: العربي للنشر والتوزيع.

38 صلاح الدين محمد أحمدأمين. (2018). دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي. تنمية الرافدين، الصفحات 162-178.

39 طارق عبد الرؤوف محمدعامر. (2016). البطالة مفهومها أسبابها خصائصها " اتجاهات عربية وعالمية". القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

40 عادل رزق. (2010). ادارة الازمات المالية العالمية. مصر: مجموعة النيل العربية.

41 عادل مجيد عيدان العادلي. (2016). الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

42 عامرطارق عبد الرؤف محمد. (2019). أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها. الأردن: دار اليازوري العلمية.

43 عبد الرحمان عبدالقادروآخرون. (2019). دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس للمدة (1995-2017). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الصفحات 312-331.

44 عبد الزهرة فيصل يونس. (2016). فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي. الأردن: دار امجد للنشر والتوزيع،.

45 عبد القادر محمد عبد القادرعطية. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية. مصر: الدار الجامعية.

46 عبدالقادربالعربي. (2010/2009). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "الجزائر بين البطالة والقطاع الغير الرسمي". تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.

47 عزب محمدعلي. (2015). التعليم الجامعي وقضايا التنمية. مصر: مكتبة الانجلو.

48 علي أحمد جابرحسينين. (2013). الاصلاح الاداري ودوره في القضاء على الفقر. مصر: المجمع العربي لتربية والنشر.

49 علي عبد السلام الجروشي. (2017). قياس معدلات البطالة في ليبيا. المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، الصفحات 81-92.

50 علي عبد الكريم حسين الجابري. (2012). دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر و الأردن. عمان: دار دجلة.

51 علي عبد الوهاب نجا. (2005). مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية. مصر: دار الجامعية للنشر.

52 فاروق بن صالح الخطيب. (2014). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. السعودية: دار الخوارزم العلمية للنشر جدة.

53 فاطمة غنيم محفوظ، حازم حسنين محمد. (2018). ظاهرة النمو بلافرص عمل، لماذا لاينطبق قانون أكن على الاقتصاد المصري؟ مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، الصفحات 114-126.

54 فراس محمد أحمدالحيشي. (2015). التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة. الاردن: الاكاديميون للنشروالتوزيع.

55 فؤاد محمد الشريف بن غضبان. (2019). الاقتصاد الحضري. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

56 قدي عبدالمجيد. (2002). الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر – محاولة تقويمية. Les cahiers du CREAD، الصفحات 5-26.

57 قسم الأرشيف والمعلومات. (2019). أرشيف نشرة فلسطين اليوم. فلسطين: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

58 كمال صكرالقيسي. (2017). ضوابط استخدام الموارد البشرية في الاقتصاد الإسلامي وآثارها في التنمية. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

59 لبيق محمد البشيروأخرون. (2016). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، صفحة 111.

60 مجموعة مؤلفين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014). كيمياء الربيع التونسي والعربي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

61 مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسةالسياسات. (2013). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل – دراسات قُطرية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

62 مجيدحسين. (2008). مبادئ علم الإقتصاد. عمان: دار زهران.

63 محسن حسن العموري. (2014). مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع. الاردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

64 محمد أحمدالأفندي. (2009). مقدمة في الاقتصاد الكلي. اليمن: الأمين لنشر والتوزيع.

65 محمد الفاتح محمود. (2014). اقتصاديات الوقف. الاردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

66 محمدالخصاونة. (2015). التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية. الاردن: الاسكوا.

67 محمود جاسم عباس. (2011). النمو الاقتصادي...المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي(1970-2008). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الصفحات 57- 86.

68 محمود علي الشرقاوي. (2016). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع. الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

69 محمود وهبة. (1994). اسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية. مصر: المكتبة الأكادمية.

70 محمودحامد. (2017). الاقتصاد الكلي. القاهرة ، مصر: دار حميثر لنشر والترجمة.

71 مختارشعيب. (2012). أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية...و سقوط الفرعون. مصر: المكتبة الاكادمية.

72 مليك محمودي،يوسف بركان. (2016). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، صفحة 261.

73 مي حمودي عبد الله الشمري. (2013). واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الصفحات 131-150.

74 نبهان يحي. (2008). معجم مصطلحات التاريخ. عمان: دار يافا.

75 نمر محمدالخطيب. (2007). التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق. ورقلة الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

76 هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي. (2010). أليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي. الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

77 واثق علي الموسمي. (2008). موسوعة اقتصاديات التنمية. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

78 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية–وفا. (2020). الاقتصاد الاسرائيلي. تاريخ الاسترداد 02 05، 2020، من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7810

79 وليد عبدالحميدعايب. (2010). الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. لبنان: مكتبة حسين العصرية.

مراجع أجنبية

1. Apergis N.&Vouzavalis, G. (2018). Asymmetric pass through of oil prices to gasoline prices: Evidence from a new country sample. *Energy policy*, pp. 519-528.
2. Balibwanabo, A. M. (2011). verification empirique de la loi d'Okun : le cas de la RD Congo entre 1960-2000. *Editions universitaires europeennes*, pp. 1-88.
3. Balke N. S., &. F. (1997). Threshold cointegration. *International economic review*, pp. 627-645.
4. Ball L.Jalles, J. T. (2015). Do forecasters believe in Okun's Law? An assessment of unemployment and output forecasts. *International Journal of Forecasting*, pp. 176-184.
5. Ball L.Leigh, D. &. (2012). Okun's law: Fit at 50?. Journal of Money. *Credit and Banking*, pp. 1413-144.
6. BeveridgeS.& Nelson, C. R. (1981). A new approach to decomposition of economic time series into permanent and transitory components with particular attention to measurement of the 'business cycle. *Journal of Monetary economics*, pp. 151-174.
7. Breusch, T. S. (1978). Testing for Autocorrelation in Dynamic Linear Models. *Australian Economic Papers*, pp. 334–355.
8. Demirgil H.. (2010). OKUN YASASI'NIN TÜRKİYE İÇİN GEÇERLİLİĞİNE DAİR AMPİRİK BİR ÇALIŞMA. *Journal of Alanya Faculty of Business/Alanya Isletme Fakültesi Dergis*, pp. 140-151.
9. Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. *Journal of the American Statistical Association*, pp. 427–431.
10. DickeyD. A.& Fuller, W. A. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica: journal of the Econometric Society. pp. 1057-1072.
11. Easterly William. (2001). *The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics.* Cambridge: Massachusetts: MIT Press. .
12. ELLIOTTG.ROTHENBERG, T. &. (1996). Efficient tests for an autoregressive unit root. *Econometrica*, pp. 813-836.
13. Engle, R. (1982). Autoregressive conditional heteroskedasticity with estimates of. *Econometrica*, pp. 987–1008.
14. Godfrey, L. G. (1978). Testing Against General Autoregressive and Moving Average Error Models when the Regressors Include Lagged Dependent Variables. *Econometrica.* , pp. 1293–1301.
15. Granger C. W. J., G. (1969). Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods. *Econometrica*, pp. 424–438.
16. HodrickR. J.& Prescott, E. C. (1997). Postwar US business cycles: an empirical investigation. *Journal of Money, credit, and Banking*, pp. 1-16.
17. HolmesM. J.& Silverstone, B. .. (2006). Okun's law, asymmetries and jobless recoveries in the United States: A Markov-switching approach. *Economics Letters*, pp. 293-299.

18. Ibrahim I Ibrahim. (1986). "The American - Israeli Alliance: raison detat revisited". *journal of palestine Studies*, p. 18.
19. J.& Molana, H. M. (2008). Output, unemployment and Okun's law: Some evidence from the G7. *Economics Letters*, pp. 113-115.
20. JarqueC. M.& Bera, A. K. (1987). A test for normality of observations and regression residuals. *International Statistical Review/Revue Internationale de Statistique*, pp. 163-172.
21. Johansen, S. (1991). Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, pp. 1551-1580.
22. Kalman R. E. (1960). A new approach to linear filtering and prediction problems. *Journal of Basic Engineering*, pp. 35-45.
23. Kapetanios G. Shin, Y. &. (2006). Testing for cointegration in nonlinear smooth transition error correction models. *Econometric Theory*, pp. 279-303.
24. Khemraj et al. (2006). Okun's Law and Jobless Growth. *shwartz center for economic policy analysis*, pp. 1-10.
25. Knotek II E. S, ,. (2007). How useful is Okun's law? *Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City*, p. 73.
26. Kwiatkowski, D. P. (1992). Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root? *Journal of econometrics*, pp. 159-178.
27. L.Summer and O.Blanchard. (1986, 9). Hysteresis and the European Unemployment Problem. *NBER Macroeconomics Annua*, p. 100.
28. La I.Muhammad S. D. Jalil, M. A. (2010). Test of Okun's law in some Asian countries co-integration approach. *European journal of scientific research*, pp. 73-80.
29. Lee J.. (2000). The robustness of Okun's law: Evidence from OECD countries. *Journal of macroeconomics*, pp. 331-356.
30. Leshoro T. L.. (2013). Does Economic Growth Lead Employment in South Africa? *Journal of Economics and Behavioral Studies*, p. 336.
31. LjungG. M.& Box, G. E. (1978). On a measure of lack of fit in time series models. *Biometrika*, pp. 297-303.
32. M. A Abou Hamia. (2016). Jobless growth: empirical evidences from the Middle East and North Africa region. *Journal for Labour Market Research, 49(3)*, pp. 239-251.
33. Madhoun Hassan Madhoun Hassan. (2016). The relationship between unemployment and economic growth in Algeria 1980-2014. *revue d'economie et de développement humain*, pp. 1-15.
34. Mojica M. A.& Tatlonghari, V. M. (2017). The relationship between output growth and unemployment in the Philippines economy (1990-2014): An empirical analysis of variants of Okun's Law. *Journal of Emerging Economies & Islamic Research*, pp. 50-66.
35. Narayan P. K., &. S. (2005). The residential demand for electricity in Australia: an application of the bounds testing approach to cointegration. *Energy policy*, pp. 467-474.
36. Noor Z. M., N. N. (2007). The relationship between output and unemployment in Malaysia: Does Okun's law exist. *International Journal of Economics and Management*, pp. 337-344.
37. Okun.A. M. (1962). Potential GNP & Its Measurement and Significance. *American Statistical Association,Proceedings of the Business and Economics Statistics Section*, pp. 98-104.

38. Omari Bilal Khlaf Al. (2019). AN Empirical Analysis Of Unemployment In Oman. *Global scientific journals*, pp. 201-214.
39. Pesaran M. and Pesaran, B. (1997). Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis. *Oxford: Oxford University Press.*
40. Pesaran M. H. Shin, Y. &. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, pp. 289-326.
41. Pesaran M. H.& Shin, Y. (1998). An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. *Econometric Society Monographs*, pp. 371-413.
42. Phillips P. C.& Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika*, pp. 335-346.
43. PhillipsP. C.& Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika*, pp. 335-346.
44. Prachowny.M. F. (1993). Okun's law: theoretical foundations and revised estimates. *The review of Economics and Statistics*, p. 331.
45. Psaradakis Z.Sola, M. &. (2004). On Markov error-correction models with an application to stock prices and dividends. *Journal of Applied Econometrics*, pp. 69-88.
46. R. J.Gordon, &. C. (1984). Unemployment and Potential Output in the 1980s. *Brookings papers on economic activity*, pp. 537-568.
47. Robert JBarro. (2004). Xavier Sala-i-Martin: ECONOMIC GROWTH. *The MIT Press*, p. 24.
48. Sadiku M. Ibraimi, A. &. (2015). Econometric estimation of the relationship between unemployment rate and economic growth of FYR of Macedonia. *Procedia Economics and Finance*, pp. 69-81.
49. Sahnoun Dahmani Driouche and Samir. (2012). The Relationship Between Output Growth and Unemployment - Re-validation of the Okun’s Law Test for Algeria. *revue cahiers economiques*, pp. 103- 126.
50. Said S. E. & Dickey, D. A. (1984). Testing for unit roots in autoregressive-moving average models of unknown order. *Biometrika*, pp. 599-607.
51. Shin Y.Yu B., &. G.-N. (2014). Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework. *In Festschrift in honor of Peter Schmidt*, pp. 281-314.
52. Soylu Ö. B.Çakmak, İ. &. (2018). Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries. *Journal of International Studies*, pp. 93-107.
53. Thomas M.Leonard. (2006). *Encyclopedia of the Developing World.* london: Taylor & Francis.
54. Tombolo G. A. & Hasegawa, ,. (2014). M. M.. Okun's law: evidence for the Brazilian economy. pp. 2-12.
55. Zanin Luca. (2018). "The pyramid of Okun’s coefficient for Italy.". *Empirica*, pp. 17-28.

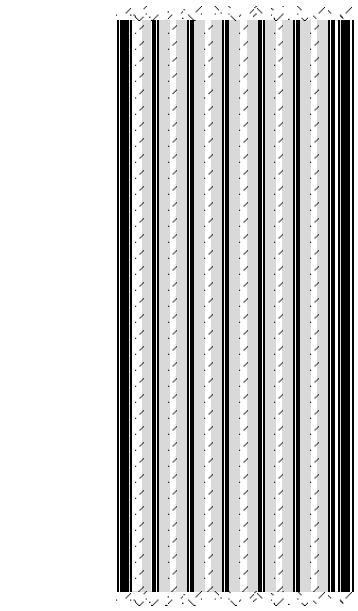

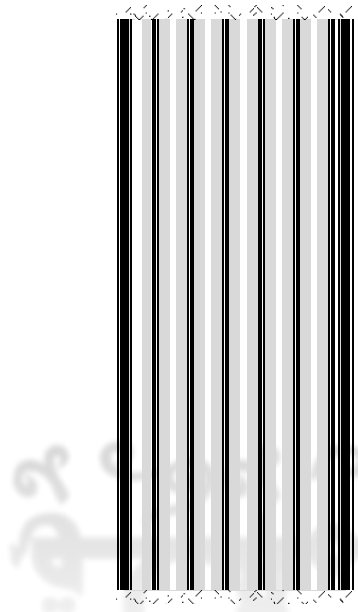

ملحق 1 الخصائص الاحصائية لسلاسل معدلات البطالة لعينة بلدان شمال افريقيا

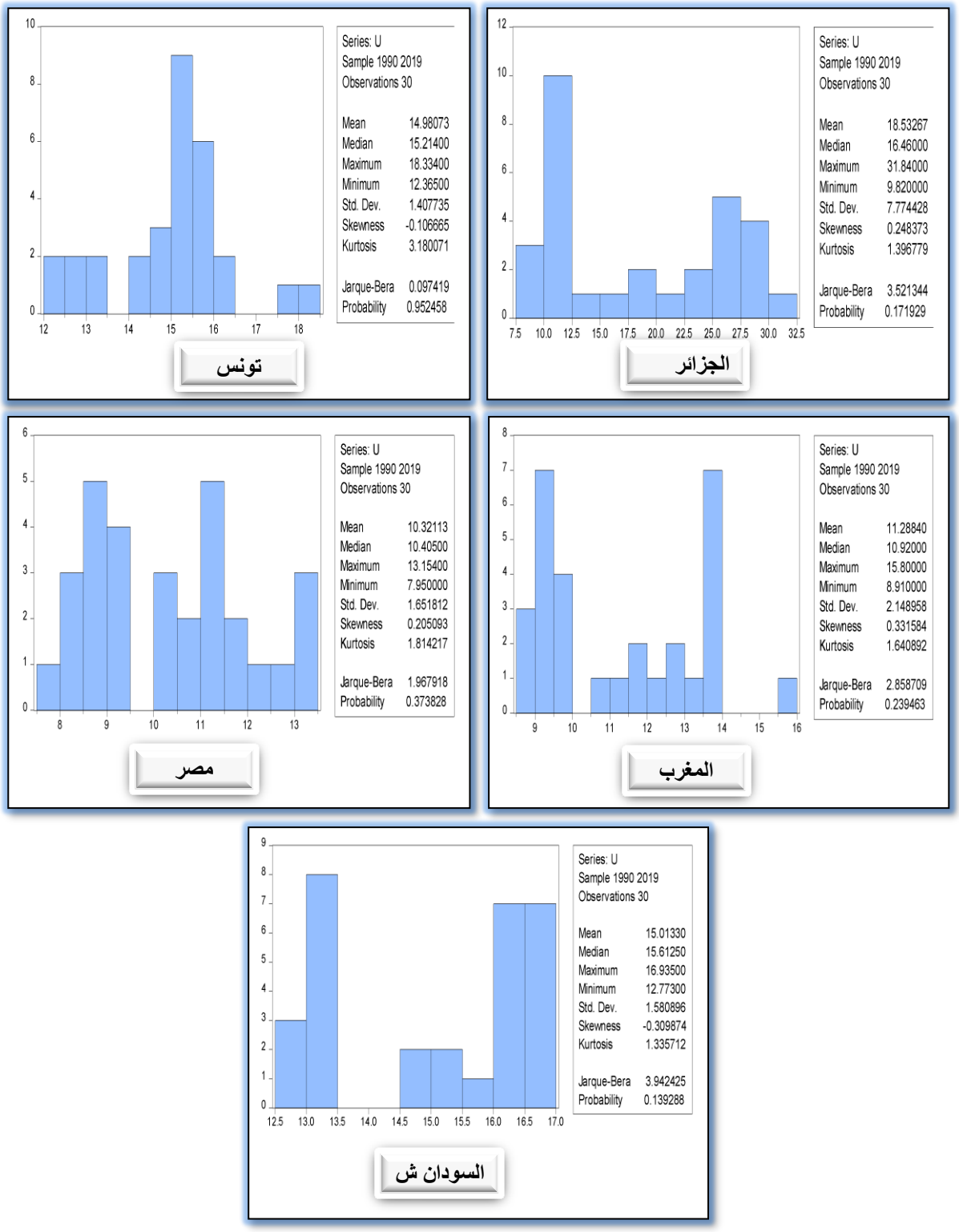

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

ملحق 2الخصائص الإحصائية لسلاسل النمو الاقتصادي لعينة بلدان شمال افريقيا

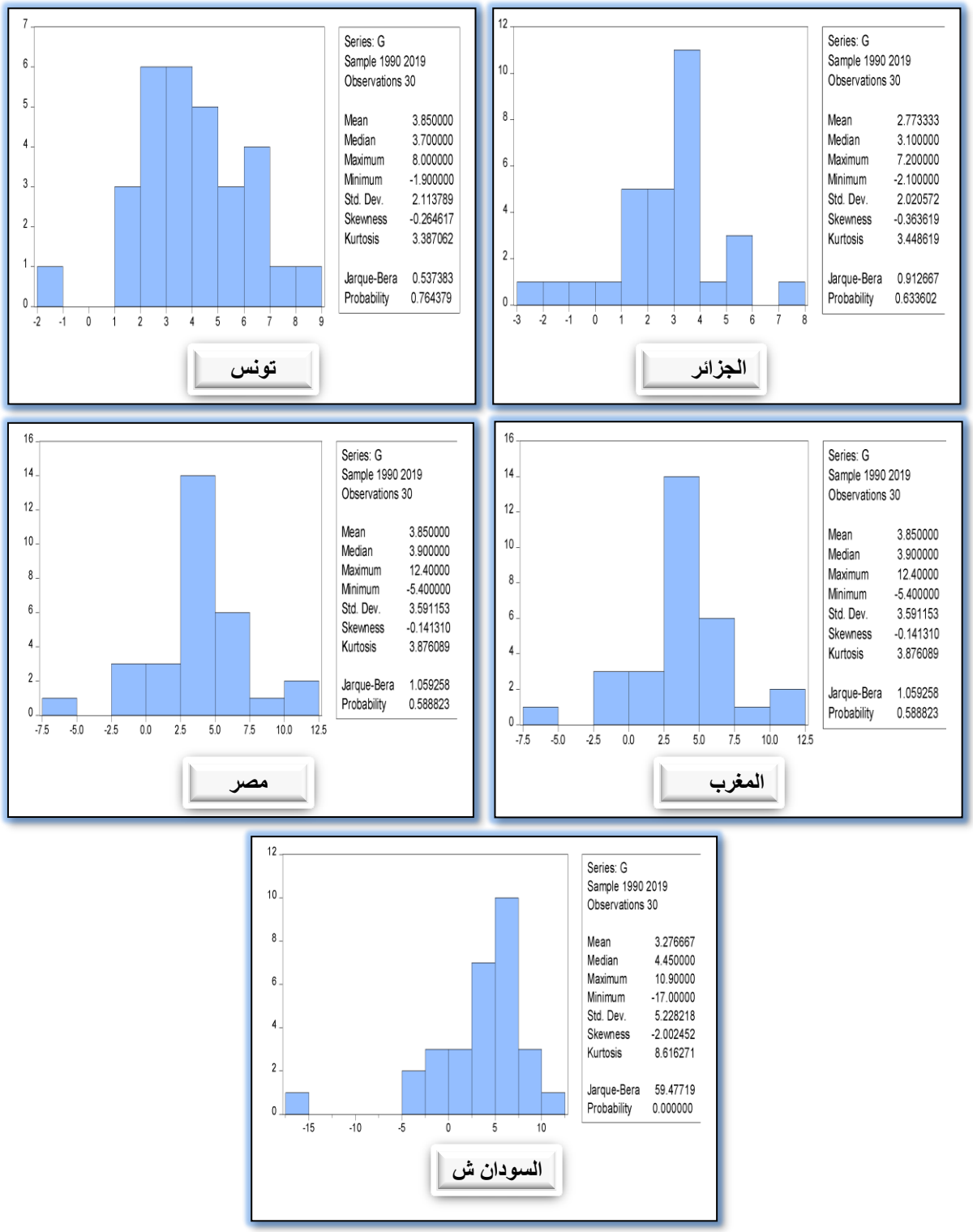

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

ملحق 3الخصائص الإحصائية لسلاسل معدلات البطالة لعينة بلدان الشرق الأوسط

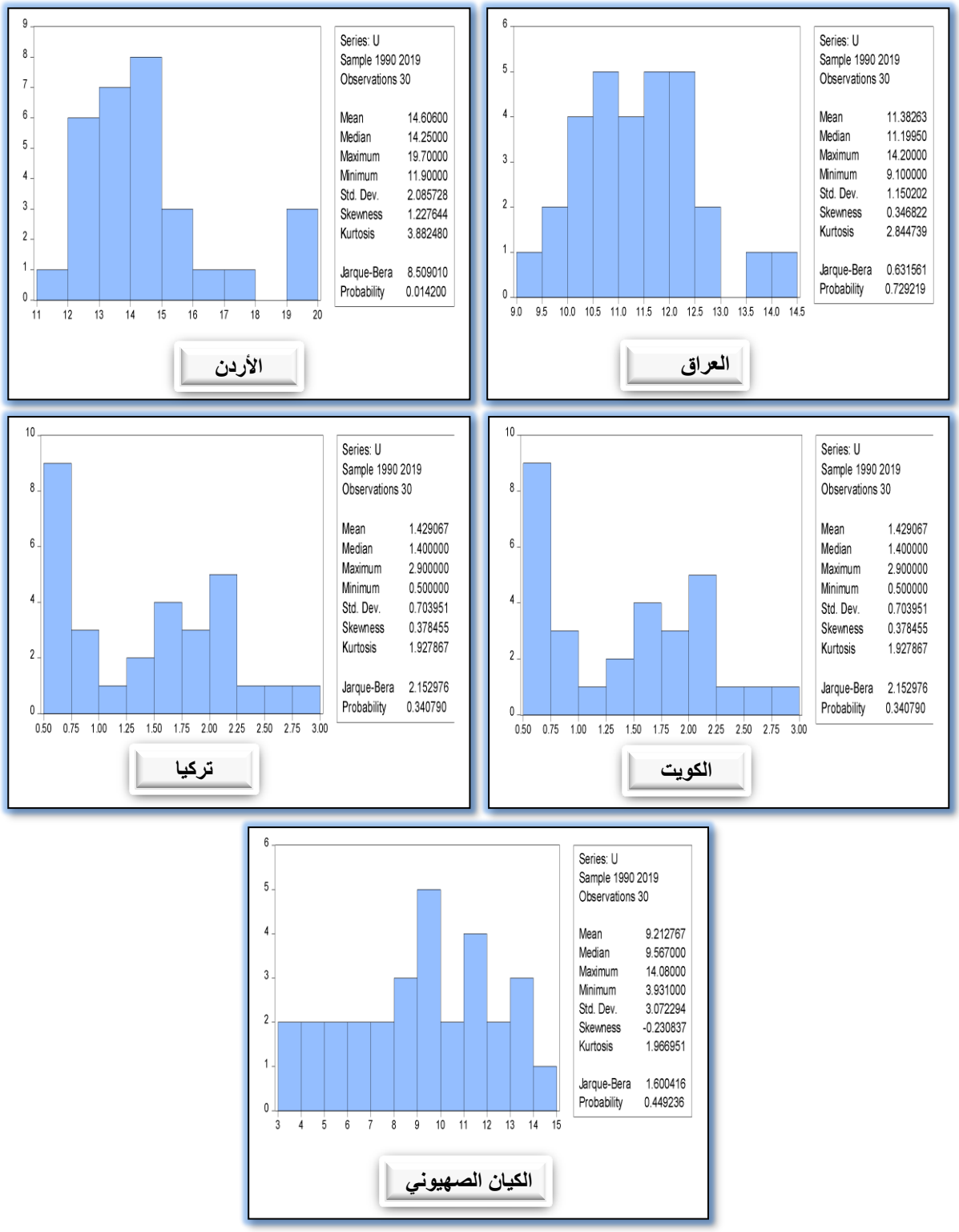

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

ملحق 4الخصائص الإحصائية لسلاسل النمو الاقتصادي لعينة بلدان الشرق الأوسط

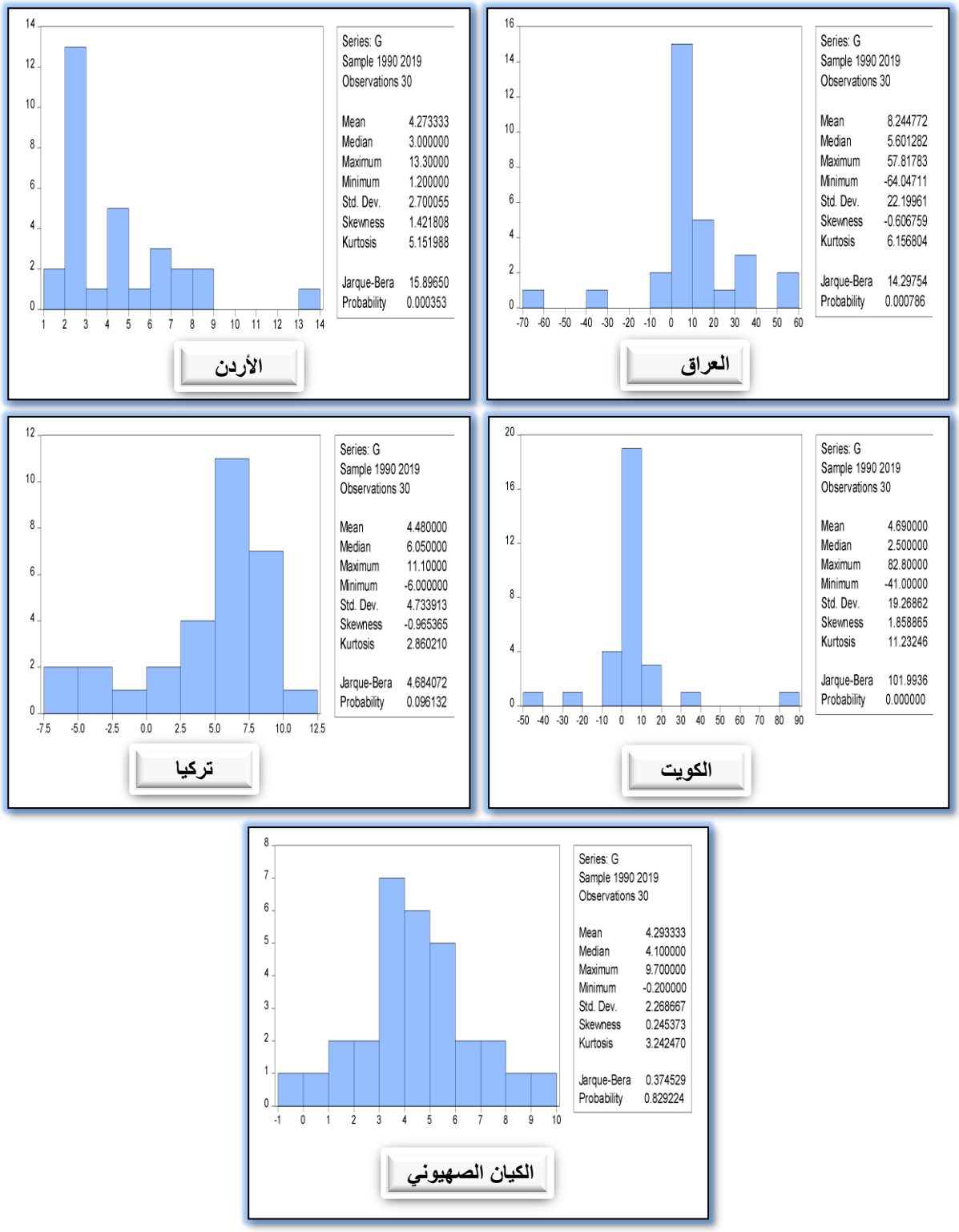

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

ملحق 5: نتائج تقدير نموذج NUECM لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة لعينة دول شمال افريقيا

تونس

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/13/21 Time: 19:31
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1
Note: final equation sample is larger than stepwise sample (rejected regressors contain missing values)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	4.113602	1.788084	2.300564	0.0308
U(-1)	-0.360178	0.118911	-3.028961	0.0060
G_P(-1)	-0.375388	0.111323	-3.372063	0.0026
G_N(-1)	-0.347473	0.099994	-3.474935	0.0020
DG_N	-0.537437	0.119577	-4.494492	0.0002

R-squared	0.577274	Mean dependent var	0.015571
Adjusted R-squared	0.503757	S.D. dependent var	1.154967
S.E. of regression	0.813611	Akaike info criterion	2.585763
Sum squared resid	15.22513	Schwarz criterion	2.823657
Log likelihood	-31.20068	Hannan-Quinn criter.	2.658489
F-statistic	7.852206	Durbin-Watson stat	2.030810
Prob(F-statistic)	0.000383		

الجزائر

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/13/21 Time: 15:02
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1
Note: final equation sample is larger than stepwise sample (rejected regressors contain missing values)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	3.621555	2.857830	1.267240	0.2172
U(-1)	-0.078431	0.086401	-0.907755	0.3730
G_P(-1)	-0.800720	0.162978	-4.913053	0.0001
G_N(-1)	-0.744319	0.223780	-3.326126	0.0028

R-squared	0.577792	Mean dependent var	-0.294679
Adjusted R-squared	0.525016	S.D. dependent var	2.302101
S.E. of regression	1.586586	Akaike info criterion	3.892610
Sum squared resid	60.41416	Schwarz criterion	4.082925
Log likelihood	-50.49654	Hannan-Quinn criter.	3.950791
F-statistic	10.94801	Durbin-Watson stat	1.789053
Prob(F-statistic)	0.000101		

مصر

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/13/21 Time: 21:26
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1
Note: final equation sample is larger than stepwise sample (rejected regressors contain missing values)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	9.600028	1.233240	7.784396	0.0000
U(-1)	-0.984343	0.129374	-7.608510	0.0000
G_P(-1)	-0.821068	0.086108	-9.535286	0.0000
G_N(-1)	-1.080578	0.116070	-9.309699	0.0000
DG_N	-0.613639	0.111784	-5.489488	0.0000
DG_P(-1)	0.503931	0.135669	3.714406	0.0015
DG_N(-1)	0.336904	0.120971	2.785000	0.0118
DG_P(-2)	0.525991	0.130307	4.036553	0.0007

R-squared	0.900711	Mean dependent var	0.087889
Adjusted R-squared	0.864131	S.D. dependent var	1.032170
S.E. of regression	0.380462	Akaike info criterion	1.146332
Sum squared resid	2.750271	Schwarz criterion	1.530284
Log likelihood	-7.475485	Hannan-Quinn criter.	1.260501
F-statistic	24.62304	Durbin-Watson stat	2.229819
Prob(F-statistic)	0.000000		

المغرب

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/13/21 Time: 20:50
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 8
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	4.437100	1.167941	3.799079	0.0013
U(-1)	-0.350696	0.076178	-4.603658	0.0002
G_P(-1)	-0.154654	0.068405	-2.260859	0.0364
G_N(-1)	-0.130174	0.073367	-1.774293	0.0929
DG_P(-2)	0.075438	0.028583	2.639248	0.0167
DG_N(-2)	-0.078091	0.024978	-3.126439	0.0058
DG_P	-0.064143	0.031000	-2.069159	0.0532
DG_N	-0.087461	0.050140	-1.744330	0.0982
DU(-1)	-0.272143	0.161954	-1.680367	0.1102

R-squared	0.653230	Mean dependent var	-0.142556
Adjusted R-squared	0.499110	S.D. dependent var	0.488054
S.E. of regression	0.345414	Akaike info criterion	0.973054
Sum squared resid	2.147591	Schwarz criterion	1.404999
Log likelihood	-4.136223	Hannan-Quinn criter.	1.101494
F-statistic	4.238447	Durbin-Watson stat	1.894639
Prob(F-statistic)	0.005226		

السودان ش

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/13/21 Time: 21:49
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	3.634209	2.541672	1.429850	0.1682
U(-1)	-0.209293	0.151245	-1.383807	0.1817
G_P(-1)	-0.016628	0.020672	-0.804385	0.4306
G_N(-1)	0.001099	0.023915	0.045947	0.9638
DU(-3)	0.393672	0.208372	1.889271	0.0734
DU(-2)	0.348960	0.206880	1.686773	0.1072

R-squared	0.231535	Mean dependent var	-0.116962
Adjusted R-squared	0.039419	S.D. dependent var	0.431992
S.E. of regression	0.423392	Akaike info criterion	1.318139
Sum squared resid	3.585222	Schwarz criterion	1.608469
Log likelihood	-11.13581	Hannan-Quinn criter.	1.401744
F-statistic	1.205182	Durbin-Watson stat	2.113600
Prob(F-statistic)	0.342535		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

ملحق 6:نتائج تقدير نموذج NUECM لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة لعينة بلدان الشرق الأوسط

الأردن

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/14/21 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1
Note: final equation sample is larger than stepwise sample (rejected regressors contain missing values)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	4.728783	1.853769	2.550902	0.0186
U(-1)	-0.343422	0.094991	-3.615322	0.0016
G_P(-1)	-0.160581	0.073641	-2.180590	0.0407
G_N(-1)	-0.178650	0.072255	-2.472480	0.0220
DG_P(-1)	0.374938	0.097900	3.829817	0.0010
DG_N(-2)	0.189754	0.057225	3.315939	0.0033

R-squared	0.659059	Mean dependent var	-0.169852
Adjusted R-squared	0.577882	S.D. dependent var	0.974343
S.E. of regression	0.633037	Akaike info criterion	2.116553
Sum squared resid	8.415446	Schwarz criterion	2.404517
Log likelihood	-22.57347	Hannan-Quinn criter.	2.202180
F-statistic	8.118832	Durbin-Watson stat	1.883802
Prob(F-statistic)	0.000215		

العراق

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/14/21 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	8.831716	2.303132	3.834656	0.0012
U(-1)	-0.916785	0.246340	-3.721624	0.0016
G_P(-1)	0.002496	0.015495	0.161101	0.8738
G_N(-1)	-0.004422	0.015568	-0.284036	0.7796
DU(-1)	0.492283	0.218699	2.250966	0.0371
DG_P(-1)	0.021496	0.013907	1.545701	0.1396
DG_P(-3)	-0.010859	0.006664	-1.629385	0.1206
DU(-2)	0.462540	0.210263	2.199815	0.0411

R-squared	0.567409	Mean dependent var	0.049500
Adjusted R-squared	0.399180	S.D. dependent var	0.974149
S.E. of regression	0.755088	Akaike info criterion	2.523695
Sum squared resid	10.26284	Schwarz criterion	2.910802
Log likelihood	-24.80804	Hannan-Quinn criter.	2.635168
F-statistic	3.372826	Durbin-Watson stat	1.995696
Prob(F-statistic)	0.017680		

تركيا

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/14/21 Time: 21:09
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1
Note: final equation sample is larger than stepwise sample (rejected regressors contain missing values)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	0.133525	0.134377	0.993659	0.3343
U(-1)	-0.596096	0.147547	-4.040052	0.0009
G_P(-1)	0.101358	0.031636	3.203896	0.0052
G_N(-1)	0.082362	0.029637	2.778995	0.0129
DG_P	0.062180	0.020070	3.098208	0.0065
DU(-1)	0.365415	0.176557	2.069671	0.0540
DG_N	-0.019877	0.012265	-1.620645	0.1235
DG_P(-1)	-0.053947	0.021651	-2.491630	0.0233
DG_N(-2)	-0.062319	0.024011	-2.595420	0.0189
DG_N(-1)	-0.045077	0.027569	-1.635048	0.1204

R-squared	0.587474	Mean dependent var	0.052741
Adjusted R-squared	0.369077	S.D. dependent var	0.224545
S.E. of regression	0.178358	Akaike info criterion	-0.331935
Sum squared resid	0.540795	Schwarz criterion	0.148005
Log likelihood	14.48112	Hannan-Quinn criter.	-0.189223
F-statistic	2.689943	Durbin-Watson stat	2.132061
Prob(F-statistic)	0.037743		

الكويت

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/14/21 Time: 20:54
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	-2.610728	0.841639	-3.101958	0.0065
U(-1)	-0.633884	0.173818	-3.646837	0.0020
G_P(-1)	0.019455	0.008945	2.174838	0.0440
G_N(-1)	-0.005541	0.006067	-0.913222	0.3739
DU(-1)	0.447936	0.190555	2.350699	0.0311
DG_P	0.019567	0.011786	1.660225	0.1152
DG_P(-3)	0.011988	0.005748	2.085587	0.0524
DG_N(-2)	0.026708	0.013443	1.986786	0.0633
DG_N(-3)	-0.016062	0.007907	-2.031332	0.0582

R-squared	0.531807	Mean dependent var	0.052500
Adjusted R-squared	0.311481	S.D. dependent var	0.228988
S.E. of regression	0.190008	Akaike info criterion	-0.216079
Sum squared resid	0.613750	Schwarz criterion	0.219416
Log likelihood	11.80903	Hannan-Quinn criter.	-0.090672
F-statistic	2.413730	Durbin-Watson stat	2.113533
Prob(F-statistic)	0.060339		

الكيان الصهيوني

Dependent Variable: DU
Method: Stepwise Regression
Date: 02/14/21 Time: 21:29
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments
Number of always included regressors: 4
Number of search regressors: 11
Selection method: Uni-directional
Stopping criterion: p-value = 0.1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	1.734567	1.119009	1.550092	0.1376
U(-1)	-0.171534	0.082305	-2.084111	0.0509
G_P(-1)	-0.509937	0.109038	-4.676704	0.0002
G_N(-1)	-0.415392	0.094566	-4.392632	0.0003
DG_N	-0.348740	0.106078	-3.287577	0.0039
DG_P	-0.222611	0.117045	-1.901931	0.0725
DU(-3)	-0.239829	0.127633	-1.879049	0.0757

R-squared	0.619571	Mean dependent var	-0.338846
Adjusted R-squared	0.499435	S.D. dependent var	1.042499
S.E. of regression	0.737574	Akaike info criterion	2.453903
Sum squared resid	10.33629	Schwarz criterion	2.792621
Log likelihood	-24.90074	Hannan-Quinn criter.	2.551442
F-statistic	5.157268	Durbin-Watson stat	2.361620
Prob(F-statistic)	0.002680		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews 12

ملاحظات:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....